فخري كريم

الإخوان
الحقيقة والقناع



الدار المصرية اللبنانية

الإخوان

الحقيقة والقناع

كريم، فخري.
الإخوان: الحقيقة والقناع/ فخري كريم.- ط1.-
القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2013.
148 ص ؛ 21 سم.
تدمك : 8 -864 -427 -977 -978
1- الإخوان المسلمون.
2- الإرهاب.
3- مصر - الأحوال السياسية.
أ - العنوان . 217.6
رقم الإيداع : 19943 /2013

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة .
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + - ص. ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

الطبعة الأولى : صفر 1435 هـ ديسمبر 2013 م

فخري كريم

الإخوان

الحقيقة والقناع

الدار المصرية اللبنانية

إهــداء

إلى :
مواطن المحروسة «أم الدنيا»

كان علي أن أكون بينكم في ميدان التحرير، لأُعمّد نفسي مواطناً يشارك في صنع معجزة هذا الزمان، الذي يئس بعضنا من إمكانية نهوضه . لم أتردد، غير أن خشيتي من اتهامكم «بامتداد خارجي»، وأخذي بجريرة التدخل في شؤونكم منعني من الحضور والمشاركة. هكذا كان حظي الذي لم يترك لي غير خيار « الكلمة »، أو أضعف الإيمان .

أيها العزيز، لقد صنع الشعب المصري، مأثرة قل نظيرها في تاريخ البشرية . ويكفي أنه أضاف درساً خلت منه الدراسات، حول معنى الثورة، وحدود الانقلاب، فخرج عن بكرة أبيه، ليملأ الشوارع والميادين، أوراق تصويت تتطاير في سماوات مصر، لتتحول إلى رايات نصر مصر، وتقدم بذلك معنى جديداً للإرادة التي تضيق بها صناديق الاقتراع، التي قلما تعبر عن الحقيقة، ولتدفع بقوة تعبيرها، بالعين المجردة، وبالصوت لمن لا يرى، الجيش المصري، المنبعث من الجذور العميقة، للامتثال لإرادته . هكذا تسامت الإرادة الشعبية على اعتماد العنف والقوة في مواجهة التعنت الإخواني، وغطرستهم، ونيتهم المبيتة بإغراق مصر بالدم الزكي، ما جعل الإرادة في الشارع تفويضاً للقوات المسلحة، للحيلولة، دون المواجهة الدموية، والانزلاق إلى أتون الحرب الأهلية التي كان الإخوان والرهط التكفيري يريد استدراجهم

إليه، وهكذا اكتسبت الثورة، شكلاً مستحدثاً لها، بتحويل الشارع المفتوح إلى تفويض بالحماية من الجيش الذي تتجسد وظيفته في مثل هذا الدور. إن هديتك*، وسام شرف لي . ولك، ولكل شابات وشباب مصر ولكل من اصطف وهتف في الشوارع والميادين «ارحل» تحية من مواطن يريد لشعبه أن ينهض على خرائب الفاسدين المتورطين بنهب وطنهم والتعدي على إرادتهم . أنحني لكم، أنتم لشعب مصر. وثقتي عميقة بانتصاركم الأكيد.

فخري كريم

---

* أرسل لي مواطن مصري على موقعي «صورة من رسمة لبغداد والقاهرة» هدية منه تقديرًا لكتابتي عن الثورة قال فيها.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نرفع إلى سيادتكم السيد/ فخري كريم رئيس مؤسسة المدى رسالة شكر وتقدير من مواطن مصري والذي يرى استحقاقكم لهذا الشكر للجهد الذي بذلته سيادتكم بحق مصر والمصريين.

وهذا يدل على أننا دائما وأبدا إخوة ويد واحدة.

وتفضلوا بقبول تحياتي وتقديري

مواطن مصري

مقدّمة

30 يونيو
عودة الروح وانبعاث الوعي

كنا ونحن في مقتبل العمر ومبتدأ الوعي، نذوب اندماجاً في قراءة «عشرة أيام هزت العالم»، رائعة الكاتب الأمريكي جون ريد، وهو ينفض الغبار عن يوميات ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وينشرها في أرجاء العالم، وتتردد أصداؤها في كل فج عميق. يومها كان الفقير مكمماً بالصمت حيال أقداره، متحاشياً البوح بحلم العبور إلى خمائل الفرح الإنساني، حيث يقوى على التحكم بمسارات مصيره، ويستطيع الإفلات من فرضيات واقع محكومٍ بحظوظ مرسومة، لا فكاك منها.

عشرة أيام، أعاد جون ريد فيها رسم خطوط بيانية تتقافز في مربعاتها حوادث وأحاديث متناثرة عبر مسارب قرون من العبودية والاستعباد، كل يوم منها ينفض عن قامة الإنسان غبار الوحشة والغربة والاغتراب، وتتراجع فيها لحظات احتضار تشوفه واستعادة حلم أن يكتشف ذاته المأسورة.

في كل يوم من أيام جون ريد العشرة، كنا نقترب من لحظة تتجاوز مراهقةً وعينا، ونكتشف المسافة التي تفصلنا عن وعي الذات وفرادتها، حين تختزل إرادة ملايين الملايين، وهي تنفي وقائع وأقدار سنواتٍ من القهر والإذلال والمسخ وتعاقب العبوديات، منذ اللحظة التي وجد الإنسان نفسه فيها، وحيداً، مغموماً مكسور الخاطر، وهو يتابع

باندهاشٍ توالي الليل والنهار، دون أن يعرف أية علاقة سببية بينه وبين أن يقع فريسة حيوان كاسر، لا سبيل يعينه على رد إرادته القاهرة.

وحين اكتشف الإنسان سر توالي الليل والنهار، والصيف والشتاء، وجد نفسه وقد تحوّل إلى صيدٍ وفريسةٍ لأخيه الإنسان، لا يكتفي بهرس عظامه بل ينزع منه روحه كل يومٍ، وهو حيٌّ يراقِبُ بأم عينه كيف يبدو ذلك مسرةً ووليمة لمفترسه، ويكتشف فيه عقوق الإنسان، إذ يتحول إلى حيوان كاسر، أداته الاستغلال ووسيلته نظام البقاء للأقوى.

جون ريد كشف في تحولات الأيام العشرة التي هزّت العالم، الإحساس الإنساني، بالتفوق على مخاوفه حين يكتشف سرائر الذات الأسيرة ويحررها، ثم يرتقي بها، متجاوزاً خط سير الإنسان من لحظة وقوعه فريسة حيوان كاسر لا راد له، إلى تحول الإنسان نفسه في داخل أسرته وعشيرته ونظام عبوديته إلى حيوان كاسر، يستبيح إرادة أخيه الإنسان!

عشرة أيام هزّت العالم، كتاب سيرة عظيمة، تسرد حكاية ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا القيصرية، التي فتحت كوةً من الأمل المرتجى أمام البشر الملتاعين بالاستغلال والتهميش، وأظهرت الطاقة الكامنة في الإنسان، حين يكتشف ذاته ويحررها من الخوف، وقيود العبودية وعاداتها، وتحايلات «السببية» الغيبية، ومقاديرها على وجوده، كيفما كان عليه من قهرٍ وتبعية وموضوع للاستغلال.

تلك كانت قصة «عشرة أيام هزت العالم»، تروي شهادة «قيامة» عالم قديم يتهاوى، وصعود عالمٌ جديد واعد ينهض، وبشر شبه عراة، حفاةً أضناهم الجوع، لا يعرفون من أسرار الحروف والكلمات وهي تتراص لتنبعث معاني بليغة، تأمر وتنهي، تُحَشّد وتفض اشتباكا، تخترق

أسوار القصور المنيعة للقياصرة والأمراء، كما لو أنها أشباح تطل من بين السطور وتقفز بين الحشود وهي تُنفذ ما تؤمر به.

لقد تعلم هؤلاء الذين تحرروا للتو من أسر العبودية، أن الحرية شبحٌ مرصوص بين الحروف والكلمات آن لهم أن يباشروا هم أنفسهم بفك ألغازها، لغزا إثر لغز، ويصنعوا منها تمائم تقيهم شر بقايا العبودية، وتعينهم على اجتثاث بذراتها المخبأة داخل الأرواح، ليتوفر لهم بذلك نعيم الحرية الأبدي.

كان عليهم أن يفكوا أسرار الحروف والكلمات ويطردوا من بين سطورها أشباح العبودية المستدامة منذ قرون. وفوق دروب الحرية ومنعطفاتها، تستقيم لهم الحياة الرغيدة، ويبسطون فيها السيادة على مصائرهم، ويشرعون في صنع تاريخهم الخاص، الإنساني المفتوح على مسالك لا مكان فيها للقهر والعبودية ومصادرة روح الإنسان وتكبيل إرادته.

ولكن الأيام العشرة المضيئة في تاريخ البشرية، انتهت إلى «قصة عبور حزين»، كان كاتبها رجلًا من زمن الرثاثة والأفول، تصدر المشهد على غفلة من فنارات الأيام العشرة، ليكتب فصلها الأخير، ويدعى «ميخائيل غورباتشوف».

لم يكن تزوير فصل من كتاب التاريخ بدعة مبتكرة، فتغيير المشاهد ونهاياتها، تجليات حداثية لعملية الإبداع، تُظهر براعة الكاتب في تحوير النهايات ومصائر الأبطال، وقد دخلت على روايات ما بعد الحداثة، وفي المسرحيات والأفلام السينمائية. وتعدد النهايات فن يستنبط مقارباته من تناقضات الحياة وحركتها وتبادل الأدوار فيها، والترابط العضوي في مسامات نسيجها وحبكتها الدرامية المعقدة.

وفي «قصة العبور المحزن»، لم يكن غورباتشوف سوى مُدوّن دخيل على صفحة كان لها أن تتقرصن.

انتهت القصة، بعد أن عبث الزمن بفصولها، ومصائر أبطالها، وكان لصفحاتها أن تتناثر وتذروها رياح الإهمال والغرور والانكفاء.

(☆)

وإذ تجاوزنا سن الرشد، وعشنا حياة تقاذفتها صروف المكابدة من الاستبداد، لم يكد اليأس يغور عميقاً في مسامات الروح، حتى وجدنا أنفسنا وقد أفقنا على وقع يقظة صادمة من غيبوبة تاريخية، استمرت عدة عقودٍ، بدت كما لو أنها سبات أهل الكهف، فتربعت خلالها أنظمة حكم وأشباه رجالٍ على مقدرات العالم العربي، سادت فيها لغة الصمت كأداةٍ احتجاجٍ ورفضٍ، ومَكّنتْ أنماطاً من المستبدين على مواصلة اغتصاب إرادتنا.

تجلت تلك اللحظة الصادمة، في انبعاث« تسونامي» 30 يونيو من العام (2013)، وهو يجتاح كل ميادين القاهرة وشوارعها وحاراتها ونجوع المحروسة مصر «أم الدنيا»، حاضنة تاريخٍ عريقٍ، وحضارةٍ ممتدة، وثقافة وارفة تتعدد وتتنوع، وتكوينٍ فسيفسائي عميق الجذور، وحاضرٍ يحمل عبء المستقبل، والتشوّف للانعتاق من الجهالة.

استعادت ذاكرتنا، في تلك اللحظة الصادمة التي انبعثت من 30 يونيو، تحولات الأيام العشرة التي هزت العالم وسجل وقائعها الفاصلة «جون ريد»، في أكتوبر عام 1917. بين الحدثين الفاصلين اختلفت المعاني، وتغيرت الظروف، وتصدأت القيم السامية، لتتلبس بمفاهيم الزمن المسكون بالعبودية، المتجردة من القيم والمبادئ الإنسانية التي

اقتلعتها أحداث الأيام العشرة ، وقلبتها رأساً على عقب، لتُبشر بفجرٍ إنساني جديد.

ليس في المشهدين، ما يؤشر لمقارنة أيديولوجية، أو مقاربة في التحول من نظام اجتماعي- اقتصادي، إلى آخر يختلف عنه جذرياً.

لكن 30 يونيو، يلتقي مع ثورة أكتوبر عند تخوم التغيير الفاصل بين عالمين ومصيرين، وتمثل اللقاء بنجاح الشعب المصري في إجهاض الثورة المضادة للإخوان المسلمين، وإفشال أخونة مصر ومحاولات إعادتها إلى عصور الظلام. ولم تكتسب ثورة يونيو مكانتها من قوة فعلها التاريخي، باستعادة الدولة المصرية من جراب الإخوان المسلمين، وإيقاف اغتصابها، ودفعها الى ما قبل الجاهلية الأولى فحسب، ولا بما أنجزته وهي تزيح محمد مرسي، من الحيلولة دون الاستقواء عليها وإفراغ تاريخها من إشراقات الحضارة البشرية، وإخماد توهجها، بل لأنها بذلك وضعت مصر من جديد في موقعها الفريد، على منصة التطور وفي ملتقى الحضارات، وعلى خطوط التماس المتفاعلة مع العالم العربي والإسلامي الذي كان في مرمى الإخوان المسلمين ومخططات تنظيمهم الدولي.

والفرادة في 30 يونيو، أنها حققت ما لم تستطع ثورة أكتوبر الروسية أن تنجزه، إذ قامت على إرادة بضع عشرات من ملايين المصريين الذين جمعهم القلق على مصير وطنهم، والخوف على مستقبله. والخروج العظيم للمصريين في 30 يونيو عبر عن رفض الخضوع لفحص تدينهم وإيمانهم، والتوجس من تفكيك دولتهم العميقة وتمزيقها. ومأثرة الملايين التي خرجت من كل أنحاء البلاد المترامية الأطراف، أنها انساقت وراء قناعتها وإرادتها، غير المؤدجلة، أو

المحكومة باعتبارات حزبية أو فئوية ضيقة، ولم يكن وراء تعبئتها أو تحريضها، حزب حديدي التنظيم، كما كان عليه حزب البلاشفة في روسيا. وتميزت كذلك أيضاً بانتباهتها المبكرة وانحيازها، لحركة العصبة الجسور من الشبيبة المصرية، المفعمة بالإيمان والإقدام والثقة، بالقدرة على إشهار إرادة المصريين التي أغتصبت بالحيلة، على الهواء مباشرة في «صندوق وطني» مبتكر ممتد على مساحة أرض مصر كلها وأمام أنظار ورقابة العالم، لا يحتمل الافتراع فيه، تزويرا أو تلاعبًا بالمشاعر أو رشوة وشراء ذمم، أو إنابة عن فقراء الله ممن لا يعرفون القراءة والكتابة.

(☆)

وفي رصيد مصر الوطني الجديد، تتألق حركة «تمرد»، الواجهة المضيئة لثورة 30 يونيو. ولم يشهد تاريخ الحركات الثورية في العالم، أن ينبعث فيها من المجهول بضع عزائم من جيل الشبيبة، ممن توهم حرس الاستبداد، أنه استطاع كسر إرادته فأصبح مطواعاً، مهموماً بغرائزه، لا بعقله ووجدانه وضميره، لم يعد منشغلاً سوى بلهوه، وبأسباب عيشه الشخصي. وإذا به، وهو ينبعث من تحت جليد الصمت، شامخاً راشداً، متوثباً، غير هيّاب من المغامرة والموت، دفاعاً عن ومضة أمل، تحفظ لمصر ولشعب مصر حياضهما وتواصل عطائهما، واتصال ما كان يُراد له أن ينقطع من تاريخهما وحضارتهما ونضارتهما التي تغور عميقاً وبعيداً في التاريخ البشري.

وقد يرى البعض تماهياً بين «تمرد» وثورة الطلبة التي اجتاحت فرنسا نهاية الستينيات، لكن المقارنة تنفي نفسها، بمجرد العودة إلى طبيعة «الثورة» تلك، سواء من حيث الأهداف، أو المشاركة الموصوفة،

أو الجمهور المحدود. ويبقى أيضًا، أن تحرك الطلبة في باريس، لم يكن معزولاً ولا «عفوياً»، فقد مهد له صعود الحركات الاحتجاجية الاجتماعية، في أغلب البلدان الأوربية، واحتضنته حركات يسارية منظمة، وتزامن مع تحول حركة «تشي جيفارا» إلى « أمثولة «إنسانية، بأبعادها الفكرية، ورفضها لأي شكلٍ من أشكال «النفي» للحرية، واختيار أسلوب العيش، والحق في كسر أي قيدٍ يحدد مسارات حياة الإنسان وعقيدته وخياراته الشخصية.

ويخطئ من يحاول التعامل مع «تمرد» باعتبارها «ظاهرة عرضية» آن لها أن تنطوي، وتذوب في حركة المجتمع، وتجد لها مكاناً على قدر قامات مؤسسيها في الحركة السياسية. إنها ظاهرة فريدة لا سابق لها في التاريخ. وبهذا المعنى، لا بد أن يجري التعامل معها كرصيدٍ وطني، وتجربة قابلة للحياة في كل لحظة تحولٍ تاريخي، دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الشعب. إن حركة تمرد ليست ظاهرة معزولة عرضية، إنما هي نتاج عالم متحولٍ، في ظل العولمة المتسَيِّدة عسكرتارياً، من أطر التنظيم الحزبي والسياسي المحدود العضوية، إلى الأطر والحركات الجماهيرية الملايينية، ومن الطابع الفئوي الضيق، والانحيازات السياسية المغلقة إلى رحاب الانفتاح على التعددية في التعبير عن المصالح، والاختلاف في المنابت الاجتماعية والطبقية، والتنوع في المطالب والأهداف الاقتصادية والسياسية .

إن التفاوت في المجتمع، والاستقطاب فيه، بين حيتان المال الذين يتجاوزون حدود الطبقة، إلى عوالم «العوائل والأسر» المالية، وبين «الأطر الطبقية المختلطة» التي تضم فئات من محدودي الدخل، «ومستوري الحال» وتدرجات من الفئات المتوسطة والأغنياء وقطاعات من الصناعيين أصحاب الورش ورجال الأعمال الصغار. وهذا

الاستقطاب الاجتماعي الذي تفرزه العولمة في بلداننا المتخلفة، يجعل من إطار التحرك الوطني المشترك، ظاهرة موضوعية وأداة لمواجهة الاستبداد واحتكار السلطة ومصادرة الحريات والحقوق الديمقراطية وانتهاك الدستور. وفي هذه المساحة المفتوحة على الفعاليات والعمل المشترك، السياسي الوطني، والاحتجاجي، والمطلبي. تحركت «تمرد» واستطاعت أن تحشد كل القوى المتضررة من حكم الإخوان، على قاعدة الدفاع عن الوطن والدولة والحقوق المهضومة، وتمكنت بجرأة واقتحام وتصميم، من تجسيد الهَم الشعبي المشترك، وترجمة القلق العام على سلامة الكيان الوطني، ودرء الخطر الذي يستهدف تفكيك الدولة الوطنية المصرية العميقة.

(☆)

وفي جانب آخر من 30 يونيو، يُثار الجدل حول هوية ما جرى من حراك، وما أعقبه من تغيير، وما يعنيه تدخل القوات المسلحة في تحديد مجرى التحول السياسي في السلطة، والتوصيف الذي يضفيه هذا التدخل المباشر. ويجري في هذا الجدل، تجاوز مبادأة الحركة الشعبية الملايينية، بالتعبير عن إرادتها في الشوارع والميادين والأصقاع والنجوع دون وصاية أو إكراه أو انقياد، وصياغتها أهداف خروجها غير المألوف على الملأ مباشرة. كما لم تأخذ الولايات المتحدة وأطراف في المجتمع الدولي، الخصوصية السياسية في مصر والعالم العربي، وعموم العالم الثالث، من غياب دور «صندوق الاقتراع» في تجسيد الإرادة الشعبية طوال عقود متصلة، وهيمنة الأنظمة الاستبدادية على «نظافة» و «دلالة» الصندوق، حتى في الحالات اليتيمة، التي كانت تحتكم فيها إلى نتائجه، ومعطياته التي يشوبها التلاعب والتزوير.

إن قصور التقييم لمفهوم تطبيق الديمقراطية في مصر وبلداننا المتخلفة، ومقاربتها مع تقاليد وأصول الديمقراطيات المكرسة تاريخياً، يخلق تداعيات وإسقاطات غير مُبرأة من «شبهة» المصالح والاستراتيجيات التي تقف في أساس مواقف الحكومات الأوربية، والبيت الأبيض. ولا يعني ذلك، أن تلك الدول، وحتى أصغرها وأقلها شأناً مثل قطر، تتحرك خارج دائرة مصالحها وتوجهاتها وسياساتها المعلنة والمضمرة، بما يعنيها مباشرة، أو بالإنابة عن مصالح وأهداف الغير.

فالديمقراطية، كما هي الحال مع حقوق الإنسان، والحريات، والسيادة والاستقلال الوطني، واختيار طريق التطور والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، تخضع لمعايير مزدوجة، تتحكم في بوصلتها المصالح المباشرة والاستراتيجية. وفيما يتعلق بجزئية تطبيق مفهوم الديمقراطية، المرتبطة بمعاينة إرادة الجمهور في الانتخابات، لم تنتبه الإدارة الأمريكية وشركاؤها، سوى لصناديق الاقتراع التي جاءت بالإخواني محمد مرسي إلى رئاسة مصر. وهي إذ أخذت بذلك، تجاوزت طائفة من الشروط والمعايير الضرورية لتأكيد صدقية توفرها على مقومات تجعل من الانتخابات ونتائج صناديق الاقتراع انعكاساً لإرادة الأكثرية، واستكمالاً للآليات الديمقراطية المتكاملة .

بعد عقود من التضييق على الحريات في مصر، وتحويل الانتخابات التشريعية والرئاسية إلى ممارسة شكلية، معروفة النتائج، حتى فيما يتعلق بنسبة المرشحين من الإخوان المسلمين، والدوائر المتفق على الترشح والنجاح فيها، مع جهاز أمن الدولة، لم يكتمل التمهيد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية بعد رحيل الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، مع أنها أول ممارسة ديمقراطية حرة، لم تعتورها

شبهة التزوير المباشر. وتمت عملية الانتقال بصيغة مخلة، إذ ظل الحديث يدور حول تطبيق الآليات الديمقراطية، دون اعتماد دستور ديمقراطي جديد، ولا حملات توعية انتخابية تتناسب مع الظروف التي عاشتها مصر تحت الحكم الشمولي، وافتقار الناخب خصوصاً في الأرياف وبين الأميين والأميات إلى أبسط وسائل التوعية والتعبئة، لتمكينهم والناخبين عموماً من التعرف على هوية الأحزاب والتجمعات والشخصيات القيادية فيها، والأفراد المترشحين لمجلسي الشعب والشورى، ولا بإعطاء فسحة زمنية كافية لإقامة تحالفات انتخابية بين القوى المعنية بالتغيير. وقد بدا المشهد، كما لو أن تحضيراً أو اتفاقاً مسبقاً قد تم لاختزال الزمن السياسي، بحيث يتعذر معه جرد الحياة السياسية وبلورة مواقف إزاء المتنافسين عن قرب، بالاستناد إلى أدوارهم في المراحل المختلفة من تعاقب وتطور النظام الشمولي. وكان واضحاً أن قوى خفية تتحرك لتكريس فكرة هيمنة وحضور الإخوان المسلمين بوصفهم التنظيم الأقوى القادر على إدارة البلاد وحكمها.

وكان من الواضح أيضاً أن الصراع كان يدفع باتجاه شق المجتمع إلى محورين لا ثالث لهما، محور الفلول، ومحور قوى الثورة، الذي ضم في صفوفه، خليطاً متناقضاً من أقصى اليمين الديني المتطرف والتكفيري، إلى تكتلات قومية ويسارية وليبرالية يغلب على بعضها النفور المتبادل، مع ضياع قوى «الكنبة» في التجاذبات المتشظية.

وانتهز الإخوان المسلمون ذلك فتسللوا، من بين أرجل القوى المدنية بمختلف نزعاتها وميولها، مستفيدين من انشغال كل منها بترتيب أولوياته في الصراع على تصدر المشهد السياسي ، وتمييع المهمة الملحة المباشرة المتمثلة في تعبئة وتوحيد القوى المدنية الديمقراطية بمختلف مشاربها الفكرية والسياسية والعقائدية في تحالف وطني،

شعاره إقامة الدولة المدنية التعددية التداولية على أسس ديمقراطية وطيدة، تحقق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. وفي أول اختبار لها في الانتخابات الرئاسية وقعت هذه القوى في فخ ثنائية «الإخوان-الفلول» مما رجح ومكّن الإخواني محمد مرسي من الفوز في الدورة الثانية. ولم يكن هذا الفوز ممكناً لو أن القوى المدنية انتبهت إلى ضرورة فرز ما سمي افتراضاً بـ «قوى الثورة»، والحيطة من انخداعها بشعارات الإخوان وتعهداتها، وما يمكن أن ينجم من تبعات ومضاعفات وصول الإخوان أو مرشح من التيار الإسلامي إلى قصر الاتحادية.

لقد واجه عراق ما بعد سقوط الديكتاتورية، وضعاً مشابها على وجه التقريب، حين جرى التعامل مع قاعدة حزب البعث العربي الحاكم ككتلة واحدة، وإخضاعها لقانون الاجتثاث الذي أعيد النظر فيه، ليصبح قانون المساءلة والعدالة. ولم يأخذ المشرع الأمريكي في البدء، والعراقي لاحقاً، بعين الاعتبار أن مئات آلاف المنتسبين إلى البعث كانوا مدفوعين بأسباب لا علاقة لها بالولاء له أو القناعة بعقيدته ونهجه وسياسته، وأن إصدار قانون يستهدفهم ويضعهم في «سلة واحدة»، وإن لم يكن له أن يطال الأغلبية المطلقة منهم، من شأنه أن يخلق بيئة سياسية توسع نطاق عدم التعاطف مع النظام الجديد، رغم أن الشعب العراقي، بمن في ذلك البعثيون باستثناء زمرة ضيقة مستفيدة أو متورطة بارتكاب الجرائم، استقبل سقوط النظام الدكتاتوري بالأمل في تغيير الأحوال ووضع العراق على طريق التطور والتقدم والديمقراطية.

وتلك المقدمات الخاطئة لا تزال حتى الآن، تنعكس في التطورات السلبية التي تشهدها العملية السياسية، وأعراضها تغطي مشاهد التناحر الطائفي، والقتل على الهوية، وتغذي حواضن المنظمات

الإرهابية التكفيرية، وتكرس البيئة الطائفية التي تعيد إنتاج الكراهية والأحقاد بين مكونات المجتمع العراقي.

ومن المفارقات ذات الدلالة، أن الفريق الحاكم الآن، إذ يواصل سياسة التمييز والإقصاء والتهميش بالاستناد إلى قانون المساءلة والعدالة، يعتمد في قيادة أخطر مفاصل الدولة في الجيش والقوات المسلحة وأجهزة الأمن والاستخبارات على قيادات بعثية مشمولة بالاجتثاث. وهذا النهج، وازدواجية المعايير، والكيل بمكيالين، هي التي تطبع سلوك رئيس مجلس الوزراء وحزبه وكتلته الانتخابية المتمثلة بدولة القانون.

إن تكريس مفهوم خاطئ للفلول، يشمل ملايين المواطنين أو حتى عشرات الآلاف منهم، سيترك آثاراً ضارة للغاية على العملية الديمقراطية، وجهود المصالحة المجتمعية. ومن شأنه أن يعوق تدابير معافاة الحياة السياسية.

قد يكون مفيداً تحديد مفهوم دقيق مشترك لـ «الفلول» باعتبارهم «زمرة» داخل الطبقة السياسية في المنظومة الحاكمة في عهد مبارك، ارتكبت جرائم سياسية وأمنية واقتصادية، تقع تحت طائلة المساءلة القانونية. والقضاء هو الجهة المعنية بمتابعة كل حالة من حالات الفلول على انفراد. ومن حق القوى الديمقراطية ومسؤوليتها توعية المواطنين بالفساد الذي كان مستشرياً في ذلك العهد، والواجهات والرموز البارزة التي كانت وراء تخريب الحياة السياسية، وعبر هذه الوسيلة يتحقق العزل السياسي للطغمة الفاسدة.

(☆)

اعتمدت الدوائر الأمريكية جملة من العوامل التي تدخل في صلب آلياتها، وذلك ضمن نظرتها إلى الحياة في مصر. ومن تلك العوامل، التوظيف السياسي المشفوع بالترهيب «الإلهي» والترغيب الدنيوي «للدين» وأحكامه وقيمه «المؤولة»، وارتبط ذلك بالأمّيّة المتفشية على نطاق واسع، وبظاهرة البطالة والفقر والإملاق التي تسود نسبة عالية من المجتمع. وتلعب هذه العناصر دوراً حاسماً، لفترة قد تطول أو تقصر، ارتباطاً بالبرامج والزمن المرصود لتصفية جذورها ومظاهرها، في نضوج الحياة السياسية والعملية الديمقراطية، وبلورة وعي مجتمعي متقدم.

ولم يؤخذ في الاعتبار خضوع المجتمع لعملية غسيل دماغ ساعدت فيها سياسة الملاحقة والقمع المنظم ضد الإخوان المسلمين وتيار الإسلام السياسي، مما أهله للعب دور الضحية، لا لدوره السياسي، وإنما «بادعائه» الدفاع عن قيم الدين الحنيف والتبشير بها.

وعملية غسيل الدماغ التي تولاها الإخوان طوال عقود من سيادة النظام الشمولي، رسخ في وعي الجموع المأسورة بالتهميش والفقر والبطالة، العلاقة الترابطية بين الدين والإخوان، والتناقض بينهما من جهة وبين السلطة السياسية من الجانب الآخر. وانعكس ذلك أيضاً، على الموقف من التيار المدني ، ليس بمعزل عن ضعف نشاط الحركة الديمقراطية، وقربها وتفاعلها مع الفئات الشعبية ، وتراجع دورها ومواقعها في الحياة السياسية والمجتمع وبين الأوساط الجماهيرية المتطلعة للعدالة الاجتماعية. يضاف إلى ذلك النشاط الإخواني والسلفي وتغلغل نفوذهما بين هذه الجماهير، وكسب ودها من

خلال جمعياتها الخيرية، وأشكال عديدة من الأطر الاجتماعية التي اعتمدت على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية و«الرشى» العينية «الموسمية» وخصوصاً في الحملات الانتخابية. وكان السلوك المتمادي في الاستغلال ومظاهر الغنى الفاحش للطغم المالية المتصاهرة مع الطبقة السياسية الحاكمة، ونهبها المنظم «للقيمة المضافة» وأصول الرساميل المستثمرة، دوراً استفزازياً ضاغطاً لصالح «فرضيات الإخوان» بوصفها الحاضنة الورعة للدين، والمدافعة عن فقراء المسلمين وحياض إسلامهم، والتعبير عن موجباته الشرعية وأصوله، واشتراطات الدلالة على التمسك بجوهره وفروضه، وتوظيفها في نفس الوقت ضد «مظاهر التمدن» والقوى الحاملة لقيمها، والربط بينها والحالة البائسة التي هم فيها. إن الديمقراطيات الكلاسيكية، تراعي عند استبيان ميول ونزعات وتقييمات الرأي العام، وفي الحملات الانتخابية، «الشرائح الأميّة» ونسبتها في المجتمع والدوائر الانتخابية، وتضع لها وسائل إيضاح وتبيان، وقواعد خاصة للتصويت، وموانع للتلاعب بإرادتها! لكنها في حالة مصر والدول التي تغلب عليها الأميّة، لا تتناسى هذا الواقع المرير فحسب بل تفسره وتبرره، بالبيئة المجتمعية الدينية، دون تفريقٍ أو تمييزٍ بين «تديُّن المجتمع» وأفراده، والتوظيف السياسي للدين من قبل تيارالإسلام والإخوان المسلمين. وهي في هذا الخلط المتعمد أو القاصر تضع الدين باعتباره عقيدة المسلمين ، فيما هو عليه من فروض وطقوس العبادة، في إطار سياسي محدد، خارج سياقاتها الإيمانية ودلالاتها وجوهرها. وهي بهذا تريد إضفاء «الشرعية» على الإخوان باعتبارهم الواجهة السياسية المعبرة عن الإسلام والمسلمين.

(☆)

لقد اقترن المفهوم التقليدي «المعاصر» للانقلاب العسكري في العالم الثالث، بتأسيس جيوش «حديثة»، من حيث التكوين والعقيدة والتسليح والاستراتيجيات، وارتبط بالحرب الباردة بين المعسكرين والنظامين الاجتماعيين، الرأسمالي والاشتراكي.

وقد تباينت الانقلابات العسكرية، من حيث الأهداف والقيادة، بين الدول التي تطورت فيها الحياة السياسية والحزبية ، وما ترتب على ذلك من تأثرها ببرامج وشعارات الأحزاب والحركات الوطنية الراديكالية،التي لعبت دوراً محورياً في إشاعة الوعي الوطني والديمقراطي في المجتمع وانعكاس ذلك على البيئة الوطنية العامة، وبين تلك الدول التي كانت تعاني تخلف الوعي السياسي والحزبي، النسبي، وضمور التبلور الطبقي، أو المجتمعي فيها.

وبغض النظر عن تقييم الانقلابات التي شهدها العالم العربي، وتأثيراتها على مصائر الشعوب العربية، ووضعها على مفترق طرقٍ، لم تكن لصالح تطورها وتقدمها وتحرير إرادتها في الغالب الأعم، فان توصيف الانقلاب العسكري الكلاسيكي، تمثل في تحرك قطعاتٍ عسكرية، بقيادة تنظيم من «الضباط الأحرار» بالتنسيق الممَهِد له مع أحزاب أو جبهات أو قيادات سياسية وطنية. أو دون أي تمهيدٍ أو تنسيق سياسي مسبق. وكان الانقلاب ينتهي إلى إصدار قوانين وتدابير فوقية تؤدي إلى تصفية الحياة السياسية «المدنية»، بمعنى إزاحة العناصر المدنية من رجالات السلطة وسيطرة العسكر من الضباط على الدولة ومفاصلها، وتكريس مظاهر «العسكرة» على الدولة والمجتمع، والانتقال بالتدريج إلى سلطة فردٍ أو طغمة عسكرية حاكمة مهيمنة، وإيقاف التطور في الحياة السياسية الديمقراطية ، خارج هذا الإطار، وهو ما

أدى في المحصلة غالباً، إلى تكريس أنظمة وراثية، بلبوس جمهورية، رغم أن النيات في التوريث لم تتحقق في كل الأحوال، لكن مقدماتها فضحت تلك النيات المستورة.

وقد شهدت مصر في تاريخها الحديث، انقلاباً عسكرياً، وفقاً للمعايير الموصوفة، في 23 يوليو 1952 ، وظل التوصيف ملازماً له، مُسّقَطاً على طبيعة الدولة المصرية، من حيث هيمنة الضباط الأحرار على السلطة السياسية ، وفي إدارة مفاصلها الرئيسية والحياة السياسية والحزبية «المقننة». لكن التحول في تغيير طابع التحرك العسكري، من كونه انقلاباً عسكرياً بحتاً إلى ثورة، اقترن بتغير الهوية الاجتماعية له، بعد شروعه باتخاذ مجموعة من القرارات والتدابير الحكومية، أدت إلى تغيير الواقع الاجتماعي، لصالح الأغلبية السكانية المتمثلة بالفلاحين، عبر سن قانون الإصلاح الزراعي، ولاحقاً ببناء السد العالي، الذي يصب في مسارٍ متصل بمصلحتهم أيضاً، إلى جانب القرارات الاستراتيجية المتعلقة بتأميم قناة السويس، وتأميم القطاعات الهيكلية المرتبطة بمصالح الأكثرية في الاقتصاد الوطني، وبناء القطاع العام.

وبشأن هذا التحول من انقلاب عسكري، إلى ثورة، سيظل الجدال محتدماً ومتواصلاً، من محورين متناقضين، ينطلق الأول من اعتبارات سياسية «كُلّية» تحتكم إلى صيغ وأدوات الديمقراطية وأساليب الحكم، والثاني من الاعتبارات الاجتماعية، ومصالح الأكثرية السكانية. لكن هذا الاختلاف في التقييم والرؤى، لا يمكن أن يضعف أو يغيب الدور الوطني، الذي اضطلع به الرئيس جمال عبد الناصر، ليس في إطار مصر، بل على النطاق العربي والإقليمي والدولي. ولا يمكن أن تنال من قامته، ونزوعه وتشوفاته للمستقبل، ولا من الإنجازات التي تحققت، تحت قيادته الوطنية.

وفي مقاربة تاريخية متزامنة، تعرضت ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 العراقية إلى التشويه المتعمد والغدر التاريخي. فالتحرك العسكري، صبيحة الرابع عشر من تموز 1958، كان شبيهاً من حيث الأهداف مع ثورة يوليو 1952. وتصدره جماعة من الضباط الأحرار بقيادة «عبد الكريم قاسم»، وشارك في هذا التحرك الانقلابي العسكري، من حيث التوصيف الكلاسيكي، ضباط حزبيون أو على علاقة تنظيمية بالأحزاب الوطنية القائمة آنذاك. وكانت قيادة الحركة وعبد الكريم قاسم شخصياً على علاقة مع ممثلي الحركة الوطنية التي كانت تضم الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، والحزب الشيوعي، وحزب البعث، وبمشاركة وسيطة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وجرى التمهيد لحركة الضباط الأحرار سياسياً، بإعلان جبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الأطراف المذكورة.

وخلافاً لما جرى في مصر من تغيير، ونقلٍ للسلطة لم يشهد عنفاً أو تصفيات دموية، فإن الجماهير الشعبية العراقية، من كل الأحزاب والتيارات السياسية والحزبية، خرجت إلى الشوارع في بغداد وسائر أنحاء البلاد وأعلنت احتضانها التحرك العسكري، في اللحظات الأولى بعد إعلان البيان رقم واحد، وفرضت على التغيير حضورها وأهدافها السياسية العامة، وطبعتها بطابعها، الذي اتسم بقدرٍ من الانفلات في التعامل مع رجالات العهد الملكي والعائلة المالكة.

وكما أضفى الطابع الاجتماعي للتغيير في مصر، توصيف الثورة على التحرك العسكري، بادرت الجموع الشعبية التي غطت المشهد السياسي، في تسمية ما جرى في 14 تموز كثورة شعبية. وكما في مصر، بادرت القيادة الجديدة إلى اتخاذ سلسلة من القرارات الثورية

التي أُلغي بموجبها حلف بغداد العسكري «الاستعماري» الذي كان يشكل خطراً داهما على الثورة المصرية وحركة التحرر الوطني ، وأخرجت العراق من منطقة الاسترليني، وسُنت قوانين الإصلاح الزراعي وقانون رقم 80 بتأميم الحقول والأراضي غير المستثمرة من الشركات النفطية، وقانون الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين التي جسدت مصالح الأغلبية المطلقة من الشعب العراقي، وعكست توجهات وشعارات الحركة الوطنية، واستجابت بالدرجة الرئيسة لمطالب العمال والفلاحين وذوي الدخل المحدود والمهمشين في المجتمع العراقي.

لقد كان من الممكن أن يؤدي، تلاقي الحركتين «الثورتين» 23 يوليو في مصر و 14 تموز في العراق، إلى تدفق رافدين حيويين في مجرى التغييرات العاصفة التي شهدها العالم العربي ، والتأثير في وجهة تطورها وترتيب الأوضاع في البلدان العربية، لو لا الدور التخريبي الذي خطط له ونفذه، حزب البعث العربي الاشتراكي، وإمراره مع شركائه، شعارات متطرفة وضعت مصر والعراق، في مسارين مختلفين، أنهكت قوى شعبيهما، وانعكست آثارها السلبية على مصائر حركة التحرر الوطني في العالم العربي والمنطقة بأسرها. ولم يكن، عَرضياً، نصيب مرض «الطفولة اليسارية» وضعف تأهيل قيادات الأحزاب الشيوعية والعمالية، وكذلك التأثير المباشر للصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والغرب، في المآل الذي انتهينا إليه، وتعثر حظوظ بلدينا اللذين، كان لهما أن يتكاملا بالثروة البشرية، والطبيعية، والعوامل الجغرافية والاجتماعية والثقافية والعمق الحضاري، ليشكلا بحضورهما، قوة نمو وتطور وتقدم وارتقاء حضاري على صعيد منطقة الشرق الأوسط والعالم.

والشواهد التاريخية اللاحقة على النهج التخريبي المغامر لحزب البعث، جاءت تاكيداً ملموساً على ذلك. والعودة إلى أرشيفات المخابرات البريطانية التي كُشف عنها النقاب، ومذكرات قادة البعث وانقلاب 8 شباط 1963 الدموي، قرينة دامغة لا تقبل الشك.

(★)

في هذا السياق والإطار، يمكن تحليل وتقييم التحرك العسكري الذي أعقب الخروج الجماهيري الملاييني في مصر، وقام بعزل الرئيس الإخواني محمد مرسي، وأطاح بسلطة مكتب الإرشاد.

ومن الضروري، قبل إجراء أي تقييم لطابع التحرك العسكري وأهدافه التي أعلنها، الفريق السيسي أو «المُضمر» من النيات، يصبح لزاماً، تحديدالمقدمات التي شكلت المنصة السياسية لهذا التحرك وأضفت عليه شرعيته «الديمقراطية » مدعوماً مباشرة وعلناً من الشعب الذي انتفض في الشوارع والميادين.

فمما لا شك فيه، أن المشهد الذي خيم على القاهرة ومصر كلها في 30 يونيو، يدخل بامتياز في سجل التاريخ الحديث ، كسابقة لا مثيل لها على مر العصور، آخذين بالاعتبار، أولاً: الكم العددي الذي تجاوز الثلاثين مليونا من المصريين، وهو حشدٌ جماهيري يفوق مرات أي خروج احتفالي تشهده الهند أو الصين رغم كثافتهما السكانية المليارية. وثانياً: التمثيل الاجتماعي والسياسي والعقائدي. وثالثاً: القيادة المحركة للخروج دون ترتيبات تنظيمية وأطر حزبية تحرض عليها. ورابعاً: التمهيد غير المسبوق له أيضاً، بحملة التوقيع على استمارات «تمرد» المطالبة بتنحي محمد مرسي، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة.

على هذه الخلفية السياسية والشعبية، جاء التحرك العسكري بمبادرة يَقِظَة من الفريق عبد الفتاح السيسي . وهذه الخلفية بالإضافة إلى ما سبق، تتضمن حقائق عدة، كان يترتب على تجاهلها وعدم أخذها الاعتبار، وعدم التصرف على ضوئها، من وجهة نظر القوات المسلحة وقيادتها ومواجهة تبعاتها بحزم، وضع مصر ومستقبلها على مرمى مخاطر قاتلة. تمثلت الحقيقة الأولى في ظهور بوادر مواجهة قد تنزلق إلى حرب أهلية ، نتيجة إصرار مرسي على المضي في رفض المطالبات الشعبية بإيقاف «أخونة الدولة»، والتصفية التدريجية للعملية الديمقراطية والتوجه العملي لإقامة دولة دينية طائفية، والتحضير لتأمين سيطرة الإخوان على الحكم، بتعطيل آليات تداول السلطة، وتقنين ذلك. والحقيقة الثانية، أظهرت أن القوات المسلحة لم تتخذ قراراً بالتدخل في المشهد السياسي بنّية الاستيلاء على السلطة وإدارتها. وعكست الحقيقة الثالثة، تفويضاً شعبياً مباشراً غير مسبوق للفريق عبد الفتاح السيسي، لتنحية الرئيس الإخواني وإجراء انتخابات رئاسية مباشرة تحت إشراف حكومة انتقالية. وبيّنت الحقيقة الرابعة هي (استناداً إلى الرصد الاستخباري والمتابعة الميدانية والمشاركة من داخل الحكومة، كما بيّنَ ذلك السيسي، في معرض ذكره لقول قائد إخواني، إنهم «سيحكمون مصر خمسمائة سنة»!)، حجم التحديات الخطيرة التي تتعرض لها مصر ودولتها العميقة ووحدة أراضيها وسيادتها الوطنية، في إطار ما يجري تنفيذه عملياً من قبل الرئيس المخلوع ومكتب الإرشاد وقيادات تيار الإسلام السياسي المتواطئة مع الإخوان. وأظهرت المعلومات اللوجستية، النزوح الجماعي للمنظمات الجهادية التكفيرية عبر الحدود المفتوحة على مصر ومن خلال بوابة غزة وأنفاقها «الحمساوية» وتمكينها من التسلح والتوطين في

ملاذات آمنة «جهادية» في سيناء ، وتأمين خطوط مواصلات لوجستية واتصالات لها مع الداخل المصري تحت غطاء حكومي رئاسي، وتوفير خطوط تموين وإعاشة وتهريب، لتعزيز مصادر تمويلها وتنويعها وضمان تدفقها في الحالات الاستثنائية، كما يحدث الآن . ولكي يتكامل المشهد الذي يشكل خلفية التحرك الذي أقدمت عليه القوات المسلحة استجابة لتفويض الشعب ، يصبح من اللازم بالإضافة إلى الحقائق المذكورة ، ملاحظة القناعة التي تولدت بوضوح لدى قيادة القوات المسلحة من أن خطراً داهماً يتعرض له الأمن القومي يؤكده بالملموس وقائع التخابر والتنسيق بين حماس ومرجعيتها الممثلة في مكتب الإرشاد، من جانب، وبين التنظيم الدولي للإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عبر «الوسيط القطري» والحاضن «تركيا»، من جانب آخر، لتنفيذ مخطط الهيمنة المطلقة على مصر والانطلاق منها لخلق محورٍ يمتد في البلاد العربية والإسلامية. وأصبحت القيادة العسكرية على يقين، دون أن يساورها الشك أو الغموض، بأن العدالتنازلي لتنفيذ مخطط تقويض الدولة المصرية عبر أخونتها، وتصديع سيادة مصر ووحدة أراضيها، قد بات وشيكاً.

وتسربت تحذيرات من أوساط عربية حول وجود نيّة مبيتة، لاقتطاع أجزاء من سيناء، وضمها إلى قطاع غزة، ووضع ترتيبات مناسبة لمعالجة القضية الفلسطينية ترضي الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال تأهيل حماس كشريك موثوق بديلا عن السلطة الوطنية الفلسطينية.

(☆)

لقد أنجزت ثورة 30 يونيو، مهمة الإطاحة بحكم الإخوان، وكانت القوات المسلحة الأداة المفوضة من الثورة لاستكمال التفاصيل العملياتية، وهي لا تزال تواصل مهام تطهير البؤر الإرهابية المسلحة للإخوان، والمنظمات الجهادية، وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن، وهذه المهام من صلب واجباتها، فهل في هذا التدخل، بتفويض شعبي، ما يغير من طابع الثورة فيحولها إلى انقلاب عسكري؟

ويجري التطرق في سياق تقييم الثورة، وإضفاء صفة الانقلاب عليها في النقاشات التي تدور حول خارطة الطريق والانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستجري بمقتضاها، عن احتمال ترشيح الفريق السيسي لرئاسة الجمهورية. ويساق هذا الاحتمال، لتأكيد شبهة «الانقلاب» على الثورة، بالرغم من عدم وجود ما يدل عليه، سوى مظاهر الامتنان والتعاطف التي يعبر عنها المواطنون، وهم يذكرون فضل القوات المسلحة وقائدها في الانحياز إلى الشعب.

وفي هذا الاشتباه يتبين أن الفاصل بالنسبة للبعض بين الثورة والانقلاب العسكري، لا يقتصر على تحركات قطعات عسكرية والاستيلاء على الحكم والسلطة السياسية، بل إن دخول ضابط عسكري الى معترك الحياة السياسية وخوض الانتخابات الرئاسية، أو تولي منصب رئاسة الوزراء، يعتبر من أركان الانقلاب العسكري. وهذا المفهوم ينطوي على افتراض أن الدكتاتور والمستبد، والنظام الدكتاتوري والشمولي، يقترن بالضرورة بوجود قائدٍ عسكري على رأس الدولة!

وإذا أسقطنا من رصيد التجربة التاريخية أمثلة: أيزنهاور وتشرشل وديغول، فإن صدام حسين، الدكتاتور الفاشي الذي لا مثيل له في

التاريخ الحديث، لم يكن عسكرياً بل طالباً فاشلاً مغامراً ومهووساً بالقتل منذ الصغر. والدكتور بشار الأسد كان طبيباً، ولم يكن في البال تأهيله للرئاسة لولا وفاة شقيقه. ومحمد مرسي لم يكن هو الآخر عسكرياً. وفي العالم العربي وبلدان العالم الثالث أمثلة عديدة على أن صناعة الدكتاتور لا ترتبط بالخلفية العسكرية أو المدنية لرأس الدولة، بل بغياب أو وجود دستور ديمقراطي ملزم، وحياة ديمقراطية مستندة إلى إرادة المواطنة الحرة المتساوية، في إطار دولة مؤسسات وقانون وحريات وحقوق، وحياة حزبية مدنية، وفصل بين السلطات الثلاث. هذه هي أهم الشروط الضامنة ، لمنع صعود الدكتاتورية إلى سدة الحكم في مصر وفي أي بلد مشابه.

(☆)

بعد تجربة الشعب المصري في تفجير ثورتين متصلتين، وإسقاط نظامين ورئيسين، في فترة زمنية وجيزة، وبروز ظاهرة التعبئة الذاتية لملايين الناس من شتى الفئات، يتعذر على أي مغامر مهووس بالسلطة أن يفكر، على المدى المنظور على الأقل، بارتكاب حماقة اغتصاب السلطة أو اللجوء إلى ممارسة القوة والعنف المسلح بالاستيلاء عليها. ويتراجع هذا الاحتمال ويدخل في باب الاستعصاء والاستحالة، إذا ما تضمن الدستور الجديد تحديد دورتين للرئيس، لا يمكن تجديدهما تحت أي ظرف. وإذا ضمت مواده وأبوابه الآليات الكفيلة بسحب الثقة من الرئيس والحزب الحاكم دون شروط تعجيزية أو معيقة. ومثل هذا التشدد هو أفضل في هذه المرحلة الانتقالية، للحفاظ على الديمقراطية من الحصانات الرئاسية.

ومن التجربة العراقية الحالية قد يكون ضمانة أيضاً، وضع الرئيس دستورياً أمام استحقاق تقديم خطاب سنوي أمام مجلس الشعب،

أو الشعب والشورى في اجتماع مشترك، يستعرض فيه الإنجازات والإخفاقات، ومدى التزامه بالدستور والتعهدات في مختلف المجالات الحيوية، ويجري التصويت على التقرير بعد مناقشته، بالإيجاب أو السلب. وفي الحالتين، يكون التصويت تجديداً لولايته، أو تقييداً مشروطاً لصلاحياته، وإلزاماً له بالوفاء لموجبات الدستور والبرنامج المعتمد. وهذا الإجراء لا يعني من حيث المبدأ أننا سنكون أمام خيار سحب الثقة، إلا في الحالات التي ينص عليها الدستور. لكنه ينفع في خلق بيئة سياسية، تجعل من المساءلة الدستورية عملية غير معقدة، وتنبه الرئيس وطاقمه إلى أن المساءلة والتقييم قضية دورية ليست بحاجة إلى ترتيبات يمكن تعطيلها أو تأجيلها لأي سبب.

(☆)

يظل تقييم «تسونامي» 30 يونيو، ناقصاً دون التوقف عند عوامل أساسية كان لها دور محوري في صناعة مأثرة الشعب المصري. وكان لصلابة ورسوخ دور القضاء المصري في مواجهة كل محاولات التطاول عليه، والالتفاف على استقلاليته، ومقاومة توظيفه لتكريس سلطة الإخوان، أهمية بالغة الخطورة والعواقب. ولم يكن لمواقف القضاة الأثر الكبير في إعاقة وتعطيل المشروع الإخواني في بناء قواعد وأسس قانونية للانفراد بالسلطة وتسويغها فحسب، بل استطاع الجسم القضائي فضح المقدمات السياسية التي تمثلت في الإعلان الدستوري المعطل باعتباره تمهيداً انتقالياً للهيمنة على الدولة العميقة وتفكيك هياكلها، وإقامة الدولة الدينية في إطار استراتيجية التنظيم الدولي للإخوان بتخليق دولة الخلافة الإسلامية في العالم العربي.

ولم يكن دور الاعلام أقل شأناً من دور القضاء، إن لم يكن رافعة مقاتلة ببسالة للقضاء نفسه. وإذا كان غياب قيادة منظمة ميدانية لثورتي يناير ويونيو، مما يميزها تأريخياً، فإن من الممكن وبلا مبالغة، اعتبارالإعلام المصري الخاص، وكوكبة الإعلاميين المصريين، من مقدمي البرامج الحوارية في القنوات الرئيسة، والنجم الساخر، الطالع من المجهول باسم يوسف، قيادات ميدانية جسور مسلحة بكل أدوات التحدي وبالإيمان العميق والثقة التي كانت تجد طريقها سالكة على مدار الساعة إلى عقول وضمائر المصريين، وتنفذ ببساطة وعفوية اللهجة المصرية الحميمية التي كانوا يستخدمونها، إلى أفئدة ومدارك البسطاء من بنات وأبناء مصر العظيمة الذين حرموا نعمة القراءة والكتابة.

وبراعة التوظيف الإبداعي لوسائل الإعلام لم تكن لتأخذ مداها، لولا نهوض المثقفين، من كل مجالات الخلق الإبداعي، وتجلياتها، في تصدر المشهد السياسي، وتغطية شاشات القنوات الفضائية والإذاعية، وصفحات الصحف والمجلات، والاندماج مع الحركة الجماهيرية.

وفي كل هذا التدفق البشري الاحتجاجي، كانت المرأة نبضاً يخفق بدقات مسموعة، تنذر، وتبشر بطوفان الأمل المرتجى.

كان مشهد المرأة وهي تغطي الميادين والشوارع والتحشدات، يجلي للمرة الأولى، ذلك السر الذي ظل مستوراً طوال عقود استحواذ الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية في مصر والبلدان العربية. وربما كان الالتباس الذي انطوى عليه السر وراء انخداعنا، حتى نحن، بالعلاقة بين حجاب المرأة ونفوذ التيار الإسلامي والإخوان المسلمين. لقد فاتنا أن المرأة وجدت في الحجاب، شكل مساهمتها في الاحتجاج على الجور والتهميش وتعطيل الإرادة، فأعلنت بالحجاب العصيان السلبي

على الأنظمة الدكتاتورية، مشيحة بذلك بوجهها عن نظامي مبارك والإخوان.

وربما كان حجاب المرأة المصرية، ولحى الرجال المُكَدَّرين بالإقصاء والفاقة والبطالة وسد منافذ المستقبل في وجوههم، وراء الاستبيانات المخابراتية، الأمريكية والأوربية حول النفوذ الطاغي للإخوان بين الجماهير المصرية!

(☆)

في كل الظروف وأصعب المراحل، ظل الدور المصري العربي والإقليمي والدولي محورياً، لم يكن ممكناً تجاوزه.

وحين كانت السياسة تعجز بأدواتها المباشرة عن تفعيل دور مصر، كما كانت الحال عليه بعد زيارة الرئيس محمد أنور السادات إلى إسرائيل، وطوال حكم محمد حسني مبارك، نهضت الثقافة والمثقفون بهذا الدور وقاما بملء الفراغ. وهم إذ فعلوا ذلك لم يقوموا بتزكية النظام وسياسته التطبيعية، ولم يستدرجوا المثقفين من البلدان العربية إلى مهادنة تلك السياسات، وإنما واصلوا عبر نشاطٍ فكري وثقافي، ومن خلال النشر وحركة الترجمة والندوات والمؤتمرات الثقافية، إغناء الحياة الثقافية في البلدان العربية، وأججوا المشاعر الوطنية في مصر نفسها.

ومصر اليوم بعد أن استعادت عافيتها، وبدأت الشروع بتنفيذ خارطة الطريق لعبور المرحلة الانتقالية، وما تضمنتها من إعادة صياغة دستور جديد، واستحقاقات انتخابية تشريعية ورئاسية، ترسي قواعد وأسس الدولة المدنية الديمقراطية، تكون بذلك قد بدأت بوضع المقومات السياسية لدورها القيادي في العالم العربي، واستعادة مكانتها في

القارة الإفريقية وعلى الصعيد الدولي.

إن تقديم نموذج لدولة مدنية ديمقراطية راسخة، كفيلٌ لوحده بتحويل مصر إلى منارة مضيئة وأمثولة تحتذى.

ويكفي مصر أنها أنقذت العالم العربي من خطر هيمنة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي وأزاحت خطر اجتياحهم للمنطقة.

وحتى تكون مصر على مستوى قامة الشعب المصري الذي قدم للمرة الأولى في التاريخ الإنساني، ثورة شعبية، بمواصفات العصر الراهن، غير مسبوقة من حيث العدد، وتنوع التمثيل وقوة الاندفاع، فينبغي لقيادته أن تقدم المثل على استعدادها لتجاوز كل ما يمكن أن يتسبب بضياع الثورة.

ولكي تكون القيادة الجديدة المنتخبة على مستوى الطموح، عليها أن ترد الجميل للشعب الذي خلق معجزة التغيير، فتفعل المستحيل، لمكافحة الثالوث الذي يعيد إنتاج التخلف والإرهاب والدكتاتورية: الفقر والبطالة، والمرض، والأمية، وأن تجعل في أولويات كل برنامج جديد وفي صدارته، تحقيق العدالة الاجتماعية، والمصالحة الوطنية المجتمعية.

فخري كريم

أربيل – العراق/ أيلول – سبتمبر 2013

الإرهـاب بالإعـلام
قطر والجزيرة

القرضاوي . عمامة الجزيـرة!

(☆)

مرت ذكرى «الولادة» القيصرية للعراق الجديد، على أنقاض أعتى نظام استبدادي وفوق ركام من التضحيات الهائلة للشعب العراقي. لقد حال الاختلال في التوازن بين الآلة العسكرية والأمنية وبطش السلطة وكامل عدة وعدد الدولة الإرهابية من جانب، وضعف إمكانات العراقيين من جانب آخر دون التمكن من إسقاط الطغيان بالاعتماد على أدوات الشعب العراقي وإرادته الحرة.

كما ساعد اصطفاف أغلب الأنظمة العربية والأحزاب والمنظمات القومجية والإسلاموية، ورهط من المرتزقة حملة الكوبونات إلى جانب صدام حسين، في عدم تمكن العراقيين من تحقيق هذا الهدف والمراد الوطني النبيل إلا عبر الحرب التي هيأ الطاغية برعونته ونهجه الإرهابي وسياساته العدوانية المغامرة، الظروف الموضوعية الملائمة لشنها على العراق ووضع العراقيين تحت ويلاتها وعواقبها الوخيمة.

لقد اعتبر الشعب العراقي نهاية الدكتاتورية، ولو بوسيلة لا يرتضيها أو يشجع عليها، حلمًا تحقق في نهاية الكابوس، وأعرب منذ لحظة

سقوط الصنم، أنه يستنفر قواه للتعامل مع الاحتلال، الذي فرض هو الآخر بممانعة عراقية ورضا عربي، وشرع العراقيون بتضافر جهود القوى الإيجابية في المجتمع، بإعادة بناء الدولة المخربة وإرساء أسسها ديمقراطيًا وتهيئة شروط إنهاء الاحتلال والتخلص من تبعاته وعواقبه.

وعلى الضد مما هي عليه، هاجت قيادات وأنظمة عربية «مماثلة» للولايات المتحدة ومتحالفة وشريكة استراتيجية معها في المنطقة على العراقيين الذين «قبلوا» بـ «الاحتلال»، وجيشت فضلات النظام المنهار من البعثيين الصداميين والمسلحين التكفيريين والمرتزقة وفلول القاعدة «لمقاومة» المحتل و«تحرير» العراق من «أذنابه وعملائه» مستهدفة بهذا التوصيف، كل الوطنيين العراقيين، الذين اعتبروا سقوط الدكتاتورية، بداية عهد وطني جديد.

وتوافرت للحملة الانكشارية الجديدة التي جابهت العراقيين بعد سقوط الطاغية، متطلبات خوضها واستمرارها : المال والسلاح ومعسكرات التدريب ووسائل التسلل إلى البلاد والدعم اللوجستي، والحرب الإعلامية، وتوزعت المهام بين الأنظمة العربية المعنية وأدواتها البشرية التنظيمية بتنسيق مباشر عبر أجهزة المخابرات، أو بتواطؤات ضمنية، وتمخض ذلك عن إشاعة إرهاب لا سابق له بين العراقيين، إذا استثنينا إرهاب دولة البعث، وانتشر الخراب والتدمير والموت في سائر أنحاء البلاد، بعيدًا عن معسكرات «المحتلين» ومناطق تجمعاتهم، ولم تصبهم النيران «المقاومة» إلّا بالمصادفة، ولربما كانت تلك المصادفات للتمويه. وكان بعض دعاة «المقاومة» من الساسة «ينهدّون» في النهار على «المحتلين» ويختلون في الأمسيات والليالي مع أركان السفارة الأمريكية وقادة قواتها، ويحملون معهم طلبات تأمين حمايتهم وضمان نشاطهم الفعال في الحياة السياسية «المعارضة للاحتلال»!

(☆)

في هذه الحملة المعادية للشعب العراقي، تحت غطاء «مقاومة الاحتلال» ظهر في الواجهة، «إمام الدوحة» ومفتي مشايخ قطر وإمارات ودول أخرى، «يوسف القرضاوي» رئيس مجلس إدارة عشرات الصناديق الإسلامية العالمية، وحامل المفاتيح الدينية لقادة دولة قطر ومشايخها في الربوع العربية والإسلامية. وفيما كانت قطر تضم على أراضيها أكبر قاعدة عسكرية أمريكية، مدججة بأحدث الأسلحة والعتاد والتكنولوجيا العسكرية التي لا وجود لها إلاّ في الولايات الأمريكية وإسرائيل، فقد كانت منطلق الطائرات العسكرية في حروب الخليج الأولى والثانية والثالثة التي انتهت بسقوط النظام الدكتاتوري في العراق، وفيها أيضا تقع مكاتب قيادة القوات الأمريكية التي تدير العمليات في العراق وأفغانستان وتطل على المنطقة جميعها.ومنها انطلقت شحنات القنابل الذكية أثناء العدوان الإسرائيلي صيف 2006 على لبنان لاستخدامها في عملية تدميره.

لم تكن الواجهة لتكتمل، دون قناة الجزيرة، هذه الأداة «التحررية» المعادية للاستعمار والاحتلال والداعية النشيطة إلى حرية الشعوب ورفع الظلم عن المحرومين في كل مكان، بدت وكأنها في هذا الدور العالمي، توءمًا كُفْأً لدور مال القذافي في تحريض الأمم على النهوض من خلال مثابته العالمية. وما كان للجزيرة، لكي يكتمل دورها، سوى استخدام القرضاوي الذي أصبح ظهوره الوجه الآخر «الشرعي والفقهي» لقناة الجزيرة، وبات هذا «الشيخ» داعيتها المتفردة وآلتها الصدامية على كل صعيد. وكلاهما، الجزيرة والشيخ، استخدمتهما قطر لصالحها.

لقد واجه الشعب العراقي الجرائم التي روجت لها قناة الجزيرة

بعد سقوط صدام، وأفتى بها دون وجل أو وازع من ضمير مفتيها القرضاوي، وكان الدور الأبشع في هذا هو ما فعلته الجزيرة وشيخها المريب في الفلوجة المغلوبة على أمرها، وفي تغطية نشاطات القاعدة وفلول البعثيين والتكفيريين في مختلف مناطق العراق تحت الواجهة المثلومة والمشبوهة التي رفع شعارها شذاذ الآفاق «المقاومة» وراح ضحيتها الآلاف من المواطنين من جميع المكونات والملل دون استثناء طائفة أو دين أو مكون.

ثم تابع الناس، بعد ذلك، الفتاوى الناقصة للقرضاوي حول جواز التدخل الأجنبي في ليبيا «دفاعًا» عن الشعب الأعزل في مواجهة الطاغية، كما تتكشف أدواره الطائفية في ما عبر عنه من مواقف حول ما جرى في مصر حسني مبارك، وفي توصيفه الطائفي المقيت لما يجري في سوريا، وكذلك الأمر بالنسبة لمواقفه من الثورة اليمنية أو الحراك الذي جرى تمهيدًا لها، وهو ذات الموقف الذي تتبناه قناة الجزيرة، وأحيانا المواقف الرسمية للقيادة القطرية، كما هي الحال في سياستها ومبادرتها إزاء ليبيا واليمن.

إن القرضاوي المقيم على مبعدة كيلومترات من القاعدة العسكرية الأمريكية لا يكاد ينبس ببنت شفة عن هذا الجار، أو يأتي على ذكره، ولو من باب المعلومات، أما التطرق إلى حال الدولة القطرية فمن باب المحرمات التي لا يجوز الخوض فيها شرعًا! إلَّا اذا وصل إلى ميدان التحرير أثناء الاعتصام وخطب في الشباب الثوار الذين لم يكن له أثر في ثورتهم داعيًا الجماهير إلى الزحف نحو القدس متجاهلًا هموم مصر وأولوياتها، مع أنه كان قبلها بسنوات قد تدخل دون أدنى شعور بالمسئولية في الشأن الفلسطيني مغذيًا الانقسام بدل أن يستغل علاقته لتوحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الصراع، فتناول الآخرين من غير

«حماس» وهدر دمهم، هو ونائبه في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين محمد سليم العوا، وليس من أمر أكثر ترويعًا على يوسف القرضاوي من التطرق إلى الميل الفطري لأمراء الجزيرة لقضاء إجازاتهم في ربوع الصديقة إسرائيل، ومنهم الأثير على قلب القرضاوي وولي نعمته المباشر وموجه شؤونه السياسية وزير الخارجية الشيخ حمد الذي يفخر بأنه فتى أمريكا وإسرائيل المدلل في المنطقة والمتبرم من حسد الساسة وغيرتهم من دوره هذا.

(☆)

في آخر بروز له، لم يتحفظ شيخ الجزيرة الجليل حتى في صيغة فتواه عن التعرض الذي جرى للمحتجين البحرينيين، فجاء تحريضه الطائفي المبتذل وهو يصف الجماهير المعتصمة، وفيهم السنة والشيعة، إسلاميين وعلمانيين وقوميين، كأبلغ دليلٍ على وشايته وهو يتهمهم بقاعدة الفتنة الإيرانية، مقرنًا فتواه بالدخول «العسكري الظافر» لدرع الجزيرة، وكأن هذا الزحف المقدس ليس إلاًّ تمهيدًا لتحرير أولى القبلتين وثالث الحرمين، ولا شائبة أو شبهة طائفية عربية فيه.

إن القرضاوي يكرس نفسه بمواقفه هذه، مفتيًا بلا منازع للفتن الطائفية.

كان منظر القرضاوي وهو يؤم ساحة التحرير في القاهرة، دون دعوة من شبيبتها التي أشعلت فتيل الثورة يؤهله ليكتسب بجدارة لقب محرف الثورات وكاسر الانتفاضات. اسألوا وائل غنيم الثائر المصري الشاب عن الإساءة التي تعرض لها في ميدان التحرير من مرافقي القرضاوي وتحت سمعه وبصره، وبمرأى مشاهدي كل الفضائيات، في

هذا الحادث لم يتعد القرضاوي دور المعمم في مواجهة فتى شجاع..لم يدع الفتى أنه الصانع الوحيد للثورة لكن الشيخ كان يريد وضع الثورة ومنجزها في جيب جبته التي انطلقت منها الشرور.

والسؤال الذي لطالما تردد في المجالس والمجادلات السياسية :

من هو مهندس الإستراتيجية القطرية وقناتها التلفزيونية ودورها العربي والإقليمي، بل وحتى الدولي، وما الأهداف البعيدة لهذا الذي تفعله ولخدمة أي مصالح؟

هل وراء ذلك مجرد خبير أمريكي مأجور؟

وفي هذا الإطار، هل القرضاوي هو مجرد واعظ مستأجر لإشاعة الفرقة وتغطية الانحرافات والعلاقات المشبوهة والمواقف القطرية الملتبسة؟

هل القرضاوي مصمم وناشر فتن طائفية مرضاةً لهوى من يستخدمونه؟

هذه الأسئلة ليس من الصعب مصادفة إجاباتها داخل المنظومة نفسها:الجزيرة وصاحبها وشيخها، ومن السلوك السياسي الموجه للقناة و(دولتها العظمى) ، لكن الذي ساعد الجزيرة على هذا الحضور، وسهل مهمة رجالها وشيخها هي كل الأنظمة العربية التي كانت تقدم مادة إعلامية مثيرة للشهية، بطغيانها وانحرافها وجرائمها، وكانت الجزيرة انتقائية في التعامل مع طبق الفضائح العربي وأمام جمهور متعطش لأية معلومات تحجبها الأنظمة العربية ولو كانت مدافة بالسموم التي تنفثها جزيرة قطر، وقد وفقت الظروف رجالها ليتحولوا من حال معروف إلى رعاة سياسة العرب.ما أتفه الأقدار.

نصيحة مُبَرّأة
إلى الشيخ حمد

(☆)

عند انطلاق قناة الجزيرة القطرية عُدَّت من وجهة إعلامية وسياسية، خرقًا صادمًا يؤسس لعلاقة جديدة بين الشعوب العربية وحكامها، لما توفره من مساحة مفتوحة للرأي الآخر المقموع من النظام العربي الرسمي.

وبسبب القهر والمصادرة المطلقة للحريات وتحكم الأنظمة الشمولية الاستبدادية في العالم العربي، لم تواجه المحطة والقيِّمون عليها بما عند أوساط سياسية وثقافية ناقدة، من تحفظات وتساؤلات حول سياسة الجزيرة ونهجها والأهداف المرسومة لها، ولم تكن تلك الملاحظات والتحفظات مجرد مُشاكسَة إعلامية أو سياسية مغرضة وحاسدة.

لقد كشفت قناة الجزيرة فجأةً المستور من فضائح الأنظمة العربية، التي تستر عليها الإعلام الرسمي، وأظهرت إلى العلن المطمور

من مفاسدها وتعدياتها على شعوبها، وبددت مثل فقاعة خرافة حصانة حدودها، واستعصاء عفة سلطتها على الانتهاك، وأسرار أقبيتها وسجونها ووسائل تعذيبها من الافتضاح والتعري.

وظلت الجزيرة، القناة، تنتشر في أرجاء العالم العربي وتتحول منذ الأشهر الأولى إلى ظاهرة فريدة، تقتحم الأسوار المنيعة وتَهد البنى المترهلة المستبدة، وتقوض شرعيتها الأخلاقية والشعبية، وتستثير أحزان الشعوب المنكوبة بحكامها، وتكثف من أشجانها المطمورة.

إنها لم تكن مجرد قناة تلفزيونية في فضاء ظل مُحّكم الإغلاق، بل قذائف من نوع خاص تخترق الحدود وتتسرب إلى البيوت والأندية ومهاجع الجنود والطلبة، وتفك لهم بالصوت والصورة، مشاهد سَبّيهم وتجريدهم من إرادتهم وانتزاع حناجرهم، والتلاعب بمقدراتهم وتبديد ثرواتهم.

والمفارقة العجيبة في ظاهرة قناة الجزيرة أنها لم توفر يمينًا ولا يسارًا، إلَّا وتناوشت الذمم فيها وهتكت ما خفي في المخادع وما توارى خلف جدران المكاتب والدواوين.

وأصبح للجزيرة بحكم قدرة صنع الفضائح فيها وكشف المستور حظوة دولة عظمى، وبفضلها أصبحت قطر مساحة ممتدة مفتوحة على كل فجٍ عميقٍ، تتطاول حتى لا يتسع لها مكان.

(★)

لم يلتفت يومها أحد أو يتوقف عند تناقضات ظاهرة الجزيرة، ولا أثار الاهتمام المخفي من وظائفها وأهدافها وفلسفتها، كما لم يتمعن

حتى من كان عارفًا ببواطن الأمور في من يقف وراءها ويخطط لها ويرسم خطوطها، ويستميل انحناءات خطوطها، وهي تغوص في البحر تارة، وتخرج مثل ألقٍ مزهوٍ بنفسه تارة أخرى. لقد ظل كل ذلك مؤجلًا، ومقيدًا في سجلات مجهولٍ يتمنع، يبدو أحيانا كما لو أنه يعتمر طاقية إخفاء!

لقد دوخت القناة الملوك والرؤساء العرب، وحاروا بدنياهم ودينهم الذي جردتهم منه الجزيرة وبلغ الحنق ببعضهم حد الشكوى لدى الولي الأعظم وراء المحيط، لعله يفك لهم أسرار حروف الجزيرة التي تغتسل كل يوم بالمياه الحارة لتستعيد عذريتها.

ومع أن النازلة كانت أشد وقعًا على زعماء التحرر الوطني وقادة دول الممانعة والصمود والتصدي، فإن تعويذتهم «التقدمية» لعبت دور المسكّن ضد وباء القناة وما يحوم حولها من شبهات الاستعمار والصهيونية.

وخلال الفترة الممتدة من لحظة إطلاقها، حتى السابع من نيسان «إبريل» عام ألفين وثلاثة، واصلت قناة الجزيرة دورها المزدوج، وهي تتقدم على سُلَّم أولوياتها السياسية، متشبثة بحصانتها، إلَّا في أوساط محدودة، ضعيفة التأثير في مواجهة اتهامات تنال من صدقيتها ونظافة ذيلها.

وفي خطٍ متوازٍ مع سقوط صدام حسين ودخول القوات الأمريكية إلى العراق وإعلان احتلاله رسميًا بمباركة رسمية عربية «كُلية»، بدأت الجزيرة القناة والجزيرة المشيخة، دورهما «القومي» ضد الولايات

المتحدة المحتلة، وشنتا حملة «جهادية» واسعة النطاق ضد العراقيين، ومهدتا عبر التمويل والإسناد المعنوي والإعلامي لغزو الأراضي العراقية من قبل قتلة تكفيريين وأفاقين من شتى البلاد العربية، يتوشحون بلباس الجزيرة العربية ويتنكرون تحت لافتة «المقاومة» المتهرئة، ويتمنطقون بالأحزمة الناسفة، وهم يفجرون أنفسهم وسط تجمعات العراقيين العُزل المسالمين النابذين للاحتلال المتفائلين بسقوط الطاغية.

وفي الوقت الذي كانت قناة «الجزيرة» تسجل جرائم الإرهابيين، وتبثها كمآثر جهادية، كانت القوات الأمريكية والمتعددة الجنسية تجدد حيويتها في ربوع الجزيرة لتدخل بأمان إلى العراق، تواصل مهامها الاحتلالية بعد أن انتهت مهامها العملياتية المنطلقة من قاعدتها العسكرية الأكبر في قطر.

ولأول مرة، انكشف الغطاء عن التناقض الحاد بين قطر «الحاضنة» للمركز القيادي العسكري والمخابراتي العملياتي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والحليفة الأثيرة لها ولإسرائيل، ودورها الجديد في تأمين الدعم المالي والإعلامي واللوجستي للجهاد ولأمريكا في ذات الوقت.

(☆)

ولم يقتصر التناقض على مزدوجي «الجهاد وأمريكا» بل تعداهما إلى طائفة من التناقضات العسيرة على الهضم. فالمشيخة القطرية على علاقة قوية بالولايات المتحدة التي ترتبط معها بتحالف استراتيجي، وصفه ذات مرة، الشيخ «حمد بن جاسم» نائب رئيس الوزراء وزير

الخارجية القطري بأنه «يثير حسد الملوك والرؤساء العرب ويُسيلُ لعابهم»! وهو سبب عداوتهم في هجومهم على دولة قطر. كما أن الشيخ حمد الذي أخذ السلطة من أبيه يُدينُ بفضل إدارة المخابرات الأمريكية لمدها يد العون إليه ومساعدته في إنجاح عملية الانتقال السياسي.

وأظهر تفجير القاعدة لبرجي التجارة الدولية في نيويورك عام 2001 تناقضًا سافرًا، بين علاقتها بواشنطن، وسياسة الجزيرة «الحاضنة» للإخوان المسلمين ومركزهم الدولي، وانفرادها الأثير بتسجيلات بن لادن الجهادية وسبقها الإعلامي في بث وقائع عمليات القاعدة وانتحارييها في شتى أصقاع وأمصار العالم.

وبدت قطر المشيخة الصغيرة من حيث المساحة على خارطة العالم، كما لو أنها تخوض معركة «تحدٍ قومي» ولي أذرع مع الإدارة الأمريكية، وهي الرابضة في أحضان أقوى معسكر أمريكي في العالم خارج الولايات المتحدة، لجهة تكنولوجيا أسلحتها المتطورة الضاربة وعُددها وعديد قواتها وكثافة نيرانها، ولم تأبه للانتقادات اللاذعة التي وجِهَت إليها من القيادات الأمريكية، بل خاضت ضدها معركة «كفالة حرية الإعلام الدولي»! ودخلت في تدرج مدروس على خط التنافس الإعلامي السياسي، بدءًا من احتلال العراق مع «جوهرة واشنطن «CNN» و«bbc» وأخذت تتواجد على خطوط النيران، في كل حدثٍ وتفجيرٍ وعملية انتحار، وسجلت كاميراتها، وقائع انتحارية و«جهادية» مع لحظة وقوعها، مما كان يشي، بتنسيق مع القائمين على العمليات الإرهابية، وعلى الأخص القاعدة وامتداداتها.

(☆)

وغرائب جزيرة قطر تتسع رقعتها السياسية لتكوّن وتؤمن في الوقت نفسه حاضنة محميةً للشيخ القرضاوي، أمير مؤمني الإخوان المسلمين في العالم، بجوار المعسكر الأمريكي العملاق ومكتب التنسيق الإسرائيلي! وفي فصل سياسي غرائبي مثير، تستضيف المشيخة وتُكرم أسرة المقبور صدام حسين ورموز نظامه من القيادات والكوادر البعثية وتضعهم تحت تصرف عرابَيّها، الأمريكي والإسرائيلي، للاستفادة من خدماتهم في صولاتها ومعاركها في العالم العربي دون أن تبخل بخدماتها، لكل المعارضات، سواء بالدعم المالي أو بعقد المؤتمرات أو الإيواء، أو ما تراه مناسبًا لتمكينها من بلوغ أهدافها.

وبفعل دورها، استحقت بجدارة لقب إمبراطورية قطر، وخرجت بذلك من واقعها الجغرافي الصغير.

(☆)

لم يكن المشهد ليكتمل دون بزوغ الربيع العربي ودور مشيخة قطر في تحويله إلى خريف صيفي قائظ ومكّدر، فالحركة الشعبية التي انطلقت بمبادرة الشبيبة وتوسعت لتُخرِجَ الملايين من صمتها وتنخرط في تظاهرات مليونية في تونس ثم تمتد إلى مصر وليبيا فَتُسْقِط أنظمتها ورؤساءها، اصطدمت بدخول قطر على خطوط التكوين الهش الجديد، وتضع كل إمكاناتها لإجهاض الثورة وتمكين الإخوان المسلمين والسلفيين من الاستيلاء على السلطة فيها. وفي سياقٍ متصل بدأت المشيخة تتحرك سريًا بدعم إخوان مصر لتشكيل «نَويَات» جمع «نواة»

إخوانية في بلدان خليجية، وتعزيز دور التنظيمات التكفيرية الطائفية في سوريا، وإضفاء طابعٍ إخواني - قاعدي على تشكيلات «جبهة النصرة» وغيرها من التنظيمات «الجهادية» الوافدة، محوّلةً أنظار الرأي العام الحذر من تطورات الأوضاع في سوريا والمنطقة وغلبة مسحة الإسلام السياسي عليها، ومستفزةً المكونات الملوَّعَة والقلقة من النتائج التي يمكن أن تترتب على أي تغيير قادم، يتشابه مع تدهور الحالة في مصر وتونس.

إنّ تدخلها في سوريا بشكل خاص ينعكس سلبًا على المعارضة الوطنية والقوى المناصرة لها داخليًا وعربيًا ودوليًا، ويؤدي في الواقع العملي إلى إضعافها ومحاصرتها بشبهة الإسلام السياسي المتطرف، مما يفضي إلى إطالة معاناة الشعب السوري ويضيّق من حرية حركة القوى المناضلة لتحقيق التغيير الديمقراطي وإقامة الدولة المدنية التعددية، وتكريس التنوع المكوّني في إطار الوحدة الوطنية. وفي كل اتجاهات تحركها تتبنى مشيخة قطر وقناة الجزيرة نهجًا سافرًا لإشاعة أجواء الفتنة الطائفية، وحرف نزعات التغيير الوطني الديمقراطي أينما أمكنها ذلك في هذا الاتجاه. وهذا ما حصده العراقيون بعد التغيير وحتى الآن من تطاولها على الإرادة العراقية الشعبية المستنفرة ضد النهج والسياسة الطائفية ومحاصصاتها المقيتة. ولم يتوان شيخ قطر عن التلويح بمنع إقامة دورة الخليج الكروية في البصرة إذا لم يجر تغيير الحكومة وفقًا لما يشتهي لا بما يسعى العراقيون لتحقيقه ديمقراطيًا.

(☆)

أمام كل هذه الوقائع وتناقضاتها، يبرز أكثر من تساؤلٍ، لِنَقُلْ إنه مُحيِّر، مع أنه ليس كذلك إذا ما توغلنا في عمق التركيبة القطرية الحاكمة وما يُحيطُ بها.

ومن بين التساؤلات المنطقية التي يجري تداولها، ما يخص سرّ عدم احتراز وقلق مشيخة قطر من واقعها السياسي المجافي لسلوكها وتدخلاتها في محيطها العربي والإقليمي. فهي أولًا شبه دولة، من حيث جمعها بين المشيخة ونصاب الدولة الحديثة. وهي في هذا التوصيف تفتقر إلى كل مظاهر الحياة السياسية المبنية على إرادة سكان الجزيرة، ولو بالحدود الدنيا لما تنطوي عليه الإرادة من تمثيل ومشاركة في القرار وتصرف في الموارد وتعبيرٍ عن الرأي الآخر. فالجزيرة القطرية معفوّة كليًا من المساءلة عن الحريات الديمقراطية والانتخابات التشريعية الحقيقية والسلطات السيادية المستقلة، خارج تمثيل وإرادة وتصرف العائلة الحاكمة وأُضيق حاشية منتفعة حولها. ولكنها إذ تتجاهل حقائق تكوينها السياسي غير الشرعي، إذا انطلقنا افتراضًا من شرعية قاعدة التوارث العائلي، تتمادى في دعواتها للديمقراطية والمقاومة والجهاد، وهذا ما يشكل العقيدة المرائية لقناة الجزيرة.

والتساؤل الأكثر إثارة في واقع الدولة القطرية ومشيختها يدور حول كيفية الجمع الإيجابي بين نظامها الشمولي الخالي من أي نسمة ديمقراطية، ومرابطاتها في بلدان الربيع العربي المُتَخَرِّف بفضلها،

وكيف أمكنها توفير «مساكنة» آمنة، بين الشيخ القرضاوي وقيادة القوات الأمريكية المركزية «سنتكوم» التي تولى إدارتها الجنرال «فرانس»، أثناء غزو العراق، ثم «أبا زيد» و«بترايوس»؟ وأين موقع مكتب التنسيق الإسرائيلي من مكتب شؤون الإرشاد العالمي الذي يتولاه الشيخ القرضاوي؟

(☆)

يُكتَبُ لقطر فَضلُ الريادة الإعلامية في العالم العربي، بكسر «الجزيرة» للتابوهات التي أحاطت بالأنظمة الشمولية وهدم الأسوار الافتراضية العازلة بين البلدان العربية، كما لا يُنسى فضلُها على إسرائيل لفتحها الفضاء السياسي العربي الإعلامي أمام قيادتها والانفتاح على واقعها ومساعدتها في انزياح الحساسيات المفرطة بالتعامل معها ومقاطعتها.

ويُكتب لها الفضل على الولايات الأمريكية لتأمين سلامة مقر قيادة «سنتكوم» من هجمات القاعدة والمنظمات الإسلامية المتطرفة والتعرض لمعسكرها الأخطر، بضمانة «بن لادن» والقيادات المسلحة وتطمينات من الشيخ القرضاوي، وهم يعبّرون سلوكيًا عن حرص شديد بالامتناع عن أي نشاط إرهابي داخل قطر لأنهم يرون فيها «ملاذهم الآمن» وسندهم المكين وولي أمرهم في المنعطفات، وإلّا كيف يستقيم تفسير هذا التناقض التناحري بين كل هذه المكونات المجتمعة في جزيرة تُحسَب المسافةُ بين زواياها بمناظير المهندسين المسّاحين؟!

يُحسبُ لقطر أنها تستطيع احتواء معارضاتٍ عربية تبحث عن

تحقيق ذاتها وتثور على استبداد أنظمتها، دون أن تغرق في تفاصيل الشئون الداخلية.

ويُكتب لها أيضًا عنفوانها في فضح انتهاكات العسكريتارية الغربية، وبفضل مشترياتها تُحَدِّث خزين الأسلحة والطائرات والدبابات الأمريكية الفتاكة كلما لزم ذلك، وتشكل غِطاءً قوميًا لقاعدتها وتحركاتها في المنطقة.

ويُكتب لقطر تحوُّلها من دولة عالم ثالثية إلى دولة «مانحة» بما تهبه لمصر تعزيزًا لسلطة الإخوان المسلمين وما تقدمه من مشورة «لأخونة الدولة العميقة» المصرية، والتسلل من خلال منحتها إلى العصب الاقتصادي الاستراتيجي لها بالاستيلاء الشرعي على قناة السويس- قبل أن يُفَسِد المصريون المشروع برمته - لتستكمل بذلك عناصر هيبتها كإمبراطورية، وربما قيامها بدور الدولة العظمى.

ومع تراجع الدور العربي لمصر تتقدم قطر إلى صدارة المشهد العربي الفلسطيني، لتقوم بدور الراعي والوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نظرًا لعلاقتها القوية بجميع الأطراف. ولكنها إذ تنهض بهذه المهمة القومية في العلن، كانت تتحرك من وراء الكواليس بالتنسيق مع الإخوان المسلمين حكام مصر الجدد، لإقناع الولايات المتحدة بأفضلية التعامل مع حماس، بدلًا من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

لقد امتدت أذرع مشيخة قطر لترسم خطوط التماس والفصل بين قوى الحراك السياسي في بلدان الربيع العربي، وتسهم في تحديد

حظوظ من يتبوّأ المواقع القيادية فيها، وبالتالي تقرر مصائرها وتوجهاتها، أو هكذا تسعى خفيةً أو علانية.

وليس في ما تفعله حرج عليها ما دامت تلتزم بأصول وقواعد اللعبة السياسية في ظل فراغٍ سياسي، دون ممانعة أو اعتراضٍ جدّي وتحت سمع وبصر الجامعة العربية، وأحياناً بتفويض منها.

(☆)

إلى جانب ذلك كله، لابد من الإقرار بأن مشيخة قطر، ذات العلاقة القوية بأمريكا والإخوان المحسودة على حظوتها، المتعالية على العرب كلهم، ملوكًا ورؤساء ومشايخ، يُحسبُ لها التفاتها لسكان الجزيرة وتحقيق القدر المناسب من متطلبات تجسيد إنسانيتهم من حيث تأمين المعاش ورغد العيش والاستقرار. ولا يهم بعد ذلك حسابات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فـ «ليس بالحرية وحدها يحيا الإنسان»!

ثم.... واحسرتاه، وهل ثمة حرية متاحة للإنسان العربي، ليُخَيّر بينها وبين رغيف الخبز الحلال والحياة الكريمة في ظل تعاقب الأنظمة المستبدة بطبعاتها المتعددة، وشظف عيشها وحياتها العقيم؟

(☆)

قد يتبادر إلى الذهن أن هذا السياق في الدخول على الواقع العربي وربيعه وتناقضاته، محكومٌ هو الآخر بالتناقض، إذ يتعرض لتدخلاتِ

دولة تتطوع في الدفاع عن حرية شعوب تتحكم في مصائرها أنظمة استبدادية، بتطرفٍ وغلوٍ لا مثيل لهما .

ومن واقع هذا التناقض يمكن إثارة كومة من التساؤلات عن واقعنا الطائفي وانحيازاتنا الطائفية خارج الحدود وقبولنا بالوصاية الطائفية، مع مفارقة كوننا كشعبٍ لا حرمة لكراماتنا، نعيش مستلبين بلا ماء صالح للشرب، ونخوضُ في فيضانات أمطارنا لأن مدننا بلا مجاري صرفٍ صحيّ. نتعثر ببعضنا البعض في ظلام شوارعنا وبيوتنا لأننا تعاشرنا، ونحن في القرن الحادي والعشرين، مع عجز دولتنا عن إنهاء عجز الطاقة الكهربائية لدولتنا النفطية.

ومع أننا نمتلك أكبر احتياطي نفطي ومصادر لثروات متنوعة لم تستخرج من باطن الأرض بعد، نقبل بصمت مخزٍ بقاء الملايين من مواطنينا يعيشون «شبه أمواتٍ» تحت خط الفقر. وفي الحد الفاصل بين موتهم وحياتهم المهينة للكرامة الإنسانية، يعتاشون على زبالة لصوص الدولة ونهّابيها.

ودون مبالاة، يموت أطفالنا من المرض وفقر الدم.

ويضيع طلابنا وطالباتنا في مدارس ومعاهد وكليات بلا مناهج تنقلهم من عهود الجاهلية الأولى إلى رحاب العلوم ومعارف العصر، تعشّش في أروقتها أساطير الجنّ والخرافات وكتب الاستخارة.

وتلاميذنا الصغار يزدحمون في مدارس بلا سقوف تحميهم، يخوضون في الأوحال ويرتجفون من البرد، تمضي سنوات تعليمهم الابتدائي والمتوسط،وقد تزاحمت في عقولهم التعارضات بين التلقين البليد وما تحويه مناهجها المقررة، وما يشاهدونه ويطّلعون عليه في

وسائط التواصل الاجتماعي والثقافي، ومن خلال الألعاب والترفيه المعرفي والتعليمي التي توفرها الشبكة العنكبوتية وبرامجها المتاحة.

وفي الوقت الذي نقتل فيه من قبل الانتحاريين والإرهابيين، ويتزايد فيه عديد قواتنا الأمنية والعسكرية والمخابراتية، تستمر الفوضى الضاربة أطنابها في كل حدب وصوب، وتتضاعف أعداد العاطلين من الخريجين وأصحاب الكفاءة، تغيّبهم البطالة الحقيقية والمقنعة وتجرفهم مسالك التشرد والضياع.

وتظل رغم ذلك كله دولتنا لا دولة، ومصيرنا معلّقًا في كفّ القدر والعفاريت وحيتان الفساد والتسلط.

ورغم أن تعداد نفوسنا يقلّ عن الأربعين مليونًا، ومواردنا النفطية وحدها تفوق المئة والعشرين مليار دولار، فإن تسلسلنا في سلّم الفساد ومستويات الفقر وانتهاك حقوق الإنسان والحريات يحتلّ مراتب متقدمة على جميع الأمم المصرّة على التخلف بفضل حكامها، وربما يقع في المسافة الفاصلة بين الصومال وأبعد دويلة إفريقية غير مرئية على الخارطة العالمية، متناهية الصغر والثروة !

(☆)

وبعد كل هذا وغيره مما لا يقال، ألا يحق لدولة قطر أن تتعالى علينا وتعبث في ملاعبنا، وتعيّرنا بالعيب الذي فينا وتجور علينا وهي تتوعّدنا بحرمان «رياضيينا» بدورة كروية خليجية، على لسان الشيخ حمد، إذا لم ترتدع حكومتنا الرشيدة.

أو ليس من حق «الجزيرة» أن تَسخَرَ من تخلّفنا وفساد ذمتنا، ونحن نقف عاجزين أمام حالتنا، كبلد عالمٍ ثالثي، نزداد إملاقًا وفقرًا

وفسادًا، نغرق في الخلاف والاختلاف على تعريف ومفهوم الطائفية والمحاصصة والقسمة الضيزى بين فرقاء حاكمينا، ونظل أبعد ما نكون من عتبة الحداثة والتقدم والحضارة الإنسانية التي بلغت أوجها أممٌ وشعوب لا تمتلك خزائن النفط ولا الثروة البشرية والعمق الحضاري التاريخي، ولا القدرة على العطاء والصبر؟!

مع ذلك، لا شماتة، ولا بأس من أوضاعنا المزرية وتدنّيها، ولا ضير في أحوال حكومتنا، إذ لابدّ من تغيّر الأوضاع والأحوال.

ولا بأس من حالة تخلّفنا المؤقّت عن ركب التقدم والحداثة والحضارة الإنسانية التي بلغتها، رغم كل ما قيل، دولة قطر.

ولا بأس من كل ما نُعَيّر به من قبل الشيخ حمد من نهجنا السياسي الطائفي، وعجزنا عن استكمال بناء دولتنا، ومظاهر الخراب والتدهور وسوء الأحوال وقلّة الحيلة إزاءها.

لا بأس من ذلك، فقد جربنا العيش في أُتونها، ولنا قوة الإرادة والتجربة على التجاوز حيث يستعصي الحل. على أنّ أحوال الشعوب والأمم تظل في حراكٍ وتبدلٍ دائم، وليس بالربيع وحده تتفتّح الورود وتتضوّع بعطرها الحياة.

وإذا استطاع الربيع العربي المُجهَض أن يعصف بأنظمة الاستبداد والتوارث الجمهوري، فمن الحكمة تجنّب الوقوع في أفخاخ أوهام السلطة المستدامة وتداعياتها.

فالربيع الحقيقيّ الكسير والمُجهَضُ مؤجّلٌ إلى حينٍ ومرتجى.وإذا ما حلّ أوانه فلابد له من أن يتفتح عن موسمٍ زاهر، كما لم يكن عليه يوم تناوشته معاول التخريب والاغتصاب، وإذ ذاك لا سبيل لاستثناء دولٍ ولا مشايخ من نسائمه وعبيره.

حول مواقفه من مصـــر:
تناقضات الإعلام الغربي

في أشكال حرية التعبير والرأي وأدواتها، تحتل الصحافة ووسائل الإعلام في الديمقراطيات العريقة موقع الصدارة في تميّزها، وتُدَرّس أشكالها وقيمها ونماذجها في المعاهد والجامعات المتخصصة بالصحافة والإعلام، وكذلك في الفصول الأكاديمية المعنيّة بالنظم الديمقراطية، والقوانين والمعايير الأممية حول حقوق الإنسان والحريات، وتتشعب أكثر من ذلك لتشمل مواقع التواصل الاجتماعي والوسائل والأدوات التكنولوجية التي أصبحت جزءًا من النشاط الحيوي للإنسان المعاصر.

وما يُقال عنها لا يُجانب الحقيقة من حيث الجوهر أو الأشكال المعبرة عنه. فالمعايير العامة التي تتحكم في الإعلام والصحافة في الولايات المتحدة وأوربا، تتطابق مع المفاهيم والقيم الديمقراطية وفقا للنظم الاجتماعية الاقتصادية التي تؤطر البلدان المذكورة وإذا ما أخذنا، على سبيل المثال وليس الحصر، «عينة واحدة» من النظام الاقتصادي الأمريكي «النيو ليبرالي» تتعلق بالموقف من «الكومشن» أو العمولة،

أو بمفهوم أوسع ما تقوم به «شركات الوساطة» وهي تتشعب لتشمل مجالات واسعة، تدخل في السياسة والتجارة والقانون، فإنها تُعتبر نشاطات وأعمالًا مشروعة يحميها القانون وفق ضوابط ومحددات. مع أنها، أو جوانب منها، في بلدان أخرى من أوربا الديمقراطية، تدخل في باب الرشوة التي يطالها القانون. ومنظمة الشفافية العالمية تلاحق الظواهر الخاصة من هذه الممارسة في نشاط الشركات الأمريكية والأوربية في إمرار العقود وصفقات المبيعات، مع حكومات وشركات بلدان العالم الثاني والثالث.

ليست هذه المعالجة معنية بهذا، إنما هي إشارة إلى أن القيم والمبادئ التي يجري التبشير بها وتدريسها والتأكيد عليها في كل الأحوال، لا تنسجم أو تتوافق دومًا مع التطبيق العملي في البلدان أو النظم الديمقراطية المتطورة نفسها. ومنذ التفجير الإرهابي لمركز التجارة الدولي في نيويورك، جرى التجاوز عن هذه المفاهيم والمبادئ بحيث نالت حتى من الحريات «الشخصية الضيقة» للمواطنين، وعرضّت الكثير من «خصوصياتهم» وشؤونهم الفردية والعائلية إلى التدخل غير المرئي.

وتطبيق معايير ومفاهيم الحرية والديمقراطية والأدوات المعبرة عنها، يختلف ويجري تطويعها وفقًا للمصالح الحيوية للدول الحاملة لهذه القيم والمفاهيم، فور أن تعبر المحيطات والقارات، وتتباين اللغات التي تجسدها والأنظمة التي تستهدفها أو تدور حولها. وفي عالم السياسة العربية والشرق أوسطية، يصبح في غاية الوضوح قياس تطبيقات هذه المفاهيم والمبادئ، بأضيق معانيها أو أكثرها وسعًا على الصراع العربي الإسرائيلي والحراك الفلسطيني لنيل حقوق الشعب الفلسطيني في مواجهة الكبائر التي ترتكبها الدولة العبرية. وفي

الدلالة عليها مظاهر وممارسات يومية وانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي وجه صارخ من وجوهها، الموقف من الترسانة النووية الإسرائيلية، والتصدي لمحاولة الاستخدام النووي السلمي لدى غيرها، دون نسيان التحفظ على نيات هذه الدولة أو تلك.

إن حرية الصحافة والإعلام في الغرب تحولت إلى حق مكتسب للمجتمع، وبات الدفاع عن سويتها من كل فرد فيه دفاعًا عن الوجود والمستقبل، وتدفق المعلومات والوصول إلى مصادرها فرضا دستوريا. وبكل هذه المعاني تُعتبر المديات التي بلغتها الصحافة ووسائل الإعلام والاتصالات منجزًا إنسانيًا لا يرقى إليه الشك، ونموذجًا يحتذى لسائر البلدان. لكن ذلك لا ينبغي أن يوهم أحدًا، بأنها كظاهرة، لا تعيش تناقضات داخلية تتعارض مع جوهرها، كلما تصادمت مع مصالح ونزعات وتوجهات تمس صميم النظام العالمي «المعولم» الذي يتميز بتسّيد النظام الرأسمالي، وتفرّد العسكرية الأمريكية «النسبية» فيه، وما يفرضه ذلك من سياسات ونزعات وإرادات على العالم.

وعلينا أن نأخذ في الاعتبار طبيعة المواقف المتخذة من حوامل الديمقراطية الغربية، في الإعلام والصحافة، مع ادعاءاتها «بالحياد المهني» والموضوعية في المعالجة والشفافية في إيراد الوقائع والحقائق والتقييم، عند النظر لما يحيط بنا من دمار وخراب ومآسٍ، وكذلك ما يُفرض علينا من خيارات في الحكم أو توجهات لفرضها من الخارج، أو إعاقة إرادتنا لتغييرها في مواجهة حكامنا، بوضعها في موازين القوى الخارجية ومصالحها، حتى حينما تبدو الإرادات والأطراف المتصارعة شديدة التناقض «شكليًا» مع تلك القوى. وقد تجتمع إرادات متناقضة في المصالح خارجيًا، على خط مشترك في التعامل مع إرادتنا. وتظهر الأحداث العاصفة في مصر، منذ التغييرات

الثورية التي فرضها الشعب المصري في 30 يونيو الفائت، التناقض الصارخ بين ما تقدمه وسائل الإعلام والصحافة الأمريكية والأوربية، والقيم والمبادئ التي تدعي حملها.

فالانحياز إلى الإخوان المسلمين وتيار الإسلام السياسي التكفيري، الحامل للسلاح، دفع هذه الوسائل، كما لو أنها تحتكم لمركز قرارٍ واحد، إلى تشويه الحقائق وتغيير الوقائع، وتوجيه منصات بثها نحو مشهد واحد، تُظهِرُ فيه الإخوان وأنصارهم كضحايا، همهم الدفاع عن الديمقراطية وشرعيتها الانتخابية المثلومة، في مواجهة انقلاب عسكري دموي، يفرط بإرادة الشعب الذي انتخب «الإخواني» محمد مرسي عبر صناديق الاقتراع. وهي إذ تعرض ذلك، لا تتوانى عن اعتماد «عيون» قناة الجزيرة الإخوانية الهوى والانتماء، وتبث تلفيقاتها المفضوحة، فلم تتردد في أن تبث على الهواء، حوارا مع امرأة تدعي أنها أمّ لضابط وتزعم أن الجيش قتله حين رفض ضرب الإخوان، ثم لا تنشر تكذيب الابن الذي فضح كذب القناة وادعاءها، وأثبت أن المرأة لم تكن أمه.

ويبدو واضحًا، التنسيق والتلازم بين ما تنشره وتبثه الصحافة ووسائل الإعلام الأمريكية والأوربية، والنشاط الذي تقوم به حكومات البلدان المذكورة، في الانتصار للإخوان ومحاولة تدويل الأحداث في مصر، وعزل الحكومة الانتقالية والتشكيك في صدقية التكليف الشعبي الذي استند عليه في عزل مرسي والتصدي للإخوان.

إن ما هو أصرخ من ذلك كله، المعيار المزدوج لمفهوم الإرهاب الذي تروجه هذه الوسائل وهي تعالج الأوضاع في مصر، إذ هي تركز على إدانة العنف المفرط من جانب الشرطة والقوات المسلحة، وتتغاضى عن استخدام مختلف أنواع الأسلحة التي يحملها الإخوان ويواجهون بها

المواطنين العزل، وأفراد الجيش والشرطة. كما يظهر طابع الاستهداف المقصود، الذي لا يجمعه جامع مع الموقف المهني، غض النظر (أو أحيانًا الاهتمام الثانوي) الذي تبديه بحرق المعابد والكنائس، والمباني الحكومية، والتعدي على الممتلكات الخاصة وقطع الطرق بما يُشبه المتاريس العسكرية، في حين كانت تخصص برامج لأيام، عند التعدي على كنيسة أو مواطن قبطي أيام حكم المعزول مبارك.

ولكي لا نُصدم أو نشعر بالاستغراب، كما لو أن هذه المواقف هي تعبير جديد إزاء التحولات الجارية في مصر، فلا بد من التذكير والتأكيد، على أن الصحافة ووسائل الإعلام الأوربية كانت منذ سقوط مبارك بل وقبل ذلك وارتباطًا باللقاءات السرية مع الإخوان المسلمين، حَشدت في أمريكا وأوربا لدعم حكم الإخوان، منطلقة من تقييمها لهم كبديل «وسطي» وأداة لتفكيك التنظيمات الإرهابية المتشددة، (بالإضافة إلى أنها تلتقي مع الإخوان في نهجين إضافيين: المشاركة في رؤية دينية إلى العالم والحياة والنهج النيوليبرالي في الاقتصاد) وهي إذ اعتمدت هذا المعيار لم تأخذ في الحسبان، إرادة الشعب المصري بأكثريته، ولا المآل المأساوي الذي تنتهي إليه الأوضاع في الدول العربية التي تخضع لحكم الجهالة الإخوانية، وما انكشف خلال سنة واحدة من حكم مصر. وليس السلوك العام لوسائل الإعلام المنحازة للإخوان، حالة اعتراضية جانبية، إنما هو تعبير عن ازدواجية المفاهيم والمبادئ مع المصالح التي تتحكم في النهج والوجهة التي تعتمدها.

لم يعد ينفع تقييم أداء وسائل الإعلام والصحافة في الغرب، بعين الرضا الدائم، بوصفه نموذجًا يحتذى، كحامل للمبادئ والقيم الديمقراطية. فإذا كان صحيحًا أنها لا تخضع، من حيث الملكية إلى مركز القرار الشكلي للحكومات وأجهزتها، فهي في نهاية المطاف

ترتبط بشبكة مصالح، ليس أصحابها أو القيمون عليها خارج دوائرها والقرارات التي تتطلبها.

وهي بهذا المعنى مرآة متكسرة لمنظومة قيم ومصالح وانحيازات، تتجسد في معايير مزدوجة كلما تصادمت فيما بينها. والانحياز، كما التحالفات، يكون للمصالح التي تتسم بالثبات على حساب القيم والمبادئ.

في استرجاع ذي مغزى، انتبهت وأنا في لندن أتعالج في مستشفياتها عشية احتلال الكويت عام 1990، أن جميع وسائل الإعلام والصحافة البريطانية لم تنشر كلمة واحدة، أو تتعرض لما كان يجري ذلك اليوم في العراق! تساءلت يومها هل يعني هذا تغيرًا في الموقف البريطاني من النظام القائم، أو هو مصادفة تُجمع فيها الصحافة ووسائل الإعلام على موقف موحد؟

في اليوم التالي علمت أن الموقف الإعلامي ذاك لم يكن سوى انعكاس لموقف رسمي اتخذته لندن، وقد أخبرني قيادي في المعارضة العراقية يومذاك على علاقة وثيقة بالخارجية البريطانية، أن علينا أن نأخذ في الاعتبار مواقف جديدة إزاء المعارضة وتوجهاتها قد ينعكس سلبا عليها إذا لم نتعامل معه بجدية وهو يقتضي تدقيق بعض جوانب نشاطنا وأساليب عملنا وتحالفاتنا!؟

إعادة إنتاج الإرهاب

أمريكيًّا وعربيًّا

الإرهاب الأمريكي من القاعدة إلى أخونة العالم العربي

أسفرت الولايات المتحدة الأمريكية عن وجهها الخفي، غير المعروف على وجه عام، المتورط في تدمير بُنى الدولة المدنية في مصر والعالم العربي، فقد انكشف مخططها المتواطئ مع الإخوان المسلمين في مصر وتنظيمهم الدولي، ليس بمعزل عن إسرائيل كما تؤكد الوقائع الدامغة، خلال عام واحدٍ من رئاسة المعزول محمد مرسي.

والاستراتيجية الأمريكية، كما تفضحها السياسة المعادية للشعب المصري، والممالئة للإخوان والسلفيين التكفيريين، الذين لم يخف أحد من قادتهم، وهم يتناوبون الخطابة على منصة رابعة العدوية والنهضة، استعدادهم لتدمير مصر وتحويل كل «واحد من عشرة» من أنصارهم إلى «جهادي» يتزر بالأحزمة الناسفة، ليفجروا أنفسهم بين المصريين والمؤسسات المصرية! وإن لم يكن توصيف هذا هو الإرهاب والتكفير، فكيف يكون ذلك من وجهة نظر القيادة الأمريكية؟

وواضح ممّا يجري في مصر وردود أفعال القيادة الأمريكية في

البيت الأبيض أو في الحزب الجمهوري «المعارض»، أن هذه القيادة استطاعت خلال السنوات الماضية، وليس بعيدًا عن مأزقها بعد 11 أيلول/سبتمبر، وتفجير برجي التجارة العالمية، عقد صفقة سرية مع تنظيم الإخوان الدولي، مجسدًا في مشروع إخوان مصر، ومعبّرًا عنه في وصول إخوان تركيا، وقبل ذلك استقرار حكم قطر. وجوهر الصفقة يتمثل في دعم إعادة اصطفاف سياسي يؤدي إلى استيلاء التنظيمات الإسلاموية على السلطة في البلدان المقررة استراتيجيًا، وفي مقدمتها مصر. ويمكن التعرف على هذا التطور في نهج الولايات المتحدة من مسار الحياة السياسية التي شهدتها مصر، منذ حكم السادات الذي اعتمد على إطلاق مساحات مفتوحة أمام نشاطات الإخوان والتجمعات الإسلامية الحليفة لهم، ثم ارتداده عليهم، مرورًا بمراحل تطور دور الإخوان في ظل حكم حسني مبارك، وتصاعد دورهم في الحياة السياسية العلنية، باتفاقات سرية مع جهاز المخابرات المصري، على التزامهم بالحصة المقررة لهم في الانتخابات التشريعية، حيث بلغت قبل آخر انتخابات «مزورة» في عهد مبارك، أكثر من ثمانين نائبًا إخوانيًا. ويتضح المخطط الأمريكي بشكل صارخ وعلني، من الضغط الذي مارسته الإدارة الأمريكية بكل مراكزها، بدءًا بالبيت الأبيض والخارجية والبنتاغون والسي آي إي؛ لإمرار فوز محمد مرسي والإقرار بفوزه حتى قبل إعلان النتائج النهائية للانتخابات.

وفي خطٍ بياني عربي وإقليمي دالٍ على الاستراتيجية الأمريكية، الحاضنة للإسلام السياسي في المنطقة، تظهر قطر، ووجود القاعدة الأمريكية فيها. بالإضافة إلى احتضان الجزيرة لمنصة استخبارات وتنصت. ولابد في هذا السياق من تحديد الدور الإعلامي والسياسي لقناة الجزيرة التي أصبحت محرضًا ومعبئًا، في اتجاهين متلازمين

تحت شعار مخادع أصبح الآن مكشوفًا لمن كانوا عونًا لها، تجاه «فضح الأنظمة الدكتاتورية الشمولية»، لم تنج منه المملكة العربية السعودية وبلدان خليجية، مقابل تسويق مباشر للتيارات الإسلاموية، الإخوانية بالدرجة الرئيسية، واعتماد الشيخ المنافق الطائفي «القرضاوي» رمزًا تبشيريًا في حملة التسويق، وبناء قاعدة سياسية ومالية وشبكة علاقات واتصالات له في المشيخة بمباركة أمريكية – إسرائيلية، بصفته رئيس التنظيم الدولي للإخوان.

وهل يغيب عن البال، أو يمكن غض الطرف عن مكونات أخرى في إطار الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية، مثل دور قناة الجزيرة في ترويج بيانات ورسائل زعيم القاعدة بن لادن، والسبق الذي كانت تحظى به أو انفرادها في الوصول إليه وإجراء المقابلات معه، ومع آخرين من دعاته وأنصاره؟ وهل تغيب عن هذا المخطط الاستراتيجي، صورة إدارة الجزيرة والقيمين عليها، الذين ينتمي جلهم إلى الإخوان وأنصار الجماعة؟

وقد تساق مواقف ومشاهد مناقضة لهذا التوجه، في ما قامت به قناة الجزيرة في العراق أثناء وبعد سقوط نظام صدام حسين وفرض الاحتلال الأمريكي دوليًا على العراق. ولكن هل في تلك المواقف التي حرضت على الفتنة والإرهاب والقتل على الهوية والنقل المباشر للعمليات الإرهابية، والتحريض على الحرب الأهلية وتقسيم البلاد على أساس طائفي، لأول مرة والترويج لها.. هل في تلك المواقف تعارض فعلي مع الاستراتيجية الخفية للولايات المتحدة، أم العكس تمامًا، إذ هي تكريس لمفخخات سياسية تعتمد التفريق والفصل الطائفي والمكوني في العراق، كما في البلدان العربية الأخرى؟

إن عشرات الأسئلة الممضة طرحت آنذاك، ومنها: كيف يمكن

الجمع بين انطلاق العمليات العسكرية الأمريكية من قاعدتها في قطر لدك مواقع النظام في العراق، والسماح للوجوه الإخوانية القبيحة لمذيعي الجزيرة، بالتسلل إلى الفلوجة والأنبار، وترويع العراقيين بعرض مشاهد التحريض على الفتنة والقتل والتفجير، والمواجهات الطائفية؟

ولا يكتمل تفكيك الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، دون تسليط الضوء على وثوب الإخوان المسلمين في تركيا إلى السلطة، في «مهرجان شعبي» يبدو كأنه حامل أمين لدولة مدنية، بزعامة إخوانية «وسطية»؟

ولنأخذ في هذا السياق موقع أهم مفصل في أولويات المصالح الحيوية للولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، المتمثل في حماية أمن إسرائيل وتسويق التطبيع معها ومقارنة تأمين ذلك، من قبل «حكم إسلامي إخواني» له امتداد عربي وإسلامي، ويتفنن في البراغماتية «المخادعة»، وحكومات مكروهة عربيًا وإسلاميًا، لكونها متحالفة مع إسرائيل.

وإذا ما عدنا إلى المشهد المصري المتأزم للغاية، بسبب تعرض الدولة والجيش المصري إلى مؤامرة خطيرة تستهدف الإجهاز عليهما وتفكيكهما، لصالح الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية، بتمكين الإخوان على تنفيذ ذلك، فإن الحملة الانكشارية الجارية الآن في واشنطن، والعواصم الأوربية السائرة في فلكها، تحاول إمرار خديعتها المكشوفة بالدفاع عن حقوق الإنسان، وحرية التظاهر والاعتصام والدعوة إلى المصالحة الوطنية، دون أن تلتفت إلى أكثر من ثلاثين مليون متظاهر مصري غطوا شوارع وميادين القاهرة والمدن الأخرى، وهم يفضحون نهج الرئاسة الإخوانية في قتل المتظاهرين والمعتصمين في الاتحادية والتحرير والميادين الأخرى، ويطالبون برحيل مرسي وإسقاط «حكم

المرشد». وإذ يطالب أوباما بإطلاق سراح المعتقلين بأحكام قضائية تخص جرائم جنائية، ينسى ملاحقته لـ «إرهابيين» في سائر أنحاء العالم، بشبهة تخطيطهم لعمليات إرهابية مفترضة. كما يتناسى ما كانت تفعله قواته في بغداد والمدن العراقية وهي تتجول في الشوارع وتدوس بآلياتها على سيارات المواطنين، وتطلق النيران عليهم بحجة أنها تعوق حركتهم، وتشكل مصدر خطر على حياة جنودها.

إن المبعوث الرئاسي الفاشل «ماكين»، عبر عن جهل مميت في معرفة الخارطة السياسية في مصر، كما افتضح هذا الجهل حين قيامه بنفس الدور في العراق، ومحاولته إملاء مواقفه على العراقيين، أكثر من مرة. وتبدو سياسة البيت الأبيض في ظل زعامة أوباما، الذي أظهر «وجهًا ديمقراطيًّا» أثناء وبُعيد نجاحه في الانتخابات، أبعد ما تكون عن «الواقعية» المبنية على مبادئ حقوق الإنسان والأمم الحرة، وسيادة واستقلال وحرية الدول وخياراتها في التطور والتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وربما يتجاهل أوباما معايير التوازن بين مصالح الولايات المتحدة واحترام مصالح الشعوب والدول الأخرى، وتجنب الإملاءات عليها. كما يتجلى في رصيد سياسة أوباما في العراق واليوم في مصر، استدراجها إلى أخطاء استراتيجية قاتلة، لفشلها الاعتماد على قاعدة معلوماتية دقيقة في رسم سياساتها ونهجها في الخارج، وهذا ما اكتشفه العراقيون بوضوح عبر احتكاكهم بالأساليب والوسائل والأدوات التي كانت السفارة الأمريكية وممثلوها، وقبلهم الحاكم المدني بريمر، يعتمدونها في اتخاذ قراراتهم في العراق. والخراب الذي يتخبط فيه اليوم يعود في جانب أساسي منه إلى مخلفات ذلك النهج وتلك السياسة.

على البيت الأبيض أن يدرك بأن ظروف مصر، ليست مماثلة

لظروف العراق، ولا قطر ولا حتى تركيا. وأن الشعب المصري أثبت في 30 يونيو (حزيران) بأنه أقوى من التطويع، وأن وهم تركيعه بتهديدات «قطع المعونة العسكرية والفتات» عنه، إنما هو تعبير عن سياسة «دولة فاشلة» لا تعرف معنى إرادة الشعوب والأمم المصرة على تأكيد إرادتها وسيادتها وحرية خياراتها التاريخية. وأمام مصر خيارات مفتوحة، أقلها علقم على الإدارة الأمريكية وحلفائها في الغرب.

ومثلما تحولت استراتيجية الولايات المتحدة في تبني «الجهاد الإسلامي» في أفغانستان، إلى مصدر قلق دولي على أمنها ومصالحها الحيوية، فان أوهامها في الاعتماد على «الخيار الوسطي الإخواني»، سيشكل نقطة تحول في وجودها الاستراتيجي في المنطقة، ومهما حاولت فإن العد التنازلي لنفوذ تيار الإسلام السياسي قد بدأ بقوة، لأن أيًا من أحزابه وتكتلاته لا تمتلك أي برنامج للإصلاح والبناء ومعالجة الخلل البنيوي في المجتمعات العربية والإسلامية، سوى العودة بها إلى القرون الظلامية وتجريدها من إرادتها وتدمير نسيجها الوطني، وتحويلها إلى كانتونات وولايات على عدد المذاهب والفرق التكفيرية.

الدور القطري
في تصدير الإرهاب

لا أحد من حقه حرمان أية دولة، مهما كانت مساحتها أو عدد سكانها أو ثروتها، من رسم سياساتها وتحديد أولوياتها ومهامها على الصعيد الوطني. وكذلك الاعتراض على وجهة تجسيدها للمصالح الوطنية، وهي ترسم سياستها الخارجية ومنطلقات هذه السياسة.

والكوكبة، أو العولمة التي حولت العالم إلى قرية عنكبوتية «شبحية»، رسمت حدودًا افتراضية بدل الحدود الجيوسياسية للدول، لم تعد تتعامل مع الحجوم والأعداد السكانية، فلكل دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة صوت واحد في قراراتها. والاختلاف لا يؤخذ به إلّا في «النادي الأممي» صاحب القرار الملزم وحق النقض، وهو اختلاف يسري في مجلس الأمن الدولي الذي يضم خمس دول في العالم، ليست بينها دولة قطر.

وقد لفتت قطر بعد انتقال السلطة إلى حمد، أنظار المراقبين بتجاوزها للضوابط التي تتحكم في العلاقات بين الدول والأمم، وهي ضوابط تُلزم كل الدول الكبيرة منها والصغيرة، بالمعايير الأممية التي أكدتها المواثيق والقرارات الصادرة عن النادي الأممي، ووقعت عليها سائر الدول المنتمية إلى الأمم المتحدة، ومن محدداتها احترام سيادة واستقلال

الدول الأخرى وحقها في إدارة شؤونها الداخلية، وفقًا لمصالحها الوطنية العليا، والقيم الديمقراطية التي تراعي حقوق الإنسان وتحترم خياراته.

وهي إذ تمعن في التجاوز، وتعبث في كل ما يمس حرمات وخيارات دول وشعوب أخرى، كما فعلت ولا تزال في العراق، وفي ليبيا وتونس وسوريا، ودخولها بقوة على خط الأحداث في مصر منذ التحولات العاصفة التي جرت فيها ابتداء بثورة 25 يناير، فإنها تحرر نفسها من أي التزام باحترام حريات وخيارات القطريين، الذين تتحكم بهم وبثرواتهم وكل ما له صلة بحقوق الإنسان والمعايير الأممية لدولة مدنية، شبه ديمقراطية، تخضع لانتخابات يُحتَكَم لنتائج الاقتراع فيها، في انبثاق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكل ما له علاقة بإدارة الدولة ومواردها، واعتماد المبدأ الديمقراطي في تداول السلطة. فما يجري في هذه الجزيرة لا يخضع لأي معايير من هذه المعايير، حتى أبسطها وأقلها تجسيدًا لإرادة مواطنيها، سوى إرادة المشيخة.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن قطر أصبحت، منذ تولي الشيخ حمد، موطنًا لقيادة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وقاعدة متقدمة حربية للولايات المتحدة، فإن هذه «الحضانة المتناقضة» للجزيرة، تنتج في واقع الأمر نهجًا وسياسة تبدو كما لو أنها شديدة التناقض مع كل مكون منها.

فهي كخيمة للإخوان وممر آمن للقاعدة، إعلاميًا على أقل تقدير، لا تخضع للشريعة الإسلامية التي تسعى لفرضها على المجتمعات والدول الأخرى. بل إن مرجعها الإخواني المنافق «القرضاوي» يتجاور مع القاعدة العسكرية الأمريكية، ومركز الموساد والاتصالات الإسرائيلية، دون أن يشعر بغضاضة أو حرج من دواعي دينه ومذهبه.

ولو أخذنا الجانب الآخر من الحاضنة القطرية المتمثلة في القاعدة العسكرية الأقوى في الخارج للولايات المتحدة، لاصطدمنا بالتهريج القطري في تبني الجماعات «المقاومة» ضد الولايات المتحدة، كما في العراق وغيره،

وما تقوم بتسويقه قناة الجزيرة على مدار الساعة، من تحريض على السياسة الأمريكية وعدوانها هنا وهناك في العالم العربي والإسلامي.

لكن المشيخة تنسجم مع طبيعتها ونهجها، حين يتعلق الأمر بإسرائيل وسياساتها، فهنا تبدو بوضوح على حقيقتها، إذ لا تخفي علاقاتها الودية معها، وتنسيقهما المشترك في العمل على إيجاد مواقع وثوب، تمكن من اختراق المساحات المفتوحة من الخيبة العربية وإخفاقاتها في التصدي لما تعتقده قدس أقداسها.

واللافت على هذا الصعيد تبينها القوي للجبهة المضادة لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ورعايتها المعنوية والسياسية والمالية لحماس، وحكومة غزة الساقطة شرعيتها.

ووسط هذه المتناقضات تتولى قطر علنًا دعم أشكال الإرهاب في أكثر من دولة عربية، وتسعى دون أن تتستر على ذلك، في إثارة الفتن الطائفية وتعميقها، وتمويلها وإدامة تغذيتها، وهي فتن تعزز مواقع التطرف والتشدد، وتودي بحياة الآلاف من المواطنين، كما هي الحال في العراق، وفي ليبيا، ويتجلى بأصرخ ما يكون عليه اليوم في مصر!

إن كل ما قامت وتقوم به، مما يدخل في باب «إرهاب الدولة»، إذ ينعكس في التمويل المباشر، وتغطية المشتريات من السلاح، والتحريض السياسي والإعلامي، وتأمين الملاذ الآمن للقيادة المتهمة بالإرهاب على أراضيها، فهو لا يجد أي اعتراض أو استياء ولو شكلي من الولايات المتحدة أو من المجتمع الدولي.

ورغم الملاذ الآمن الذي توفره قطر للمحرمات الإسلاموية «من وجهة نظر الجماعات الجهادية، والقاعدة في مقدمتها»، فإن مشيخة قطر تعيش بمنأى عن كل الجرائم والاستباحات التي تقوم بها هذه الجماعات التكفيرية، التي تتوعد وتهدد باستهداف المصالح الحيوية للولايات

المتحدة وإسرائيل في كل بقاع العالم، دون أن توفر المدن الأمريكية والأوربية وحلفاءهما، باستثنائها هي لا غير.

وكل هذا يعيدنا إلى موقف يتعارض مع معايير العولمة وقيمها الأممية، فكيف يُفهم هذا الدور لقطر، في تصدير إرهاب الدولة، وفقًا لما وضعته الولايات المتحدة نفسها من ضوابط، تحاكم على ضوئه دور إيران، ودول أخرى سمتها بدول «محور الشر»، دون أن تواجه قطر بموقف أممي، من مجلس الأمن، أو من الجامعة العربية، بردعها أو إدانتها ولو لفظيًا، ومطالبتها بالتوقف؟

إن أغرب ما في المشهد الذي تقوم بدور البطولة فيه، جماعة تنتمي إلى «ما قبل الدولة»، إذا ما استثنينا من دولتها العمران والبنيان والقناة الطائفية المثيرة للفتن والمشبوهة قوميًا ووطنيًا، هو إملاؤها مواقف وحسابات على دول كبرى، كما يفعل الآن وزير خارجيتها الجديد غير المخضرم، في الدول الأوربية، وينسق المواقف مع حكوماتها لتدويل ما يجري في مصر؟

هل هذا الإملاء المذل هو تعبير عن مقايضة بالغاز وصفقات السلاح لحساب الغير، والاستثمار والتجارة البينية؟ أم هو فوق ذلك، أو خارج هذا السياق، أكبر من طاقة قطر على الاستثمار المالي والاقتصادي لهذا الدور، وبالتالي ليس سوى ما يعرف «بالمقاولة الثانوية» أو «المقاولة من الباطن» برعاية أمريكية إسرائيلية هدفها النهائي، إجهاض إمكانية استنهاض الشعوب والدول العربية، لإرساء أسس دول مدنية ديمقراطية على أشلاء الدول والأنظمة الدكتاتورية، والطائفية الشمولية؟

ثم ألا ينبغي التصدي لإرهاب الدولة الذي تضطلع به مشيخة قطر، وطلب البحث في هذا الدور في الجامعة العربية والمحافل الدولية المعنية بذلك؟

أمريكا
وقلب الموازين في الخليج !

دخلت المملكة العربية السعودية على خط مصر - الإخوان المسلمين، لتبعث على لسان مليكها رسالة شديدة الوضوح، لا تخلو من تحذير مبطن أو لفت نظر إلى الولايات المتحدة والدول الأوربية التي لها مع المملكة مصالح مالية وسياسية وعسكرية، والأهم خطوط إنعاش بترولية استراتيجية على اقتصادياتها وتجارتها البينية.

وبهذا الموقف الذي سارعت دولة الإمارات والكويت والأردن، وقد تتبعها دول أخرى، إلى دعمه، يصبح أوباما مكشوفًا في ما بدا له مستورًا، أمام حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة في العالم العربي.

ومع أن الموقف السعودي المدعوم من بلدان عربية خليجية ومغاربية، ليس جديدًا في ما يتعلق بالوقوف إلى جانب مصر في مواجهة الإخوان المسلمين، فإن تأكيده على لسان الملك عبد الله، يعني تكريسه كنهج سياسي في مواجهة المخطط الأمريكي والأوربي الذي بات مفضوحًا من حيث الأهداف المرسومة «لمقايضة» الأنظمة الخليجية بما تراه

مساومة مع تنظيم الإخوان المسلمين، يحقق لأمريكا حماية مصالحها على المدى المنظور، ويمد لها «جسورًا دافئة» مع قوى وتنظيمات التشدد الإسلامي، ويبرد جبهات القتال معها، وقد يؤدي إلى هدنة تاريخية بينهما، وفي مقدمة هذه القوى والتنظيمات، القاعدة التي تعاني منذ مقتل بن لادن مظاهر ترهلٍ وإعياء وتراخ.

إن من بين إغراءات الصفقة السرية المبرمة بين الإخوان والولايات المتحدة، كما كشفت عنها تطورات الأحداث في مصر منذ تولي مكتب الإرشاد السلطة وقيام محمد مرسي بإدارة الاتحادية بالنيابة عنه، تكريس دور حركة حماس الإخوانية بديلًا عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وصياغة ثوابت مقبولة لشراكة إسرائيلية معها، تضمن بالدرجة الأساس ما تريده إسرائيل من حلٍ نهائي. والتسوية التي رعاها مرسي في مقتبل حكمه بين حماس وإسرائيل، عكست «بروفة» ناجحة لهذا التوجه. كما أن التغاضي عن تسلل أعداد غفيرة من الإرهابيين إلى سيناء مع أسلحتهم النوعية، برعاية ودعم حماس وحكومتها الساقطة في غزة، وكذلك امتناع الرئيس المخلوع عن ملاحقة المعتدين على القوات المسلحة، وخاطفي عناصر منها، دليل آخر على مضامين الصفقة الخطيرة التي أجهضها الشعب المصري وقواته المسلحة.

وليس بلا ارتباط مع هذا التوجه، اكتشاف خلايا الإخوان المسلمين في الإمارات العربية المتحدة منذ شهور، وإدارة نشاطها بالتنسيق بين التنظيم الدولي للإخوان ومكتب إرشاد «المقطم». إذ تبين بوضوح أن مخطط الإخوان بات يستهدف الإطاحة بالأنظمة الخليجية، لما لدولها من قوة اقتصادية مهيمنة عربيًا، ومركز دولي يمكن أن يؤمن للإخوان

غطاءً دوليًا، يحمي «ولاياتهم» التي يطمحون من خلالها إحياء الخلافة العثمانية، بلبوس جديد. ولا بد من الانتباه في هذا السياق، لما أطلقه المرشد السابق للجماعة في لقاء متلفز، عن جواز إناطة رئاسة مصر لمسلم إندونيسي! مرفقًا فتواه تلك بالتحقير السافر لمصر وهو يقول: «طز في مصر»!

كما ليس خروجًا على هذا السياق، الاستهداف السري للمملكة الأردنية، وإبداء التشجيع بأكثر من صيغة للمتأسلمين فيها، والإيحاءات بإمكانية مقايضة النظام معهم، في إطار إمرار التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية بأدوات الإخوان وقوى الإسلام السياسي. ويتأكد هذا أيضًا من محاولة قطر استضافة قيادة حماس كخطوة استباقية، على قدم المساواة مع الوفد الرئاسي للسلطة الفلسطينية، وكاد مسعى المشيخة المشبوهة أن ينجح لولا إصرار الرئيس محمود عباس على رفض ذلك والتلويح بالتهديد، وليس بمعزل عن دعم عربي لموقفه الوطني المصيري هذا. ولإظهار الترابط غير المستور بين حلقات المخطط الإخواني الدولي، لابد من الإشارة إلى أن مسعى قطر لم يأت بمعزل عن تنسيق وتفاهم مع القيادة التركية.

ويعني هذا المخطط، في باب من أبوابه، في حالة نجاح خلايا الإخوان بالاستيلاء على الحكم في الإمارات، الاقتراب المتلازم من خاصرتيها، إيران المستهدفة أمريكيًا، والسعودية التي ترى فيها ما يُشبه الوضع الإيراني عشية حكم الشاه المخلوع وقيام الجمهورية الإسلامية. وهو ما تعتقد بشأنه أوساط أمريكية نافذة، بضرورة توجيه ضربة استباقية سياسية، وإن جاء ذلك عن طريق اتفاقٍ مسبق مع تنظيم عربي - دولي،

له شبكة عالمية وامتدادات في العالم الإسلامي، وتمكينه من القيام بهذه المهمة.

إن من شأن تمكين تيار الإسلام السياسي، الإخواني والسلفي المتحالف معه، السيطرة على المفاصل الاستراتيجية في العالم العربي وحواشٍ رخوة من العالم الإسلامي، وتمزيق نسيج المجتمعات العربية والإسلامية، وإخضاع «تعدديتها» و«تنوعها الثقافي»، إلى أبشع أساليب الصهر القسري والإخضاع الفاشي، وإثارة موجات من الكراهية والاقتتال على الهوية وتفكيك ما ظل واهيًا من مؤسسات الدولة، وتجريح القوات المسلحة وتهميش دورها، وإلهائها بمعارك وهواجس ليست بعيدة عن التنابزات الفرعية التي تدور في مجتمعاتنا التي غدت هشة، بفضل تناوب الأنظمة المستبدة والطائفية على الحكم فيها.

ولا يغيب عن هذا التوجه إغراق المنطقة في أتون «الفوضى»، مما يبدد ثرواتها الطبيعة والبشرية، ويعوق أي تطور اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي فيها، بل سيؤدي لا محالة إلى الإجهاز على أركانها الحضارية، ومصادر غناها الروحي وتوقها للحاق بركب التقدم الإنساني.

وقد يبدو مثيرًا للشك، أن تتماشى الولايات المتحدة مع هذا التوجه الذي يمكّن تيار الإسلام السياسي من مقاليد حكم العالم العربي والإسلامي، رغم أن من الممكن أن يضعها ذلك في مواجهة أعاصير سياسية وحروب وصدامات محلية وإقليمية. ومبعث هذا الشك أيضًا، أن تعهد بذلك لتنظيم دولي إسلامي، يبتغي، من حيث الشكل، فرض

الشريعة الإسلامية وقسر مجتمعاتها والتضييق على الحريات وحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، ومسخ الشخصية الإنسانية للمرأة والحجر على المكونات والمذاهب والتنويعات الاجتماعية على اختلافها!

والتساؤل في هذا السياق: هل في ذلك تضارب أو تناقض مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها في المحيط الدولي، إذا ما أخذنا بالاعتبار أن هذا الخيار سيؤدي قطعًا إلى تنضيب مصادر الثروة، وإنهاك هذه الدول أو الولايات الإسلاموية، وتفكيك مؤسساتها وأركان دولها، وجعلها على هامش التطور والبناء والتحضر لعقود قادمة؟

ويظل الأمل في أن تستطيع القوى الوطنية المصرية مدعومة من الشعوب العربية المُستَفَزة من تيارات الإسلام السياسي والصراع الطائفي المقيت، أن تنتصر في معركتها ضد الإرهاب الإخواني المدعوم أمريكيًا وإسرائيليًا، وحماية دولتها العميقة وقواتها المسلحة ووحدة المجتمع المصري وتنوعه وتعدده الضامن لاستمراره في الحياة والحرية والتطور والنمو الحضاري والإنساني.

ومن باب أولى، تتطلب خطورة الموقف والمخطط المرسوم دوليًا، العمل عل اصطفاف عربي وإسلامي، يأخذ في الاعتبار أن الطائفية وتغذيتها وتأمين حواضن لها، والتغاضي عن أدواتها الإجرامية تحت أي مفهوم أو شعار، سيفٌ ذو حدين، ومنشار لا يفرق بين يمينه ويساره.

أردوغان: المركب التركي والطوفان العربي

حقّقت تركيا خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية، طفرة اقتصادية مكّنَتها من القفز على مشكلاتها التي حالت دون إيجاد موطئ قدم لها وراء البسفور وجعلتها تراوح داخل حدودها، وحصرت اهتمامها في خلق مناخات استقرارٍ سياسي ونمو اقتصادي، يخفف من خضوعها لتدخل العسكر لتنفيس الأزمات والصراع على السلطة. وقد استمر التناوب على السلطة على وقع الانقلابات العسكرية، بين قادة الجيش «المؤتَمن على الإرث الأتاتوركي» وأحزاب وقوى شاخت وتراجعت قاعدتها الاجتماعية المنهَكَة، بعد أن تآكلت برامجها ولم تعد قادرة على توصيف حالة البلاد وتحديد سبل الخروج من مسلسل أزماتها.

وثب الحزب إلى السلطة بعد مخاضاتٍ لتيار الإسلام السياسي، الذي تَبَدّى بأكثر من وجه وصيغة، عبر صناديق الاقتراع، وألحق بفوزه هزيمة تاريخية بالأحزاب التقليدية، وعرّضها لعزلة تزايدت مع كل نجاح حققته حكومة أردوغان.

ولم يكن سهلًا على قيادة العدالة والتنمية، التوفيق بين أهدافها النهائية في تكريس برنامجها الإسلامي «المُضْمَر» والمقومات «الأتاتوركية العلمانية» للدولة التركية، وهي محروسة من القوات المسلحة الراسخة. وهذا التناقض وضع الحزب الإخواني أمام مهمة انتهاج سياسة متدرجة، تسمح له «بتفكيك» المحرمات المستندة إلى الدستور والقوانين والتقاليد الاجتماعية. وقد وجد قادة العدالة والتنمية السبيل لاستدراج المؤسسة العسكرية إلى معارك جانبية استباقية، لاختبار ردود أفعالها وقدرتها على المناورة، حول تدابير وتغييرات تتحاشى التعرض لجوهر النظام، وتبيح محرمات لا تتعارض معه، مثل جواز الحجاب ودخول حرم الرئيس المحجبة إلى القصر الجمهوري، وغير ذلك من التشريعات التي مررها في البرلمان. ولم تكن النجاحات التي أحرزها الحزب، بمعزلٍ عن نفور الناس من تدخل العسكر وهيمنتهم على الحياة السياسية، وتورط قادتهم في الفساد والامتيازات.

وفي مجرى تعزّز مواقع حزب العدالة والتنمية في السلطة وفي المجتمع، وتوالي انتصاراته الانتخابية، نسي قادته أنهم نتاج مباشر للأزمة الاقتصادية والسياسية التي أنهكت تركيا طوال عقود وجعلتها في مهب رياح عاتية، أدت إلى إفقار فئات متزايدة من المجتمع، ونقلت مراتب كثيرة منها إلى ما تحت خطوط الفقر. كما غاب عنها أن الشرائح البرجوازية التي استفادت من الازدهار الاقتصادي، وأصبحت بفعل المصلحة، أحد حواملها الاجتماعية، لن تظل في موقع الشريك السلبي أو تتخلى عن خيارات سياسية أكثر تعبيرًا عن مصالحها وتوجهاتها. ومن بين التناقضات التي حددت خيارات حزب العدالة والتنمية الإخوانية، داخل تركيا، ضعف قدرته على تنفيذ خطواته «الإصلاحية»

ذات الطابع «الإسلامي، ليس بحكم سياج الأمان التقليدي المتمثل بحراسة الجيش للنظام «العلماني الأتاتوركي»، ومقاومته لأي تشريع أو تدبير ينال منه، بل أيضًا نتيجة انحياز القاعدة الاجتماعية الجديدة إلى ذلك الإرث العلماني، بعد أن تصاعد دورها ونفوذها بفعل التطور والازدهار الاقتصادي وانعكاساته في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

ولم يجد حزب العدالة والتنمية في ظل هذا الوضع، سبيلًا لاختراق الحصار الذي يواجهه برنامجه الإسلامي «المُضمَر» غير التوجه شطر المحيط العربي والإقليمي، للتبشير بقيمه وأهدافه ونزعاته الإسلامية، وتقديم صورته «التركية» كنموذج للإسلام السياسي الوسطي «الحداثوي»، واعتبار ما يتحقق في ظل سلطته، معيارًا برنامجيًا للإسلام السياسي. وحاول الحزب إيجاد تربة صالحة في البلدان الإسلامية المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي، ذات الأكثرية الناطقة بالتركية، ثم في البلدان العربية. وحرصت على تعزيز علاقاتها مع المحيط العربي والإسلامي، وتوظيف ذلك لتوسيع التجارة البينية والاستثمارات الاقتصادية التي كان لها أثر كبير في مراكمة النجاح الاقتصادي في تركيا، والارتقاء به إلى مستوى يغري بالانضمام إلى الأسرة الأوربية، وهو ما ظل هدفًا لحكومة أردوغان. وقد أثمرت هذه السياسة المنفتحة على الخارج نجاحات مشهودة، استندت إلى نموذجين متلازمين، إغراء النموذج الاقتصادي وما حققه من طفرات ونمو من جانب، والنموذج السياسي الجامع بين سلطة الإسلام السياسي ونظام الحكم المدني والدولة العلمانية، من جانب آخر.

وأصبحت تركيا بفعل ما تقدمه سياسيًا واقتصاديًا، مثار اهتمام دولي واحتضان عربي وإسلامي، لما تجسده من نموذج يبدو كما لو

أنه «يفتي» بإمكان «تزاوج» سلطة سياسية يقودها حزب «إسلامي»، ودولة مدنية - علمانية! ومن الأهمية بمكان الإشارة في هذا السياق، إلى زيارة أردوغان إلى القاهرة بعد تنصيب محمد مرسي، والترحيب البالغ الذي قوبل به، ثم ما شهده توديعه من فتور وإعراض، بعد أن نصح الإخوان المسلمين بالحفاظ على الدولة المدنية، وتأكيده بعدم تعارضها مع سلطة الإسلام السياسي!

إن أردوغان الذي أسكرته الانتصارات المتتالية لحزبه في الانتخابات (أو بتعبير أدق «غممت» رؤياه، لأنه لا يتعاطى الخمر)، وأضعفت بصيرته، استقبل «الربيع العربي» بنشوة المتغطرس، إذ بدا له الأمر كما لو أنها فرصته التاريخية، ليفرض نموذجه الإسلاموي في «تربة خصبة» خلفتها الأنظمة المستبدة في تونس وليبيا المسكونتين بما يراه أداة وثوبا سياسيا. ثم وجد ضالته في الثورة المصرية التي اختطفها الإخوان، وعملوا طوال سنة من حكمهم على انتزاع «روحها» وتغييب تاريخها وتدمير دولتها العميقة، مستثمرين بذلك أكثر من ثمانية عقود من التنظيم السري، والتلاعب بمشاعر المستضعفين المصريين الإيمانية، والاحتيال على جموع الشعب التي لم تر غضاضة في التصويت للمرشح الإخواني كرئيس لها.

وجد أردوغان في تولي الإخوان للسلطة في مصر، أكبر إنجاز، وقاعدة وثوب لحلم ليلة صيفه، بإعادة بناء مجد الخلافة العثمانية، وتخليق سلطتها في الجوار والأطراف، واستخدامها منصات زحفٍ من الخارج إلى الداخل التركي، وتسييج سلطة حزبه لما سيتوفر لها من نفوذ وقوة دعم، وتمكينه من فرض برنامجه «المُضمر» على الشعب التركي.

وكان التيه السياسي لأردوغان، البركان الذي هد سورية، والأعاصير التي اجتاحتها من كل صوب. في هذا التيه انزاح الهمّ عنه، ووجد

في ما يجري على حدوده، أمرًا يحقق له تطلعه التاريخي بأقرب مما كان يحلم، فغرق في أوحالها على عجل ودون تروٍ وتدارس، وتوهم بأن الحدود المفتوحة مع جارته المهشمة، تحقق له انتصارًا سريعًا بلا كلف ولا نتائج عرضية، ولا أعباء تتآكل بفعلها صورته كنموذج، كلما ضاقت سبل النجاح. ولم يتنبه إلى أن الحدود المفتوحة وما يترتب عليها، تتحرك بالاتجاهين، وأن الفسيفساء التي تتجاور على طرفي الحدود تتغذى على ما يجري في البيئتين.

نسي أردوغان أن زمن الخلافة العثمانية، بنسختها العربية أو الأفغانية أو الإخوانية، يتفسخ في مناخ التجاذبات بالتكفير والقتل والتدجين بين فصائل الادعاء الإسلاموي الباطل، فقام بتحويل الحدود التركية السورية إلى ممرات آمنة «للجهاديين» القادمين من كل قطر ناءٍ بأسلحتهم ومعداتهم، ووضع «الحراك الوطني» السوري وتوقه لدولة مدنية ديمقراطية تتعايش في رحابها المكونات بتنوعها وتعددها بسلام، أمام مواجهة الموجة التكفيرية، للملثمين القتلة الأفاقين الذين يريدون فرض نموذج استبدادي يحكم بالموت على خبايا الضمائر. وضاقت بذلك سبل الخلاص، عربيا ودوليًا أمام السوريين في وضع نهاية لمحنتهم، والعبور إلى ضفاف الدولة الديمقراطية التي ينشدون.

وأدت عصبية أردوغان وهو يتابع مشاهد عزلة الإخوان المسلمين وخلع رئيسهم، وملاحقتهم بعد ثمانية عقود، من قبل المواطنين الذين خرجوا بالملايين وهم يطالبون برحيل دُمية مكتب الإرشاد، إلى فقدان ما تبقى له من توازن سياسي، فراح يستخدم، بدلًا من التعابير السياسية، المفردات التي حفظها عن ظهر قلب حين كان إمام مسجد، دون أن يتوانى في آخر خطاب له، عن تشويه الحقائق حول حرق المساجد والمعابد والكنائس والمنشآت الحكومية والمرافق والمتاجر

الخاصة، مقسمًا بالله بأن من قام بذلك هم أعداء الإخوان، وشاتمًا السيسي ومتوعدا إياه بعذاب الله في الدنيا والآخرة، وكأنه ينهي بذلك صلاة الجمعة التي كان يؤم بها مريديه.

تركيا الدولة الإقليمية القوية، لم يجد رئيس وزرائها السيد أردوغان غير «دولة قطر» كشريك فاعل يداري بحلفه معها، شعوره الممض بعزلة سياسته ونهجه في معالجة الأزمات المحبِطة التي تضغط من الحدود السورية، وتأتيه رياحها من مصر، الدولة المحورية في التكوين العربي - الإفريقي والإقليمي.

في لحظة فقدان توازن سياسي، وغياب وعي بدروس التاريخ، أضاع أردوغان وقادة حزبه، ما كانوا يتفاخرون به أمام العالم، وبين العرب والمسلمين: أضاع المعادلة التي وضعها وزير خارجيته «صفر مشاكل»!

وأضاع بريق ما كان يسوقه من نموذج «إسلامي» للحكم، ولم يعد بإمكانه استثمار رصيده الداخلي في دعواته التبشيرية في الخارج.

وفي مواجهة هذا الطوفان الهائج، هل بإمكان حزب العدالة والتنمية تحمل خسارة غيره، وتصريف ما سيواجهه من اضطرابات وأزمات، على الهوية والتعدد الإثنى والقومي والمذهبي التي لم يوفر طرفًا فيها من الاستفزاز، بل باتت هي الأخرى تتهيج وتنهض ملتاعة مما تواجهه، نتيجة حماقات السياسة الخارجية؟

هل سيسعى حزب العدالة والتنمية لاحتواء كل هذا الفشل، داخليا، بإعادة صياغة سياسته وخياراته؟

وهل يمكن تحقيق ذلك، تحت قيادة أردوغان وطاقمه المتخم بالفشل؟

الإسلام السياسي
الماضي لن يحكم

صعود وانطفاء وهج الإسلام السياسي

تتسارع وتيرة الصراع السياسي في مصر، حتى تكاد تضع الدولة ومصائر شعبها، على مفترق طرق أيسرها مفتوح على حرائق وانحدارٍ نحو مواجهاتٍ دموية وتصفياتٍ على هوية رفض الأخونة وتبليد المجتمع.

وقد دل على هذا الاحتمال الخطاب التعسفي للرئيس الإخواني محمد مرسي، غير المنسجم مع لياقات خطاب رئاسي لدولة عميقة تسبر أغوارها في عمق التاريخ والحضارة الإنسانية. كما يؤكد ذلك سلوك وتهديدات قيادة الإخوان ومجاميع التيارات السلفية والتكفيرية التي صارت مصر حاضنة دافئة متبججة لها، دون استثناء فلول القاعدة ورموزها وما ارتكبته حتى ضد الشعب المصري في الفترات السابقة.

وفي سلوك موازٍ، تأتي سياسات أردوغان في تركيا، وجماعات الإسلام السياسي في كل من ليبيا وتونس، دون أن تشذ عن القاعدة، سوى في التفاصيل، الطبقة السياسية الإسلاموية في العراق.

إن ما يجمع هؤلاء، من معشر مغتصبي الإسلام السمح، والانحراف به إلى أدران السياسة المخاتلة، هو فضيحة تخليهم في السياسة وتدابيرها العملية، عن كل القيم الإسلامية، وولوجهم في نهجٍ لا يختلف من حيث الجوهر عمّا تفعله الأنظمة الاستبدادية والطغاة، من نهب وسلب وتعديات ومصادرة للحقوق والحريات واغتصاب للدولة والعمل على إعادة صياغتها وفقًا لقيمهم ومصالحهم، وهي أمور بعيدة عن قيم الإسلام التي تجافي مثل هذا النهج.

كما أن الأحداث تثبت أن نيَّات هذه الجماعات تتناقض مع ادعاءاتها باعتماد الديمقراطية كسلوك في تداول السلطة بشكل سلمي والركون إلى إرادة الشعب، فهي انقلبت على هذا الادعاء فور وصولها إلى سلطة الحكم.

وتواجه البلاد التي قادتها الحظوظ العاثرة إلى أحضان أمراء الإسلام السياسي، تمزقات مجتمعية وسياسية ومذهبية، وعصبياتٍ فرعية على عدد الهويات الفرعية التي تتكون منها كل دولة، وهي انقسامات تكاد تمزق نسيجها الوطني، وتفكك الأواصر التاريخية التي تجمع بين مكوناتها، إن لم تدفع في لحظة عسرٍ سياسي، إلى إعادة رسم حدودها.

ويخطئ من يظن أن هذه الطُغَم، من بقايا التاريخ المجبولة على كل صيغ الوحشية وانعدام السّوية الإنسانية، فضحتها وحسب، أخطاؤها السياسية وتنكرها للعهود الانتخابية والبرامج المفبركة، فالسبب الرئيس في عزلتها المبكرة، حيث لم يمضِ سوى عام على حكم المرشد

الإخواني في مصر، يكمن في افتضاح تعارض سلوكها وممارساتها مع الدين الإسلامي نفسه. فالجمهرة الواسعة من المواطنين في مصر وسواها، قد تصبر على الخديعة السياسية التي تطعمها لها، أمراء الإسلام السياسي والطائفية المارقة، لكنها لا تستطيع صبرًا وقبولًا بتشويه دينها والقيم السماوية الرحيمة التي يتلفع بها هؤلاء زورًا وبهتانًا.

هكذا جرى التعويل على النهوض الجماهيري الذي اجتاح مصر وتوعد سلميًا وفرض إرادته على فرعونها، عبر مظاهرات الثلاثين من يونية؟

وهل يمكن لهذه التجربة الديمقراطية الواعدة، أن تلهمنا لمحاصرة مدعي الإسلام، من اللصوص والقتلة والمرابين؟

وهل لها أن تؤشر لمرحلة أفول سطوة الإسلام السياسي، وأمرائه الذين يتسببون يوميًا في اغتيال الدين الإسلامي وتشويه قيمه ورسالته الإنسانية؟

وهل نحن أمام مشهد سينتهي بانطفاء لوهج التشدد الذي جاء به الإسلام السياسي، بعد صعوده الذي كلف الدين وأهله، قبل غيرهم، الكثير.

الإسلام السياسي يُشوّه قيم الدين ويفسده

عشية الانتخابات التشريعية في العراق عام 2010، برزت ظاهرة تحوّل كل الأحزاب والكتل الانتخابية، باستثناء الحزب الإسلامي، إلى اختيار أسماء تضفي عليها طابعًا «مدنيًّا» بعيدًا عن المسميات الدينية، ورافقت تلك التغييرات «الشكلية» حملة براءة بأشد الصيغ والمفردات من «الطائفية» وانحيازاتها، حتى قيل إنها «مقيتة» وغير ذلك من النعوت التي بشّعت الداعين لها والمحرضين عليها.

وتباينت ردود الأفعال على تلك الظاهرة. فالبعض رأى فيها بدايةً لصحوة ومنطلقًا لإعادة النظر في طبيعة ومسارات العملية السياسية، ورغبة في تجاوز المحاصصة الطائفية البغيضة. ورأى آخرون أنها ليست سوى محاولة للتمويه والخداع، وذرّ الرماد في عيون الناخب المبتلى، والتشويه عليه في عملية الاقتراع في الانتخابات واستحقاقاتها.

وما لم يدركه القائلون بالتوصيفين للظاهرة، أنهم إذ حددوا جانبًا من الدوافع التي كانت في أساس ظاهرة «التغيير الشكلي» والهدف من وراء تبنيها، فقد غاب عنهم ما هو أهم من ذلك، بل ما هو في

واقع الحال «جوهر الظاهرة وأُسّها». فعملية التغيير التي ارتبطت بالاستحقاق الانتخابي التشريعي، عكست إدراكًا من الأحزاب والكتل الدينية، الطائفية بطبيعتها، لافتضاح نياتها وفساد دعاواها وانفضاض الناس من حولها، بعد أن عايشوا وتجرعوا الأمرّين من سياساتها ونهجها في الحكم، واكتشفوا البون الشاسع بين القيم الدينية، وسلوك قياداتها وكوادرها في الحكومة وأجهزة الدولة، وإمعانهم في نهب المال العام والتعديات على كرامة الناس وحرياتهم وعزوفهم عن كل ما له صلة بالصالح الوطني.

وقد أميط اللثام عن كل ذلك بعد الانتخابات مباشرة. فالاصطفاف الطائفي ظل على حاله، بل ازداد استقطابًا، والمظاهر التي أفسدت الحياة السياسية بمختلف جوانبها، اتخذت طابع تحدٍ لمشاعر المواطنين، بعد أن تحول النهب والرشوة والفساد الإداري والمالي، إلى سياسية دولة، بعد أن كانت ممارسته تتم بشيء من الحياء والكتمان، أنّى كان إلى ذلك سبيل. وأضيف إلى تلك المثالب والخطايا انزياح في فسحة الحريات، واستدراج للدولة والحكومة نحو تكريس سلطة الحزب الواحد والقائد الواحد، وانسياق البلاد إلى متاهات أزماتٍ متفاقمة، ظل الهدف الكامن من ورائها تكريس سلطة استبدادٍ للفرد، تحت واجهة مخادعةٍ تستظل بالطائفة، وادعاءٍ باطل بالمصالح الوطنية.

ومنذ أعيد ترتيب البيت الحكومي على مقاس السيد الفرد، وتصاعد الأزمات الواحدة تلو الأخرى في تزامنٍ مريرٍ مع اختناق المواطنين بالحرمانات والمضايقات وانغلاق سبل الخلاص من الإرهاب وخلافه، برز عامل جديد كان له أبرز دور في تبيان الطبيعة السياسية، المتناقضة مع ادعاء الأحزاب بالتمثيل الديني والطائفي، وهو نفور المرجعية الدينية في النجف الأشرف، عن الطبقة السياسية الحاكمة، وعزوفها

عن قبول أية صلة بها، تعبيرًا جليًا لا يحتاج إلى تفسير، عن رفضها لارتباط ما يتم في أروقة الدولة والحكومة، من نهج وممارسات ونهب وتعديات، باسم الدين والتدين وقيمهما، وما يتطلبه هذا من نظافة اليد ورجاحة المنطق والالتزام بالأخلاق الحميدة والضمير الحي. وهذا كله يجري التأكيد عليه بلسان عربي فصيح في خطب وكلاء المرجعية في مساجد النجف والكوفة وكربلاء.

ومن الواضح في مجرى هذا السياق، انفصال الإسلام السياسي، ككيانات وأطر ومسميات، عن التوصيف المرجعي الديني والطائفي. واندراج حركاته في صيغ من الممارسة السياسية الحزبية، بإقحام الدين وتحت خيمته، وباسم الدعوة له ولرسالته، في عالم السياسة وكبائرها وملاعبها المشبعة بأساليب الخديعة والمكر والتزوير والتلاعب بالمصالح والتجاوز على الأعراف.

ولا يقتصر الأمر على ما نعيشه في العراق من تناقض بين ظاهرة الإسلام السياسي وتجلياته الحزبية، وإنما يمتد ليشمل الظاهرة في كل مواقع حركاتها في العالم العربي والإسلامي. وها هو الأزهر الشريف وموقفه من الإخوان المسلمين والحركات السياسية الإسلامية، وإدانته لإقحام الدين في السياسة، والسياسة في الدين، بالإضافة لإدانته فتاوى «إمام قطر» القرضاوي، واعتبارها خروجًا عن رسالة الإسلام وأهدافها، وتوظيفه المخل لها في السياسة، لأغراض متحزبة، مناقضة لمصالح الأمة.

فهل الإسلام والمسلمون في حاجة إلى مرجعية دينية تكفُل النصح والإرشاد لتصويب ما يخرج عن مساراتها الإيمانية، دون الإثقال على ضمائر الناس، أم أن الإيمان لا يستقيم إلّا بالحجر على دنيا المؤمنين بوسائل السياسة التي تستعير الشعارات الدينية لتحقيق

أغراضها ومصالح قادتها وأفرادها، وتستهوي ممارسة كل مباءات العمل السياسي، دون أن تبالي بتدنيس الدين الحنيف، وهي تخوض مستنقعاته؟

وكيف يبدو الأمر حين يصبح الإسلامي السياسي في تعارضٍ وتناقضٍ مع المرجعيات الدينية؟!

الدكتاتورية والبدائل التكفيرية الإسلاموية

يتّخذ النقاش في الموقف من الأنظمة الدكتاتورية في العالم العربي، طابعًا ملتبسًا شديد التناقض، حين يدفع باتجاه التغيير وتقييم أدواته، دون اعتبارٍ للبديل السياسي والقوى المرشحة للوثوب إلى السلطة. لكنه ينطوي من جانب آخر على تبرير الدكتاتورية وإمكان التعايش معها ما دام البديل المرئي ضبابيًّا، أو يعيد إنتاج استبدادٍ آخر. ويتغافل المتساجلون عن رؤية خيارات بديلة كامنة، تتطلب البحث داخل ظاهرة الصراع، بين الدكتاتورية القائمة، والقوى الاجتماعية والسياسية صاحبة المصلحة في التغيير. وقد لا يكون يسيرًا التقاط العناصر الإيجابية في الظاهرة وهي في طور التكون والتطور، إذ تختفي ملامحها وهي جنينية، في رحم القوى المهيمنة الأكثر تنظيمًا، والأقدر على تصدر الحراك وتأطير المشهد السياسي «الثوري».

وتجربة الانتفاضة الشعبية المصرية في مرحلتها الأولى، تجسيد لهذا التناقض والالتباس. إذ تمكن تنظيم الإخوان المسلمين من استدراج

الثورة إلى مواقعه، بحكم قوة تنظيمه وانتشاره، وتخدير القوى الشعبية التي لم تمتحن صدقية شعاراته، وأساليب تعامله مع مسئولية الدولة، واحترامه لإرادة الناخبين، وقناعته بمفهوم الديمقراطية باعتبارها تتجاوز صناديق الاقتراع المجردة. كما أن التنافس الذي اقتصر في الدورة الثانية على المرشح الإخواني، والمرشح الذي يرمز في وعي الناخبين إلى النظام القديم، عمّق الالتباس لدى أغلبية المقترعين، وأوساط وشرائح واسعة من القوى الوطنية والتيار الشبابي الثوري، محرك الانتفاضة وملهمها، لصالح الإخواني الذي لم يوفر أيّ وعد أو شعار أو ضمانٍ للالتزام بروح الثورة وأهدافها ومطالب المنتفضين. وتمخض ذلك الالتباس عن إعادة إنتاج نظامٍ استبدادي النزوع، بطبائع تكفيرية للمجتمع غير الملتزم بالسمع والطّاعة للجماعة، مما شكل خطرًا داهمًا على بقاء الدولة وإلغاء للمواطنة المصرية.

ولا تخلو التجربة التونسية والليبية، من عناصر السياق الذي انقادت إليه الانتفاضة المصرية. وتتفاعل الساحة السورية المتشظية، عن حراكٍ تتفاعل فيه اتجاهات وأطراف وقوى متناقضة في التكوين والشعارات والأهداف، وتكاد التيارات الإسلاموية، التكفيرية بشكل خاص، أن تحتل مواقع متقدمة في الصراع المسلح، وتهدد، إذا ما تعدى نموها وفعاليتها إمكانية لجمها وتحجيمها، مصائر الصراع الدائر حول المستقبل الديمقراطي لسورية.

إن المنعطف الذي تجتازه دول الربيع العربي، وما تبقى من شظاياه وأشلائه، يكفي للاستدلال على أن الانطلاق من التغيير، مجردًا عن

تقييم قواه الفاعلة واتجهاتها، يمكن أن يضعف اليقظة من العواقب والتصاريف السلبية التي من شأنها إعادة إنتاج بديل استبدادي مُكيف، أيًا اتخذ من لبوس وتعهدات.

ويبدو واضحًا اليوم من رصيد التجربة المعاشة، في أكثر من بلدٍ ومنطقة، أن الإسلام السياسي، بكل اتجاهاته وميوله وطوائفه، لا فرق بين القائمين عليه، ليس بإمكانه إلَّا إنتاج نظامٍ شموليٍ طائفي، يتنكر لمفهوم الديمقراطية، بما هو عليه من تداولٍ فعليٍ للسلطة، ومصادرة إرادة الناس، وتغييب الآخر، عن المشهد السياسي. وربما يرى البعض أن اعتماد الطائفية وويلاتها، إنما هو حكرٌ على بلدان التعدد والتنوع الطائفي والمذهبي. لكن الواقع يدحض عمليًا هذا الاعتقاد، ويؤكد بأن الإسلام السياسي، في أي مجتمع أمكنه أن يتسلط أو يهيمن، يتعذر عليه الحكم خارج إطار الطائفية، ورفض وتكفير الاختلاف. ولنا في العراق ومصر والسودان وأفغانستان وغيرها من الدول التي قادتها أقدارها إلى خيار تسلط الإسلام السياسي على إرادتها، أمثلة على أنها ودون استثناء، تتميز بتمزيق نسيج المجتمع، وتقسيمه إلى معازل وكانتونات، وإفراغ المفهوم الإنساني للمواطنة من جوهر قيمه وأدواره في تحديد خياراته الحياتية ومستقبل تطوره.

ولكن بغض النظر عن هذه التناقضات التي ترتبط بعملية التغيير وإرادة الانتقال إلى الديمقراطية، فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، ومهما كانت الصعوبات، تبرير الاستكانة والقبول بالتعايش في ظل النظام الدكتاتوري، خشية من البديل. لكن ذلك يتطلب، لكي

يصبح المسار آمنًا وسالكًا، التفاعل مع قوى التغيير بيقظة، والعمل على فرزها وإعادة الاصطفاف بين صفوفها، وإن أدى ذلك أحيانًا إلى تبديد وقتٍ إضافي.

إن عملية التغيير، تعني في المحصلة النهائية، تحرير إرادة الشعب والاستجابة لتطلعاته واستشرافاته، وفكّ أي قيد من قيود القسر القيمي، تحت أي مسوغ، عن رحابة عقله وضميره.

كي لا يكون
إسلاميونا مرايا لمرسي

كان مقدرًا أن تأخذ الأمور في مصر هذا المنحى المؤسف من اعتماد العنف ضد القوى التي تصدت لإطاحة الإخواني محمد مرسي. لكن الحشد الشعبي الذي «لم يسبق له مثيل في التاريخ» كما ذكر كثيرون منهم عملاق المعلوماتية «غوغل»، والذي كان يطالب برحيل الرئيس الفاشل، أوقع ذوي النيَّات الطيبة في وهم، ربما هو في ذات الوقت من باب التمني، بإمكانية عقلنة مكتب إرشاد الإخوان، وفرملة انحداره إلى التحريض السافر على ممارسة العنف ضد الشعب المصري، ليفكر بدلًا عن ذلك باستخدام قاعدته الحزبية في عمل سياسي كثيف وصبور وفعال، لاستعادة ثقة الجماهير الشعبية التي واجهت «رئيسه» في ميادين مصر وشوارعها ونجوعها، بسلمية فاقت أي تصور حول قدرتها على الانضباط.

لكن الطبيعة التي نشأ عليها الحزب تاريخيًا، والممارسات التي ارتبطت به في مراحل مختلفة من التاريخ المصري، وفي ظل عهود

وأنظمة ورئاسات مختلفة، تؤكد أنه لا يستطيع أن يخالف العادة التي جبل عليها، كما الأهداف المشبوهة التي رسمها لنفسه.

والأحداث التي اتخذت لها مسارًا مؤسفًا على الضد من تطلعات الشعب المصري المنتفض، كشفت عما لم تتضمنه الإخفاقات العديدة من حكم مرسي. وأخطر ما افتضح من المخبوء الإخواني، مخطط قضم الدول العربية وأخونتها الواحدة بعد الأخرى، في إطار تنظيمهم الدولي الذي لم تتكشف أذرعه، ومصادر تمويلها وطبيعة امتداداتها وما رسم لكلٍ منها.

وإذا كانت طبيعة التنظيم الدولي الإخواني معروفة بوجه عام، إلّا أن العلاقات المتبادلة فيما بين بعض فروعها تظل بعيدة عن الأضواء، وهذا ما قيل عن الحزب الإسلامي العراقي الذي بدا للبعض كما لو أنه مستقل بنفسه. ولو صحّ هذا لكان دليل نضج وتفهم للطبيعة المعقدة للوضع السياسي والمجتمعي في العراق. فعراق ما بعد التغيير الذي تلا سقوط الدكتاتورية السابقة، وتكوّن على أساسٍ طائفيٍ مقيت، فرض مواجهات دامية أحيانًا على أساس الهوية، ما تزال تنذر بمخاطر كامنة تعكسها حتى الآن أزمات وإشكاليات تتفاعل في الحياة السياسية، وتهدد السلم الأهلي والوحدة الوطنية الهشة.

ومثل هذه التناقضات التي ينطوي عليها الوضع في العراق تفرض على مختلف الأحزاب والقوى، تجنب أي مقاربة مع امتدادات خارجية تنزع عنها هويتها الوطنية، وتضعف مصداقيتها في ما تطرحه من خيارات وحلول تتعلق باستحقاقات شرائح تدّعي التعبير عن مصالحها وتطلعاتها.

ومن هنا كان غريبًا على الحزب الإسلامي، الذي حاول بصيغ ربما لم تكن مباشرة، إنكار كونه امتدادًا للإخوان المسلمين أو فرعًا من فروع تنظيمهم الدولي، انحيازه ودفاعه وتبنيه لمشروع الإخوان في مصر، دون أن ينتبه إلى أنه بذلك يضع نفسه في تعارض كامل مع أكثر من ثلاثين مليون مواطن مصري طالبوا في الميادين والشوارع والنجوع برحيل حكم الإخوان المسلمين! كما أنه بذلك يسهم في إضعاف الحركات الاحتجاجية الشعبية في الأنبار ونينوى، ويجردها من طابعها التمثيلي والإرادة المعنوية لمن تعبر عنهم، أو القيمة الأخلاقية للتحرك نفسه في مواجهة حكومة عراقية منتخبة بالأكثرية العددية، بغض النظر عن القوة التمثيلية المكونية للتصويت!

إن على الحزب الإسلامي أن يتدارك هفوته بالصيغة التي يراها مناسبة. ويجدر به، كما بكل الأحزاب والكتل الأخرى، أن تنطلق في خياراتها وسياساتها وانحيازاتها، من الهم الوطني العراقي ومصالح العراقيين، وتحدد مواقفها في ضوئهما، بعيدًا عن الانحيازات الفئوية الضيقة، خصوصًا المرتبطة بامتدادات ومصالح خارج الحدود.

وعلى الحزب الإسلامي، وكل إخوان مصر، أن يعترفوا قبل فوات الأوان، بأن ما جرى في مصر لم يكن لا من حيث الشكل ولا المحتوى، انقلابًا عسكريًا، بل انتفاضة شعبية واعدة جاء التدخل العسكري ليكرس انتصارها. وهما معًا، الانتفاضة الشعبية والتدخل العسكري، تؤشران إلى «عقد» جديد بين الجيش والشعب.

الثلاثون من يونية:
مقاربة عراقية

يستمر النقاش حول تجربة انتفاضة الثلاثين من حزيران في مصر «أم الدنيا» العظيمة، ومقاربتها بأحوالنا في العراق. ويشتط السجال في كثير من اندفاعاته ليتحول إلى نكد وتقريع سلبي للذات، وبذلك يفقد من حيث الجوهر قيمته وجدواه. فليس منطقيًا إسقاط الحالة المصرية على الوضع في العراق، لا من حيث تاريخه وتضاريسه السياسية، ولا في تناقضات مجتمعه، أو عمق جذور نخبته الثقافية ومدى ارتباطها بالصراع الطبقي، ودورها التنويري في مختلف مراحل التحول. وقد يكون لهذا الدور طابعه السلبي حينما يجري توصيف الحياة السياسية في مصر، باعتبارها كانت «نخبوية» بامتياز، حتى حينما يرتبط الأمر بحال الحركة العمالية والاشتراكية، إذ يُعزى تخلفها عن الحركة الجماهيرية وعجزها عن تحقيق أهدافها، رغم نضوج الظروف الموضوعية، إلى هيمنة النخبة الثقافية عليها. والنخبة في مصر لعبت دورًا فكريًا وتنويريًا مبهرًا يكاد يتجاوز الساحة المصرية ليغطي المشهد السياسي والفكري وينير الحركات الثورية والإصلاحية في أغلبية البلدان العربية، ويتحول إلى مصدر ورافد يُغني حركاتها

وأحزابها ويثري تجربتها.

ويختلف المشهد العراقي في مراحله التأسيسية، ليشكل النقيض تمامًا. فالحركة الجماهيرية ومنابعها، كانت مصدر إلهام واستنهاضٍ للحركة الثقافية والفكرية، ومنها وبها ارتقت وتنامت وازدهرت الحياة الثقافية، وبهما تكاملت لوحة المشهد السياسي، لتخلق الحالات الثورية، والمظاهر الحداثوية، مع ما رافقها من تراجع وانتكاسٍ وتشويه.

ومن دون معرفة هذا التمايز بين الحالتين، المصرية والعراقية، تفقد أي مقاربة قيمتها ومغزاها. ويتحول المشهد العظيم لانتفاضة الشعب المصري، إلى مناسبة للمناحة والندم، وسبب إضافي لاستمراء الخيبة والاستسلام!

وستتكامل الطبيعة المتناقضة للحالتين، اذا ما أخذنا في الحسبان تضافر عاملين متناقضين في الحالة العراقية، وهما الثروة والعنف الفاشي، المتمثلان في الموارد المالية الضخمة من ريوع النفط، ودورها في تخدير أوساط نافذة في المجتمع، ورشوة شرائح منها، وممارسة اشد أشكال العمل الوحشي ضد الحركة الوطنية، والعمل الممنهج لتصفيتها جسديًا وسياسيًا، والأساليب التي يندر استخدامها في غير الأنظمة الفاشية ضد المثقفين ورواد النهضة الفكرية والحداثة الثقافية الإبداعية.

لقد بهر الشعب العراقي بجماهيره الواسعة ونخبه ومثقفيه، العالم، بما قدمه من مشاهد الكفاح والنهوض الجسور والاستعداد للتضحية والفداء، في مراحل تاريخية

المراهنة على تسلّل عدوى مصر

تتسع دائرة السجالات في مواقع التواصل الاجتماعي، بين نخبنا الثقافية ونشطاء المجتمع المدني، حول المشهد السياسي المصري وتداعياته الشعبية وصلابة الدور الذي يضطلع به الشباب والمثقفون في تعبئة الرأي العام ضد استبداد الإسلام السياسي. ويتركز جانب هام من هذه السجالات على محاولة إسقاط المشهد المصري على العراقي، والأسباب التي تعوق ذلك، دون أخذٍ في الاعتبار افتقار الواقع السياسي العراقي إلى دينامية العوامل المحركة التي تقف وراء انخراط الملايين من المصريين في الحراك الشعبي والنزول طواعية إلى الميادين والشوارع في سائر مدن ونجوع مصر العظيمة. وكذلك إغفال عوامل موضوعية وذاتية تتعلق بالتركيبة المجتمعية المصرية، التي تختلف في جانب منها، في وحدانية الانتماء الطائفي للإسلام السياسي، بينما يشهد الحال عندنا، هذا التعدد التنظيمي-السياسي، والمرجعي الأصولي.

وربما من المفيد الالتفات إلى الدور التخديري الذي لعبته ولا تزال الإمكانات المالية الضخمة، من موارد النفط، واستخدام فئات منها

فيما يُشبه الرشوة غير المباشرة لشرائح اجتماعية بعينها، وإظهار التحسن النسبي الذي طرأ على حياة المواطنين، كما لو أنه من إنجازات الحكومة، مع أن مليارات الدولارات تم إهدارها ونهبها، دون أن تغيِّر من الحالة المعيشية والأمنية لعموم الشعب، في ظل بقاء ملايين العراقيين تحت خط الفقر.

ولكن العامل الرئيس الذي مكّن الطبقة الحاكمة للإسلام السياسي، من احتواء الأزمات المتتالية وتنفيسها والقدرة على تجميد فورة غضب الجموع الشعبية، هو اعتمادها على تغذية الاستقطاب الطائفي، وشحذه والإبقاء عليه في حالة من الاستنفار، وتصريف استيائها في مواجهات مع «تآمر» يستهدف وجودها ومصدر نفوذها في الحكم، وهو استنفارٌ استطاع أن يوقع أوساطًا واسعة من القاعدة الشيعية، والمثقفين والنخب المدنية في الصدارة منهم، وهذا ما فعلته قوى الإسلام السياسي من الطرف الآخر أيضًا لتقييد إرادتها وتوجيهها نحو ما يضمن مصالحها الضيقة.

وليس دقيقًا ما يقال عن انكسار إرادة العراقيين ونفاد طاقتهم، والصحيح أن حشودًا من الأوساط الأكثر وعيًا منهم، استطاعت أن تنخرط في حراك شعبي ضد أكاذيب الحكومة ومفاسدها وعجزها عن الإيفاء بأبسط التزاماتها في توفير الخدمات والكهرباء والماء الصالح والأمن، وتخفيف البطالة المتفشية واحتضان لصوص المال العام ومواصلة نهب الدولة. لكن ما أجهض حراكها تراجُع النخب التي تصدرت المشهد، وتعثر إرادتها، واستسلام أوساط منها للوثة الطائفية، وتواطؤ آخرين في عمليات إغراء ومساومة.

وتلعب دورًا مهمًّا في تمييع الحراك الشعبي، عزلة نشاطات النخب في فعاليات يغلب عليها الطابع الثقافي أو الخدمي البسيط، وتحديد

مواقع نشاطاتها في العاصمة بعيدًا عن مواقع وجود وتجمع المواطنين، واستسهال إطلاق مبادرات تهدف لاستقطاب عشرات أو مئات، وربما لا تتحمل تلك المبادرات أكثر من ذلك. وتغيب عن هذه النخب والقوى المدنية أوضاع ومطالب الملايين من الفقراء الذين يعيشون في العشوائيات وبيوت الصفيح والعراء، يلتقطون رزقهم من مكبات زبالة بغداد والمحافظات الأخرى، ويمدون أيديهم إلى براميل القمامة للبحث عن بقايا طعام ملوث، ليعينهم وعوائلهم على البقاء أحياء.

إن صيحة الحرية لن تصل إلى الملايين المذكورة، وأكثريتهم لا يعرفون معنى «نهب المال العام» ولا يدركون مغزى الفساد المالي والإداري، كما لا يستوعبون انعكاسات «الولاية الثالثة أو الرابعة» للمالكي، ولا يفقهون المصطلحات التي تستخدمها النخب ومنظمات ونشطاء المجتمع المدني.

والملايين المهدورة كرامتها في المدن والأرياف بسبب البطالة والغلاء وما يُشبه المجاعة، تنساق بفطرتها وراء من يتعاطف مع محنتها، ويضع صياغة مفهومة لها ولأسبابها والمتسببين بها، ومن شأن الاقتراب منها، والتفاعل مع معاناتها من مواقعها، الارتقاء بمستوى استعدادها لتتفهم الارتباط العضوي بين الحرية والحفاظ على سويتها الآدمية، ولتدرك أن حياتها لن تتغير إلّا إذا عبرت هي بشكل مباشر عن معاناتها.

إن سجال النخب حول المشهد الجماهيري المصري العظيم، ومحاولة استقدام عدواه إلى مراتع إسلامنا السياسي، هو استمرار في الاستغراق في غواية «الجملة الثورية» المعزولة عن سياقها الواقعي.

ومن يعش على عدوى نجاحات الجيران يظل يحاكي ما درسناه في

كتاب القراءة القديم عن مصير الراعي وجرته.

وتظل العدوى المطلوبة من المشهد المصري، هي بالعودة إلى منابع الحراك والإرادة الشعبية، والبحث في مساماتها عمّا يعبر عن نبضها، وتحويل ذلك إلى مبادرات خلاقة تحتاج دون شك إلى الصبر والمعاناة والتضحية !

خيرت الشاطر وأخونة كردستان: أتُسلّمونَ زمامها للنفعيين من العلمانيين المرتدين!

(☆)

كاتبني قيادي مصري صديق، معاتبًا عما تبين بعد تنحية الإخواني محمد مرسي وإيداعه السجن، من تعاطف القيادة الكردستانية، وكذلك العراقية، مع النشاط الإرهابي للإخوان المسلمين في مصر، ضد إرادة الشعب المصري التي عبّر عنها في انتفاضة 30 يونيو/ حزيران الماضي. وللتأكيد على وجهة نظره، أرسل لي نص رسالة خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر، الموجهة إلى «فضيلة الأستاذ صلاح الدين محمد بهاء الدين» الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني في 12/4 من العام الماضي، ردًا على رسالة تلقاها من بهاء الدين.

وأشار الصديق المصري أيضًا إلى المظاهرة التي خرجت في كردستان دعمًا للرئيس الإخواني المعزول، وإلى وقائع مماثلة في بغداد، عبر فيها الحزب الإسلامي العراقي عن مواقف مشابهة، تعكس تنسيقًا مع الإخوان، وتدخل في إطار الحملة التي حرضّ عليها التنظيم الدولي

للإخوان المسلمين.

كان عتاب الصديق مصدره التباس في فهم الوضع في كردستان وكذلك في العراق، والخلط بين القيادة السياسية للإقليم، والأحزاب الناشطة فيه، سواء من يشارك منها في العملية السياسية والحكومة، أو من يتخذ موقعًا له في المعارضة. وكذلك الأمر في بغداد، والتشرذم الذي تعانيه الحركة السياسية والحزبية، وامتدادات ولاءاتها خارج الحدود.

(☆)

لم يكن الالتباس مهمًا، قدر خطورة ما كشفت عنه الرسالة «الإخوانية» من تنسيق سياسي وعملياتي عابر للحدود، بين التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وتنظيم كردستاني إسلامي، يدعي الانتماء للشعب الكردي والولاء لقضيته ومستقبلها، والازدواجية فيما تعكسه أدبياته، وهو يخاطب جمهوره الكردي بلغتهم الكردية ولهجاتها المحلية، من انشدادهم، إلى «تربة الوطن»، والوجه الآخر «السري» الذي تعكسه مضامين رسالة الشاطر، من انزلاق في مخططات لا علاقة لها، ليس بكردستان فحسب، بل وبالعراق أيضًا، في إطار التخطيط الإخواني الدولي، لإقصاء القيادات الكردستانية «العلمانية المرتدة» والجهاد ضد توجهاتها.

إن ما كشفته الرسالة يلقي الأضواء «على الحديث الصريح والشفاف..!» الذي وعد به خيرت الشاطر، المكلف بملف التنظيم الدولي والعلاقات مع إخوان كردستان، في أول فرصة يلتقي فيها «فضيلة بهاء الدين».

لقد كشفت التسجيلات الصوتية والمصورة، والوثائق السرية للإخوان المسلمين، وللرئيس المعزول مرسي، المخططات المرسومة لأخونة العالم العربي، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوربية، وبالاعتماد على الدعم المالي واللوجستي المباشر لمشيخة قطر وتركيا أردوغان، وليس بمعزل عن تعاطف إسرائيل التي أبرمت اتفاقًا عبر التنظيم الدولي، بتخلي محمد مرسي عن سيناء وضمها إلى غزة، لتصبح الوطن الفلسطيني البديل وتُعْلَن فيها الدولة الفلسطينية مع الشريك الإخواني «حماس» وبرعاية أمريكية مصرية، ودعم سياسي للتيار الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي.

وإحدى التهم الخطيرة الموجهة الآن إلى مرسي وخيرت الشاطر وأعضاء في مكتب الإرشاد «التخابر» مع حماس، والتفريط بالسيادة الوطنية المصرية. وهو نفس ما تكشف عنه المراسلة بين الشاطر وزعيم الاتحاد الإسلامي الكردستاني التي تضمنت بوضوح العمل والتنسيق للإطاحة بالوضع القائم، إذ يخاطب الشاطر بهاء الدين، بكلمات عربية صريحة : «هذا دوركم، وهذا يومكم،.................. فمن لقيادتها وتوجيهها إذا لم تتصدروا أنتم لذلك؟ أتسلمون زمامها للنفعيين والعلمانيين المرتدين؟».

(☆)

إن صعود تيار الإسلام السياسي في كردستان، شهد أكثر من موجة زاحفة، لا علاقة لها بما يمكن أن تتعكز عليه القيادات التي تتصدر أحزابها في كردستان. فالشعب الكردي كان دائمًا مطبوعا بالتدين السمح، البعيد عن التطرف والغلو والانغلاق. وارتباطًا بالطبيعة الفلاحية وارتباطها بالأرض ظل الفلاحون الكرد، وهم يشكلون الأغلبية

المطلقة، مشدودين إلى الإيمان بالعلاقة السببية بين معتقداتهم الدينية الإيمانية ومصادر رزقهم. ولم يتعامل الكردي بتعقيد لاهوتي، مع عقيدته الإسلامية التي ظلت في مضامينها إنسانية، متصالحة مع الأديان السماوية الأخرى، ومتفهمة للنوازع الإنسانية التي تنطلق منها القيم والأفكار والعقائد والاختلافات في الرؤى وطرق العبادة. ومن هنا يمكن ملاحظة عشرات العبادات والطرق الصوفية والمذاهب والانحيازات الملّية المتوزعة في سائر أنحاء كردستان، بملاذاتها المتوزعة في دول عديدة متجاورة.

إن أول موجة لنشوء نواة إسلام سياسي، ظلت محدودة الأثر والتأثير، بحكم عدة عوامل، كان أبرزها انشغال الكرد بنهوضهم القومي، واندماجهم مع الثورة القومية لتقرير المصير، منذ بداياتها المبكرة في أوائل القرن العشرين إلى تتويجها بثورة أيلول بقيادة البارزاني مصطفى. ولم تكن محدودية دعاوى تلك النوى، (جمع نواة)، بمعزلٍ عن رفض التطرف والتشظي اللذين يقترنان بتسييس الدين، وإخضاعه لمرجعيات سياسية، معروفة بانحيازتها الدنيوية، ومطامعها السلطوية، وانكشاف تسخيرها الدين لهذا الغرض. ومن بين أسباب عدم جاذبية تلك النوى الإسلاموية، «تمييعها» للمطامح والأهداف القومية العادلة للكرد، في إطار «وحدة المسلمين»، وهو ما يعني في الجوهر، إخضاع ما هو «جزئي» أي القضية القومية، إلى ما هو «كلي» أي توحيد المسلمين، وهو ما يستبطن إعادة الخلافة الإسلامية التي يندمج فيها «الكل» في بوتقة «الوحدانية الإسلامية»!

لكن الموجة الأخطر، التي كانت «حاملة نهوض» التيار الإسلامي في كردستان، ارتبطت بالصراع السياسي الذي تفجر في كردستان، وأدى إلى «قتال الأخوة» المؤسف، وتمخض، من جملة ما تمخض عنه،

عن التشجيع والاحتضان المتبادل من قبل طرفي الصراع للتنظيمات الإسلاموية، وإغداق الدعم السخي عليها، ومساعدتها لاحقًا في إيجاد ملاذات حاضنة على طرفي الحدود.

(☆)

وبغض النظر عن سلامة نيات دعاة التيار الإسلامي، وقناعاتهم بأن الإسلام في حاجة إلى انخراطهم في تجديد الدعوة له ولقيمه، فإن مجرد «تعدد الأصول الفكرية والعقائدية» وتعدد تنظيمات التيار الإسلامي السياسي، ومناكفاتها، يُظهر مدى جدية الهدف الذي تريد الوصول إليه، من رفعة الدين الإسلامي وتوسيع دوائر نشر قيمه، وإحياء أصوله التي تتوافق مع مستوى تطور وعي المسلم والمجتمعات الإسلامية، والتفاوت فيما بينها من حيث الثروة والموقع والدور السياسي في محيطها الضيق أو الدولي الواسع. ويكفي للاستدلال على ذلك، المقارنة بين تركيا ومصر وقطر في منطقتنا، وإندونسيا وأفغانستان وماليزيا في منطقة أبعد.

والمفارقة في تناقض الإسلام السياسي، بوجه عام وفي كردستان كمثل ملموس، ينعكس في «تشطيره» للمجتمع المسلم نفسه. والحزب الإسلامي، أو الجماعة الإسلامية، تضع نفسها في موقع القيّم «الديني» ومصدر الصواب والخطأ، في كل ما يرتبط بالاعتقاد الإيماني وشعائره وطقوسه. وهو إذ يقرن الإسلام بحزبه وجماعته، وكأنه ينزعها عن باقي المسلمين حتى المتدينين منهم المتمسكين بشعائره، المواظبين على أداء فروضه في أوقاتها، فإنما يضيّق من مساحة الدين وإعداد المسلمين، فالإسلام في نظرهم، وهذا ما تكشفه رسالة الشاطر لبهاء الدين، يرى غيرهم «علمانيين مرتدين»، وبهذا المنطق «المنعدم» يستل

منهم دينهم، كما لو أنه صاحب الأمر في ذلك.

إن الإسلام السياسي، الذي يفرض نفسه قيّمًا ومرجعًا، يلحق التشوه بالدين ويعرض بقيمه السامية ويخضعها لنوازعه «الدنيوية وتوجهاته السياسية» حتى وإن اقتضى منه ذلك تحريف أصوله ومرتكزاته. وتكفي الإشارة إلى ما قاله مرشد الإخوان المسلمين في رابعة العدوية، وهو يؤكد ما وصفه بمشروعية الدعوة لعودة مرسي، من «أن التشكيك بمشروعية عودة مرسي إلى رئاسة مصر، إنما هو أشد وقعا من هدم الكعبة حجرًا حجرًا»، وهو ما ردده داعية سلفي قيادي أخرق بالقول «أن التشكيك بشرعية مرسي تشكيك بوجود الله!».

إن وظيفة الإسلام السياسي، بغض النظر عن دوافعه ومكنونات قادته، تتمثل في تقسيم المجتمع المسلم إلى مؤمنين وغير مؤمنين، أو مسلمين وزنادقة، حتى وإن لم يجاهروا بذلك. ومن جانبٍ آخر، يتحول التيار إلى عامل تشويش لوعي المسلم البسيط، الأمي خصوصًا، الذي يعرف الإسلام بضميره، وبكليّته العرفانية، وبوحدة الخالق، وبشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فَيُدخِلُ في وعيه تفسيراته «المُسيّسة» وإسقاطاته المعزولة عن بيئته الدينية المحدودة، ويُخضعه لغسيل دماغ، يُغذي فيه التطرف والنفور حتى من مسلم يختلف معه في التفسير، وتحديد موجبات فرائض الإسلام.

(☆)

لا تكفي صيانة الإسلام من منابت ودعوات تطرفه وحرفه عن منهجه المتسامح، والحؤول دون إخضاعه للدوافع السياسية، وتوظيفه لتفكيك المجتمع وتشطيره، تراتبيًا، وفقًا لتقييم «إيمانه». لأن الشهادة باللسان أمارة القبول بالإسلام، وغير ذلك، من سرائر الضمير، والعلاقة بين

المؤمن ومعبوده، ولا وصي عليه في ذلك.

إن العراق، الطائفي بحكم هيمنة أحزاب الإسلام السياسي عليه، أطاح بكل فرصة لتنميته وإعماره ونهوضه واستقراره وتكريس دولة المؤسسات والحريات والمواطنة الحرة المتساوية فيه، ولا يمكن أن يتحقق ذلك، وفقًا للتجربة المعاشة منذ عشر سنوات، من دون تحريم تسييس الدين وتديين السياسة، وبشكل أوضح منع تشكيل الأحزاب على أساس ديني، وبالتالي، مذهبي وطائفي.

إن تشطير المجتمع الكردستاني المتعدد والمتنوع، والإخلال بوحدته القومية على أساس ديني أولًا، ثم وفقًا لمقاسات تيار الإسلام السياسي، يلحق أضرارًا بالغة بمصالحه وتوجهاته ومطامحه القومية الكامنة، وبتشوفه الدائم لاكتشاف ذاته.

والإسلام السياسي، كما يؤكد التخاطب بين الإخواني المصري والإخواني الكردي، ينطوي على إنذار مبكر على أن ولاء تيار «الإخوان الكردي» ليس لكردستان، وإنما لدولة «الخلافة» التي لن يجد فيها الكرد ذاتهم ومقدراتهم وهوياتهم وحقوقهم الإنسانية.

(☆)

إن مأزق فضيلة السيد بهاء الدين، وكل أطراف التيار الإسلامي في كردستان، وكذلك في العراق، وانشدادهم إلى مرجعية دولية، وامتداد خارج الحدود، لا ترفعه اعتذاراتهم عن ذلك، وسيكون عليهم اتخاذ خطوات عملية ملموسة لفك ارتباطهم، إلا بوطنهم، بل إنها فرصة أيضًا للقوى الكردستانية كلها لدرء تقسيم المجتمع الكردستاني، والحيلولة دون شقاقه وتشرذمه، عبر فصل المسجد عن السياسة، وتحريم

الإساءة للدين بتسييسه.

وفي هذا السياق، يتطلب أن تبادر أحزاب الإسلام السياسي وتجمعاته، إلى الكشف عن نواياها الحقيقية، وولاءاتها، ومدى ارتباطها بمشاريع ومخططات تستهدف وحدة وسيادة ومستقبل الوطن والشعب. كما أن قيادة الإقليم وكل من صنفهم خيرت الشاطر، وبهاء الدين، بأنهم «نفعيون، علمانيون، مرتدون»، مطالبة بأن تتعامل مع «ظاهرة التخابر» تحت أي مسمىً، كما هو ملموس في حالة السيد بهاء الدين وحزبه، مع تنظيم أو امتداد خارجي، بوصفه عملا يستهدف كردستان وشعبها وقضيته ومستقبله، كما ينطبق ذلك على العراق وتياراته الإسلامية وامتداداتها خارج الحدود.

ولا بد من التأكيد، بلا لبس، أن الدين لله، وسيظل لله، إلى ما شاء الله، وأن الوطن لأبنائه، دون تمييزٍ على أساس الدين والجنس واللون والاعتقاد.

مرسي.. سنة اختطاف مصر

ما يجري في مصر منذ خلع الرئيس الإخواني الإسلاموي، حدث يتجاوز بكل المعايير والمعاني، أم الدنيا، مصر. فالهبّة الجماهيرية التي أجبرت الرئيس الأسبق حسني مبارك على التنحي، قدمت نموذجًا في مواجهة النظام الشمولي الذي يتحدى إرادة الشعب ويصر على مصادرة قراره. والانتقالات المتسارعة التي أعقبت ذلك، من حكم العسكر، ثم تمرير الانتخابات الرئاسية قبل إقرار الدستور والاستفتاء عليه، وما تمخض عنها من انتخاب رئيس إخواني، هي نموذج آخر لغياب الوعي العام، في لحظة تحول تختلط فيها الأوراق، وتضيع المقاييس، ويصبح التخبط في اتخاذ المواقف خارج السياقات الطبيعية، سيد الموقف.

في التجربة المصرية التي قادت الشعب على غفلة منه أو بفعل تناقضات ملتبسة، إلى تسليم الدولة العميقة إلى رئيس إخواني، اختار مرسي فور أدائه القسم الرئاسي، أن يكون رئيس جماعة وعشيرة و«أهل» بدلاً من رئيس لدولة عظيمة مثل مصر، تحمل في وجدانها سبعة آلاف سنة من الإرث الحضاري، وتحتل موقع القلب في العالم العربي

والإسلامي، متوهمًا مع جماعته ومكتب إرشادها، أنه بذلك يستطيع إطفاء جذوتها، وتطويع دولتها العميقة، بتقاليدها وتنوعها الثقافي وإسلامها الوسطي، ممثلًا بالأزهر الشريف ومشيخته العقلانية، إلى موطئ قدم ووثوب للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ينفذ أجندته المريبة ومخططاته التي انكشفت على تداخل وتواطؤ، مع المخطط الأمريكي الإسرائيلي لترويض العالم العربي والإسلامي، وإخضاعهما لمصالحهما، بدءًا بتصفية القضية الفلسطينية، من خلال «تلزيمها» لإخوان غزة «حماس».

كل ذلك الذي جرى من لحظة تَجمُّع القوى ونهوضها لإسقاط نظام مبارك، مرورًا بالمرحلة الانتقالية للعسكر، وصولًا لتنصيب مرسي رئيسًا، في كفة، ووقائع العام الذي تذاكى فيه لتدمير قوى الدولة المصرية، اقتصادًا ونسيجًا اجتماعيًا وفنًا واستقرارًا امنيًا وسياحة، رئيس الجماعة محمد مرسي، مستبيحًا بذلك روحها، للعودة بها إلى ظلمات القرون الوسطى، إن لم يكن لمتاهات الجاهلية الأولى... في كفة أخرى.

لقد حاول مكتب الإرشاد وقادته المتوارون خلف كواليس مركزهم الرئيسي العلني في «المقطم» وعبر رئيسهم في الاتحادية، تصفية كل أركان الدولة المصرية الراسخة. وبدلًا من استرضاء طرف من المعارضة واستدراجه للعمل معهم، بإظهار استعداد فعلي لتطمينه سياسيًا، أو كسب ود أوساط شعبية، بتحقيق تطلعاتها المتواضعة التي لا تتجاوز رغيف الخبز النظيف، دخل مرسي في صراع مفتوح على كل الجبهات، لم يوفر فيه حتى أقرب حلفائه في التيار الإسلامي، السلفي. وأثار حفيظة مختلف الأوساط والجبهات، فاستهدف القضاء والقضاة والمثقفين، كتابا وفنانين وسينمائيين، واستفز الشباب والنساء، وفتح

نيرانا سلفية على الأقباط والملل الأخرى، وجرد مذاهب وعقائد من الحصانة الدستورية، وانتهى إلى تعبئة الأغلبية المطلقة من المصريين الكادحين والفلاحين وذوي الدخول المحدودة، ضده، بما اتخذ من تدابير اقتصادية تضمنت زيادة أسعار، وإفراغ السوق من المواد الحيوية الأساسية، ومن المحروقات والبنزين، التي هربها إلى غزة، أملًا في تقوية مواقع حماس في مواجهة السلطة الوطنية الفلسطينية!

لكن مقتل مرسي وإخوانه تحدد حين أصابهم الغرور والوهم، بأنهم في حلٍ من خطوات تدريجية لاستباحة الدولة والاستيلاء على مفاصلها الحيوية، فراح الرئيس المخلوع يصدر الفرمانات المتتالية، ليفرغ الدولة ممن لا يرى فيهم موالين للإخوان، ويضع في مواقعهم إخوانا وموالين على المكشوف، وتمدد ليُخضَع الأجهزة الأمنية والجيش تحت رقابة حزبه وفي دائرة نفوذ الجماعة مباشرة.

لم يدُر في خلد محمد مرسي وجماعته وعشيرته، أن الشعب المصري بلغ سن الرشد السياسي، وامتلك ناصية الحكمة والمعرفة في كل ما يتعلق بإرادته وسبل التحكم فيها ومواجهة الحاكم الذي يتطاول عليها. لم يدرك مكتب الإرشاد، وربما السفيرة الأمريكية نفسها، أن الوعي الجمعي المصري تجاوز كل توقعاتهم، وتغلغل التذمر والنفور من الرئيس وجماعته حدًا يصبح فيه الخروج بعشرات الملايين لإسقاطه، ممكنًا عبر مبادرة مباركة من شباب «تمرد» الذي أمكن من خلاله جمع ما يزيد عن عشرين مليون من التواقيع المطالبة برحيل مرسي، تمهيدًا لانتفاضة 30 يونيو «حزيران» المليونية التي فاضت بجموعها شوارع وميادين وحواري مصر، حتى قيل إنها مظاهرات جماهيرية لم يشهد التاريخ مثيلًا لها!

نسي مرسي دروس التاريخ، القريب منه قبل البعيد، الذي جاء به إلى رئاسة أم الدنيا، لأن لسان حاله وجماعته التي وصلت إلى قصر الاتحادية، كان يضمر مفهوما مستحدثا في العراق «أخذناها ولن نعطيها»، وعلى رقاب الشعب المصري! بفعل مصادفات تاريخية وظروف معقدة وملتبسة، وضعف دراية ببواطن الأمور من جماعات وأوساط وطنية وشبابية، جعلها ترى في انتخاب محمد مرسي الإخواني، خيارًا يتيح إمكانية بناء ديمقراطية ودولة مدنية!

سقط مرسي، وانهار حلم التنظيم الدولي للإخوان، تحت وقع الوهم القاتل في مواجهة نهوض جماهيري غامر.

«ماننطيها»..!

فمتى يتعلم الدرس، السلطان المتغطرس بلا مسوغ، صاحب «ماننطيها» العراقي، بالمصادفة!

من حلم الخلود في الرئاسة إلى قاعات المحاكم

لا المنجمون، ولا منظرو السياسة، ولا المهتمون بالدراسات المستقبلية كانوا يحسبون هذا المصير الذي انتهى إليه في غضون أسابيع اثنان من دكتاتوريي العرب، فيما يقف زملاء آخرون لهم في طابور الجحيم ينتظرون مصائر لا تزال مجهولة.

أكثر من ربع قرن على الكرسي الأول في تونس ومصر، وليس بأقل من هذا الربع على كراسٍ متقدمة في إدارة الدولتين، عسكريًّا وحكوميًّا واستخباريًّا، سنوات وعقود طويلة، انسحقت خلالها ملايين تحت وطأة الجوع والحرمان والقمع، ومات آلاف في سجون علنية وسرية، ونفيت آلاف أخرى في أصقاع المعمورة.. والرجلان على كرسييهما.

لم يتخيل بن علي، ولا مبارك هذه النهاية التي لم تكن في حسبان أقرب المقربين ولا أبعد الأبعدين، ولم يعتد العرب ولم يألفوا مثل هذه الطريقة المباغتة في التغيير والثورة، ولم تعتد السلطات على هذا الأسلوب في مغادرة كرسي الحكم، لغة الانقلابات ومحاصرة القصر الجمهوري أو الملكي واحتلال مبنى الإذاعة ومصرع الحاكم

هي النهاية الأكثر مأساوية التي يتحسب لها الطغاة، وسوى هذا فإن الموت على السرير آخر ما يفكر فيه هؤلاء الذين صوّر لهم طول مكوثهم على الكراسي أنهم خالدون فيها، وقد يجاملون الأقدار بالدعاء الذي ألصق وراء صفة كل منهم (حفظه الله ورعاه) ليزدادوا اطمئنانا على اطمئنانهم الواثق بالخلود والبقاء.

كل ميزانيات الدول وكل جهودها الاستخبارية والعسكرية والأمنية والسياسية تذهب إلى العمل على درء مواجهة المصير الأسوأ (الموت بانقلاب عسكري وخسارة الحكم والدنيا)، وكان للعمل من أجل هذا أن المجال مسموح لقوى الأمن والمخابرات لاعتقال الناس وتغييبهم في السجون لسنوات وعقود لمجرد الشبهة والظن، وإلا فإن الموت هو مصير من يثبت أنه تجرأ وفكر بما لا ينبغي حتى مجرد التفكير فيه، تغيير السلطة أو الانقلاب عليها.

لكن الانقلاب جاء، خارج كل التوقعات التي رصدت لها الميزانيات والجهود والمؤسسات.

كانت مفاجأة، وكانت المفاجأة الأخرى أن يسمح للطاغيتين، مبارك وبن علي بمغادرة السلطة بهدوء، اختار معه بن علي طائرة لتقله إلى المملكة العربية السعودية، بينما آثر مبارك البقاء في شرم الشيخ، قريبًا من مجد مضاع وسلطة ذهبت لينام على تخوم آخر قمة كان قد ترأسها قبل أسابيع في المنتجع السياحي الأجمل في مصر.

الحياة خارج السلطة التي أدمنها الرجلان لم تكن يسيرة، لم يفكرا بكتابة مذكرات، بالتأكيد أن حلم العودة إلى السلطة بانقلاب يدبره المتروكون في القاهرة وتونس من الأتباع هو الأكثر هيمنة على مخيلة الرئيسين اللذين كانت حياتهما على كرسي السلطة عملًا وسعيًا لتفادي

الانقلاب الذي جاء بهما إلى حكم مصر وتونس، لم يفكرا بقضاء آخر العمر بهدوء وسكينة وراحة بال، هجمت عليهما الأمراض التي كانت تخشى الاقتراب من جسديهما الرئاسيين، وانشغلت العائلتان الطريدتان بالصراع وتبادل اللوم والتقريع، وربما بالتآمر على بعضهم للظفر بالمليارات التي تسربت من خزينة أفقر شعبين عربيين ماديًا، ولكن من أغنى الشعوب روحيًا وثقافيًا ومعنويًا.

لكن الكارثة التي كانت هي الأخرى خارج الحسابات والتوقعات هي كارثة السجن والمحاكمات العلنية التي طالت الرئيسين المخلوعين المتهمين بقضايا فساد مالي وإداري وسوء استغلال السلطة، وبإطلاق أوامر بالقتل وتصفية الخصوم وسوى هذا مما يمكن أن تكشف عنه الأيام المقبلة.

الضغوط تزداد في تونس لجلب بن علي ومحاكمته، بينما نجحت ضغوط المصريين في وضع مبارك وأفراد أسرته على لائحة الاتهام وأمام محققي القضاء المصري، وقد يجد مبارك ملاذه الأخير في المرض وانتظار الموت على سرير مستشفى عسكري لينقذه من المثول أمام قاض مصري، لكن الأولاد في الحبس على ذمة التحقيق وسط جوقة من المقربين الذين لفهم الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، وكلهم ينتظرون مصائرهم أمام القضاء.

تقاليد التاريخ القديم والعصور الوسيطة هي ما جعلت دراما شكسبير تنتهي دائما بالموت والقتل وسيول الدم على المسرح، هذه الدراما لم يسعفها تاريخها لتصور المصير الفجائعي الذي انتهى إليه رئيسان عربيان سبقا آخرين ينتظرون نهايات غامضة.

يخاطب العقيد الليبي شعبه المنتفض: من أنتم يا جرذان؟ أنا

القائد.. وقبله كان صدام وفي قاعة محاكمته لم يستطع أن يتخيل أن قاضيًا عراقيًّا يقول له: اسكت لا تتكلم حتى آذن لك.. وبين الاثنين كان مبارك في أول أيام التظاهرات المصرية يقول: ما عليش شوية عيال!!

ومن القذافي إلى مبارك إلى عقيد اليمن، كان الجميع يقولون عن التظاهرات إنها خروج على الشرعية، ونسي جميعهم أنهم يتحدثون عن شرعية كانت قد ديست بأحذيتهم وأحذية جنودهم حين جاءوا بانقلابات عسكر إلى سلطة مغتصبة ليحيوا على وهم الخلود بهذه السلطة، لقد أرادوا نيل الخلود من خلال إعداد أولادهم لحكم لا ينبغي له أن يخرج عن هذه السلالة بدمها الأزرق.. لكنهم بهذا دمروا السلطة ودمروا بلدانهم ودمروا مصائرهم ومصائر أولادهم وعائلاتهم، مثلما فعل صدام الذي مزق البلد والعائلة وانتهت بناته كل منهن تحت سماء غير سماء أمهن وأخواتهن.

يا لهؤلاء الحكام الذين لا يتعظون، وإلّا كيف نفسر هذا الجنون الذي مضى فيه عقيدا ليبيا واليمن، وأمام أنظارهما مصائر بن علي ومبارك وقبلهم جميعًا صدام.

لقد أراد الجميع إعداد أسر ملكية، فانتهوا إلى إعداد أولاد مجرمين تطاردهم لعنات شعوبهم، ويتربص بكل من هؤلاء الأولاد النزقين الموت أو الحبس.

فهل ثمة من يتعظ؟

مبارك في قفص الاتهام:
بين محاكمتين.. دلالات وتداعيات!

أخيرًا انتهى مستبدٌّ آخر إلى قفص الاتهام ليحاكم علنًا، ويُعرض على شاشات الفضائيات مجانًا، بعد أن قررت النايل سات إعفاء الناقلين من رسوم النقل. ولكن حسني مبارك، خلافًا لصدام حسين، أدخل إلى قفص الاتهام على نقالة، وقد بدا في حالة وهن صحي لا شماتة يستدعيها.

المشهد بدا للمرة الثانية، بعد محاكمة صدام حسين، في هذا العقد المستنير بالحرية، شديد الغرابة على من عاشوا طوال حياتهم في ظل تسلط الأنظمة الاستبدادية، وأكثر مدعاة للدهشة بالنسبة للشعب المصري، الذي لم يشهد مثل هذه الواقعة على مدار تاريخه الذي ابتلي به بطغاة ومتجبرين وفراعنة، بل ربما لم يتعرف هذا الشعب الطيب والعظيم على سير المحاكمات ووقائعها إلا في الأفلام والمسرحيات الكوميدية، وهذا ما دفع أوساطًا واسعة منه إلى تخيّلات مفترضة حول تهريب مبارك ونجليه، واستحضار بدلاء عنهم، حتى أن البعض طلب إجراء فحص DNA على «الرئيس المتهم».

بالنسبة لي، ظللت طوال عمري أعيش مع أمل تحولٍ دراماتيكي في سير العدالة والقضاء، يعيد الاعتبار للإنسان كقيمة بحد ذاتها، تستحق المراعاة والإنصاف والمساواة أمام القانون دون اعتبارٍ للمكانة والجاه والمال والسلطة، وأن أعيش لحظات تداول السلطة في ظل نظام ديمقراطي، يفيض بالعدالة ويستند إلى المواطنة وحدها دون اعتبارٍ لأي انتماءٍ فرعي أو استقواءٍ بباطل متلفعٍ بالخديعة أيًا كان منشؤها.

لا أدَّعي أن المشهد الحالي في وطننا حقق الأمل الذي ظل مدفونًا في ضمائرنا، نحن أبناء جيل الخيبات، فالفظاعات التي تكرسها التعديات على المواطنين (هل في العدالة والديمقراطية ما يفرق بين الاستبداد الشامل والخرق المحدود لحقوق الإنسان والتجاوز على آدميته؟) واستباحة الكرامات تحت مختلف التسميات والشعارات في ساحة التحرير وأقبية الاستخبارات وغيرها، والأكاذيب المتواصلة حول خدمة الوطن والمواطن، أو الملة والمذهب والدين، كلها قرائن حول استمرار ارتهان الأمل لصيغة مكيفةٍ من الاستبداد والتسلط واغتيال الحرية.

وفي كل الأحوال، فإن مشهد الحكام الطغاة وهم في قفص الاتهام، يستثير الأمل ويضيّق من فسحة التشاؤم، ما دام الزخم الشعبي المُستَثار بالمشهد الدراماتيكي قد تحول إلى قوة دفعٍ يراكم السخط المخبوء، ويلاحق بها المستبدين والفاسدين، ويرفضُ الاستكانة والاستسلام، ويستعصي على الوعود الخادعة والتسويفات السياسية التي تسعى لإعادة إنتاج أنماط مكيفة من التسلط ومصادرة الإرادة العامة.

ولكن ما راعني واستفزني في مشهد محاكمة محمد حسني مبارك، هذا القدر من الوقاحة التي بدت في إظهار المحاكمة باعتبارها سابقة تاريخية في الاقتصاص العادل من الحكام الطغاة، وما يمكن أن يتداعى عنها من قيمٍ ردعيةٍ لمن تبقى من المستبدين، وكأن صدام حسين

وأعوانه، لم يكونوا سوى نماذج للبطولة القومية المغدورة، كما حفلت بها الصحافة والأوساط القومانية والطائفية من ادعاءات في التعامل مع محاكمته وإعدامه. ومن يتابع وسائل الإعلام المصرية والعربية، «ولم أتوفر على مواقف عراقيين من هذا النمط» سيرى وجوه أشباه رجال ممن أقاموا الدنيا ولم يقعدوها طوال فترة محاكمة الدكتاتور الجلاد صدام وزبانيته، والذين اعتبروا ما يجري لذلك الدكتاتور انتكاسة وانهيارًا للقيم العربية والإسلامية الأصيلة التي تحّرم «إذلال أولي الأمر»، في حين تراهم اليوم يهللون ويبتهجون بمشهد مبارك وهو في قفص الاتهام.

لا خلاف حول القيمة السياسية والمعنوية لمحاكمة حسني مبارك، بعد ثلاثة عقود من المكابرة والتسلط وتكريس الحكم المطلق والغلو في الاستخفاف بإرادة الشعب المصري، حد العمل على التمهيد لخلافة نجله جمال. وتتضاعف أهمية هذا الحدث كونها تتحقق في مصر العظيمة «أم الدنيا»، وهو ما سيترك تأثيرًا عاصفًا على تطور الأوضاع في البلاد العربية، إذا ما سارت الأمور في اتجاه تعزيز الحياة الديمقراطية، وتكريس دولة القانون والحريات، الدولة المدنية القادرة وحدها على رعاية كل المصريين دون استثناء، وخلق بيئة تعايش مشترك لهم جميعًا، وتحقيق التنوع في إطار الوحدة الوطنية.

لكن مشهد محاكمة مبارك يذّكر بمشهد صدام حسين في قفص الاتهام، وبين المشهدين وقائع تثير التساؤل وتدين قوى وأوساطا تبدي أقصى الحماسة لمحاكمة مبارك.

ما فعله حسني مبارك لا يحتاج إلى تسجيل وتذكير، وإحدى الوقائع الدامغة التي سيحاكم عليها، اتهامه بالإيعاز لوزير داخليته بإطلاق النار على المتظاهرين وقتلهم، وقد سقط جراء هذا العمل الوحشي

مئات المواطنين، كما أن الادعاء العام يتهمه وولديه بتبديد المال العام، وتلقي العمولات وإمرار الصفقات على حساب مصالح الدولة، وثمة تهم أخرى متنوعة يستحق عليها العقاب العادل وفقًا للقانون.

ولنتوقف، عند بعض ما فعله صدام حسين، دون أي تداعيات تسعى للتخفيف من جرائم مبارك.

قاد صدام العراق إلى ثلاثة حروب ضد جيران، مما أدى إلى قتل مئات الآلاف وأضعافهم من الجرحى والمعاقين، ودمر البنية التحتية للبلاد، وبدد كل احتياطي الخزانة العراقية ووضع العراق تحت طائلة المديونية التي ما زلنا ندفع فواتيرها المجحفة. وفي حروبه الداخلية التي لم تنقطع أباد في أنفاله أكثر من ثلاثة وثلاثين ألف مواطن كردي وطمرهم في مقابر جماعية وزعها في أنحاء مختلفة من البلاد. وأزهق أرواح عشرات الآلاف في قمع انتفاضة آذار، وملأ السجون والمعتقلات بخيرة بنات وأبناء العراق، واستشهد في التعذيب منهم عشرات الآلاف

وماذا أيضًا..؟!

فلماذا استكثر الإخوان المسلمون والإسلاميون والعربجية على شعبنا محاكمة الطاغية، وجرائمه تكاد تفوق جرائم دستة من الحكام العرب!

أية مقارنة مضحكة هذه التي تقام بين المحاكمتين والتي تجعل من محاكمة مبارك كمستبد، شاهدًا على عصرٍ واعدٍ بالأمل بالعدالة، بينما ترى في محاكمة صدام حسين محنة للعرب والمسلمين، كما ينظر إلى المحاكمتين من هم على شاكلة الإخوان المسلمين والعروبجية المعروفين ومن المتباكين عندنا على متورطين، مثل وزير الداخلية المصري «العادلي» كانوا قد استباحوا دماء الآلاف من أبناء شعبنا، يرون في إعدامهم على جرائمهم «نكسة وطنية» لأنهم كانوا يقومون

بواجبهم العسكري والمخابراتي؟

السؤال يستحق المراجعة، من البعض ممن لا زالوا يستعذبون مرارة الماضي، لكن المراجعة تشمل الذين لا يتعظون، ولا يجدون فيما يدور من حولنا، من تهاوي الحكم الفردي والاستبداد ما يعينهم على البحث عن سواء السبيل والاعتماد على قيم ومبادئ الديمقراطية أسلوبًا للحكم.

ولعل رؤيا مستبدٍ مثل الحجاج تفيد في توصيف المشهد العربي الراهن ومقبل الأيام..حينما قال ذلك الطاغية:

«أرى رؤوسًا أينعت وحان قطافها وإنّي لصاحبها».

ولكن الرؤوس اليوم رؤوس طغاة متجبرين وليست رؤوس أبناء شعب مسكين مبتلى بأولئك الطغاة.

القضاء المصري وقدر الشعب العراقي . . !

بعد بضعة شهور فقط من تولّي الإخواني محمد مرسي الرئاسة المصرية، تكشّف على حقيقته بوصفه رئيسًا لعشيرته «الإخوانية» كما رددت المظاهرات الجماهيرية التي تحتشد في ميدان التحرير وميادين كثيرة في محافظات مصر، بعد أن انقلب على وعوده الانتخابية وانحاز كليًا إلى الأجندة السرية للإخوان لاغتصاب السلطة والاستيلاء على الدولة «العميقة».

ما الذي فعله مرسي لينتفض عليه القضاء المصري بكل أركانه، ولتخرج محتجةً مختلف شرائح المجتمع المصري إلى ميادين البلاد الفسيحة؟ وما الذي أغاظ المستشارين والمساعدين ورؤساء مؤسسات حكومية فتقدموا باستقالاتهم احتجاجًا غير ما سماه الجميع نهج مرسي التسلطي ونزوعه نحو بسط ديكتاتوريته «وتغوله» على القضاء والشرعية؟

وقبل أن نسلط الضوء على «التجاوزات» الخطيرة لمرسي وانتهاكاته الفظّة للقانون والدستور، لا بد من الإشارة إلى أن مطالب الشارع

المنتفض والمجتمع المأسور بدأت بمطلب إلغاء إعلان الرئيس الدستوري، وانتهت بسبب تمنعه وتسويفه، إلى رفع سقف المطالب إلى شعار «ارحل»!

مرسي الرئيس المنتخب، وليس «المكلف» كحال «المالكي» أصدر إعلانًا دستوريًا، «حصَّن» قراراته السابقة واللاحقة من القضاء، أي حصنها من الإلغاء، وبمعنىً أدق، جرد القضاء من مسؤوليته، وانتهك حرماته وسلب صلاحياته واستقلاليته. وقد اعتبر الشعب المصري الإعلان الرئاسي «منعدمًا» أي كأنه لم يكن و«تغولًا» يمهد لفرض دكتاتورية «بلبوس إسلاموية» وتتويجًا لفرعون جديد. ومما زاد الطين بلّة ما أقدم عليه الرئيس من تحايل، كما أكد فقهاء القانون والدستور، على الرأي العام بوضع الشعب المصري أمام خيارين، كلاهما سمٌّ زعاف، إمَّا التعايش مع الإعلان الدستوري، أو الاستفتاء على الدستور المختل الذي وضعته «الجمعية التأسيسية» ذات الأغلبية المطلقة من أنصار الرئيس، من إخوان مسلمين وسلفيين ومن جماعات الإسلام السياسي الأخرى، التي «سلقت» مسودة الدستور حسب المعترضين بالتصويت على موادها التي تزيد على مئتي مادة بين ليلة وضحاها واستغرق التصويت على كل مادة ثلاث دقائق لا غير.

الغضب الجماهيري على الإخوان والسلفيين يتواصل رغم الترقيعات التي أدخلها الرئيس على إعلانه الدستوري واستبداله بإعلان جديد، يفرض على الشعب المصري قبول الاستفتاء على الدستور بعد أقل من أسبوعين دون أن يطلع عليه! وقد يتصاعد الاحتجاج ليتحول جديًا إلى المطالبة برحيل مرسي، وهو شعارٌ تردد في أنحاء مصر المنتفضة.

هذا ما فعله الرئيس المنتخب محمد مرسي، ليشكل بفعلته هذه استفزازًا لا مثيل له للشعب وللنخبة وللأحزاب والقوى الحية، دون

استثناء، سوى تيار الإسلام السياسي، ويفجر المكبوت من الاحتجاج والنقمة والغضب.

كانت هذه حال مصر حيث تصاعدت الاحتجاجات في كل صوب، وتحولت إلى مطالبة لا رجعة فيها برحيل الرئيس مرسي وطي صفحة الإخوان المسلمين.

ولكن ما الحال في العراق الجريح الذي تحرر بفعل عمل عسكري أجنبي، وأعيد بناؤه المنقوص على أشلاء النظام المنهار، وعلى قاعدة دستورٍ توافقي «حمّال أوجه» وتوافقاتٍ واتفاقياتٍ؟

وكيف تدار فيه الدولة غير المكتملة، ويجري التعامل مع أقدار الناس المغلوبين على أمرهم؟ وما الضوابط التي تتحكم في سلوك الحاكم «غير المنتخب»؟ وما الأهواء التي تتلبسه وهو يتصرف بلا رادعٍ أو وازعٍ أو التزامٍ بالدستور وخلافه؟

والتساؤل الأهم الذي بات كابوسًا يرهق ضمائر الذين يرون فيما يجري تجاوزًا على كل تضحيات شعبنا، يختزل كل قسوة المرارات من الواقع الأليم الذي يتلظى بسياطه الموجعة المواطنون المكشوفة ظهورهم: ما الذي ينتظره الشعب العراقي بنخبه ومثقفيه وأحزابه وكتله البرلمانية من استفزازٍ لمشاعرهم وحرياتهم وكرامتهم و«دستورهم» لكي يحولوا الألم والمرارة إلى احتجاجٍ ورفضٍ لاستدراجهم إلى دكتاتورية يمكن التنبؤ بفصولها منذ الآن بالمقارنة مع النهج والسلوك والتدابير والتصريحات التي تشي كلها بتغوّلٍ وتغطرسٍ وادعاءٍ وهوسٍ بكرسي السلطة حد التهديد بتحريك الجيوش وتمزيق نسيج المجتمع العراقي؟

لقد تجاوز السيد نوري المالكي المُعين «بشق الأنفس» كل الخطوط

الحمراء، وهو يطلق صيحات الحرب بين مكونات الشعب العراقي، ويتصرف كحاكم مطلق في استحداث فرقٍ عسكرية وقوات خاصة يوزعها على مناطق العراق ويربط قطاعاتٍ عسكرية وأمنية بمكتبه الخاص. والأخطر من ذلك كله الاستخفاف بكل مواد الدستور السيادية بإصراره على توريط الجيش في الخلافات السياسية بين أطراف العملية السياسية، ويثير النزعات الشوفينية والطائفية، مخالفًا بذلك جوهر مبنى الدستور.

لنمر بإيجازٍ على الخروقات الدستورية التي يرتكبها المالكي منذ توليه الحكم في دورته الأولى، ونتمعن في مغزاها، ثم نسأل قادة التحالف الوطني قبل غيرهم: كيف لهم أن يتسامحوا مع ما يجري من خرق يومي على ما أقسموا على صيانته، وهم كلهم مؤمنون متعبدون، من قبل فردٍ غير مخولٍ بأي تدبير خارج مبنى الدستور فقط، متناسين الاتفاقاتٍ والتوافقات الوطنية التي أصبحت بالنسبة لهم كما يبدو مجرد حبر على ورق!

لنتابع ما يفعله المالكي منذ ولايته الأولى:

– الاستيلاء التجريدي على الهيئات المستقلة بدءًا بشبكة الإعلام وانتهاءً بالبنك المركزي.

– تعيين الوكلاء وقادة الفرق ومدراء الأجهزة الأمنية والمخابراتية وجميع أصحاب الدرجات الخاصة، وهي كلها تتطلب عرضها على البرلمان ليقرها أو يرفضها. وقد أصبحت هذه الظاهرة جزءًا من منظومة الحكم غير الدستورية في الدولة العراقية.

– ربط جميع الوزارات ومرافق الدولة بمكتبه والتحكم بوجهة عملها، ووضع وسائل الإعلام تحت تصرف مكتبه وتسخيرها للدعاية

الخاصة به.

- عرقلة إقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء، لكي يظل الأوحد في إدارة شؤونها.

- استحداث قيادات عمليات عسكرية ترتبط به مباشرة، خلافا لما ينص عليه الدستور.

- التدخل الواضح في شؤون القضاء وممارسة أشكال مختلفة من الضغط والتأثير عليه وتسييسه وتجريده من استقلاليته.

- التعدي على الحريات العامة وحرمات المواطنين، وسرقة ممتلكاتهم والتضييق على منظمات المجتمع المدني والنقابات، والعمل على تزوير إرادتها.

- تبعيث قيادات الجيش والأمن والمخابرات بوضع عناصر مشمولة بقانون المساءلة والعدالة.

- الفشل في تحقيق الأمن ومواجهة الإرهاب بالرغم من إنفاق مليارات الدولارات على أجهزة الأمن والاستخبارات.

- التغطية على الفساد والمفسدين، ملوحًا في كل مناسبة بامتلاكه ملفات دامغة دون أن يقدمها أو يكشف عنها. وهو بفعلته هذه إنما يخفي عن القضاء ملفاتٍ جرمية ويضع نفسه في موضع التواطؤ والشبهة!

- عرقلة إقرار قوانين مفصلية في حياة الدولة كقانون النفط والغاز وقانون الأحزاب وغيرها من خلال تأثيراته وكتلته في البرلمان.

- إبقاء الحكومة بلا وزرائها الأمنيين، فارضًا سيطرته المباشرة وغير المباشرة عليها، رغم أنها مخالفة صريحة جرى التغاضي عنها إبان تشكيل الحكومة، على أساس استكمالها خلال أيامٍ أو أسابيع.

- عرقلة تطبيق اتفاقية أربيل وجميع ما جرى عليه التوافق، والتنصل من الالتزامات والعهود التي أقسم على الإيفاء بها، بعد إقرار تشكيلته الحكومية مباشرة.

- مسؤوليته المباشرة عن الانتهاكات الفظّة لحقوق الإنسان وحرمات السجينات والمسجونين، حيث يمارس التعذيب والقهر عليهم تحت سمعه وعلمه.

- إهدار مليارات الدولارات في دوامة الفساد المستشري من حوله، دون تحقيق أي إنجاز على صعيد الخدمات الضرورية للمواطنين، وغض الطرف عن صفقات الفساد التي لا تنقطع دون أي إجراء أو مساءلة وأخيرًا صفقة الأسلحة الروسية.

هذا غيضٌ من فيض، والبقية أَمَرُّ وأقسى، ولكن هل يمكن لهذا أن يحرك الضمائر التي يتلبسها الصمت المريب.

عيب أيّها القادة، أن يجردكم من الإرادة سلطانٌ سيعود إلى ما كان عليه بمجرد حالة يقظةٍ، واختراقٍ لجدار صمتكم الذي لم يعد له سوى واحد من تفسيرين:

التواطؤ المريب، أو فقدان الجسارة الأخلاقية!

أفول الملكيات المطلقة والجمهوريات الوراثية

اكتسح الغضب الشعبي النظامين الشموليين التونسي والمصري، واصل هذا الغضب خوض أكثر من جولة دامية لإزاحة العقيدين الملتاثين، القذافي وعلي عبد الله صالح، ويواصل زحفه على ملكيات وجمهوريات لم تتعظ بعد من مصائر أنظمة ورؤساء، ثبت أنهم أشباه رجال فور انزياح هيبة السلطة عنهم وانطفاء أضوائها وتسللها من قصورهم ليرافقهم إلى معتقلاتهم وسجونهم.

تداعيات صعود الغضب إلى عروش وكراسٍ رئاسية وراثية ستستمر بالتفاعل لتطيح ببعضها وتعيد تكييف البعض الآخر، لكنها وهي تفعل ذلك، ستدفع رغم المقاومة والتسويف باتجاه خلق بيئة سياسية جديدة يتهاوى بتأثيرها ما ظل سائدًا منذ تشكل الدول العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية.

لقد أنتجت الدول المذكورة في مجرى تكونّها، والانقلابات التي تعرضت لها بين حين وآخر أنظمة ملكية وجمهورية شمولية استبدادية، صاغت لنفسها وفيما بينها أنماطًا من العلاقات وأُطرًا تنظيمية عربية وإقليمية ودولية تتناسب مع طبيعتها وتستجيب لمصالحها، وتشكل عامل حماية لها في مواجهة شعوبها.

وبسبب الطابع القمعي لهذه الأنظمة، فإنها لم تكتف بتكريس الأطر الرسمية العربية لتعبر عن سلطتها المطلقة بتحديد دورها الذي لا يخرج عن إرادة كل دولة فيها، عبر ما جرى التعارف عليه في مختلف صيغ وأطر العمل العربي المشترك، بضرورة «الإجماع» على أي قرار أو عمل أو نشاط، بل استطاعت هذه الأنظمة أن تجرد أي إطار مشترك «شعبي»، بغض النظر عن طابعه المهني أو الإنساني أو الثقافي أو غيرها من الاستقلالية التي تمنحها قدرًا من التأثير أو الفعالية أو المصداقية.

ولم يكن ممكنًا غير ذلك، إلَّا باستثناءات محدودة، وفي فترات تاريخية ارتبطت بتحولات شبه ديمقراطية في هذا البلد العربي أو ذاك، أو اقترانًا بصراعات ومحاور حتّمت احتضان أو دعم مبادرات لمنظمات وتجمعات عربية شعبية، لكن هذه أيضًا لم تكن تتمتع سوى بهامش من الاستقلالية لا تخرج عن التصور العام للدولة أو الدول الراعية والداعمة لها التي كانت تسعى بشكل مستمر لإخضاعها لنهجها ومواقفها عبر أجهزتها أو المنظمات التابعة لها. وهذا الوضع أراح الأنظمة الاستبدادية ومكنها من معالجة أزماتها الداخلية والإمعان في شل إرادة شعوبها وقمعها، دون خشية كبيرة من إثارة ضجيج خارجي متعاطف، خصوصًا في ظل تواطؤٍ دولي أمريكي وأوربي بحكم تحالفاتها

وهيمنتها على قرار الأنظمة العربية أكثر مما هي عليه الآن.

إن نظرة موضوعية إلى مسيرة ودور جميع الأطر العربية الرسمية، بدءًا بالجامعة العربية وقممها وما يتفرع عنها من تنظيمات وقرارات، سيتبين أنها لا تخرج عن سياق شكلاني لا مضمون موحدًا فيه، ولا تأثير له على المصائر المشتركة أو على مواجهة التحديات أو درء المخاطر عن هذا البلد العربي أو ذاك. كما أنها لم تستطع على الصعيد الاقتصادي أن تخلق مناخًا يساعد على التقليل من التفاوت بين البلدان فاحشة الغنى والبلدان الفقيرة، أو تنشيط التجارة البينية، أو اتخاذ خطوات فعلية تمهد لإرساء أسس وطيدة لسوق عربية تكون رافعة للحد الأدنى من المزاعم الوحدوية. فالجامعة العربية وكل المنظمات واللجان التي تمخضت عنها، بُنيت على الإجماع في قراراتها الإستراتيجية والهامة، ولم تترك إلّا هامشًا جزئيًا لقضايا لا أهمية ولا تأثير لها على الوجهة العامة مما يواجه العالم العربي.

وأكاد أجزم، من مشاهدتي العيانية ومتابعتي للقمتين الأخيرتين بالإضافة للقمة المصغرة التي عقدت على هامش بحث مقترح إصلاح النظام العربي، الذي قدمه علي عبد الله صالح وتلقفه بحماس العقيد المخبول الآخر معمر القذافي، إن القادة العرب لا يأخذون بجدية حتى ما تبقى من صيغة العمل المشترك المتمثل في الجامعة العربية. إن مجرد الاطلاع على الأوراق الإصلاحية التي طرحت والمناقشات التي قادها العقيد القذافي بالأسلوب الذي تكشّف الآن لكل من تابع خطاباته المخبولة، والمداخلات الداعمة له من شبيهه العقيد اليمني، سيتأكد أن الأمر لا يخرج عن ملهاة لهواة لا يجمع أغلبيتهم جامع بالهم العربي

الشعبي وبالمعاناة التي ترزح تحت ثقلها الشعوب العربية وبالمخاطر التي تتهدد العالم العربي.

لقد تضمن الاقتراح تحويل الجامعة العربية إلى «اتحاد الدول العربية»! وتغيير بنيته التنظيمية والقيادية بحيث تنسجم مع هذا التغيير، فيشترك في قيادتها رؤساء وزراء ووزراء ويتشكل في إطاراتها مجلس وزراء يضم كل الوزارات العربية، وقد تستدعي الصيغة القيادية الجديدة استقرار بعض رؤساء الوزراء والوزراء بالتناوب في مقر «الاتحاد» الوليد! والملهاة لا تكتمل إلّا بتضمين آليات الإطار الجديد للعمل العربي المشترك «انتخابات» في جميع الدول العربية للبرلمان العربي إحدى تجليات الاتحاد؟! لقد واجه الملوك والقادة العرب مأزقا حرجًا فاق قدرتهم على تجاوزهما، ولم يكن أمامهم مناص عن إبداء تنازل أمام العقيد الذي هدد أنه سيبحث عن خيار آخر إذا لم يوافق القادة على «الاتحاد».. فجرى التوافق على تغيير اسم الجامعة العربية إلى «اتحاد جامعة الدول العربية»، وحفظ بذلك ماء وجه الجميع وحصل كل واحد منهم على حصته من الوليد الجديد.

لقد جاءت عاصفة الغضب العربي لتجهز على هذا الاتحاد الذي أريد له أن يكون كمينًا آخر يخدّر ويخدع الشعوب العربية ولو إلى حين، ويمنح القذافي لقبًا آخر إلى جانب ألقابه التي اشتراها بأثمان غالية من رصيد الشعب الليبي المبتلى به. ولم يعد ممكنًا هذه المرة، وليس كما أراد القذافي باتحاده، استمرار صيغة العمل العربي المشترك الحالي في إطار الجامعة العربية وقيادتها وتشكيلاتها. لأن النظام العربي قد تفسخ وحكم على نفسه بالسقوط حتى قبل انفجار الغضب

الشعبي وانهيار أكبر نظام حاضن له، وتوالي تصدع أنظمة تنتظر السقوط تحت ضربات حركات جماهيرية لا سابق لها من حيث جرأتها وحيويتها واستعدادها للمغامرة والتضحية حتى تحقيق الهدف.

إن أفقًا آخر يظهر في الحياة السياسية في بلدان عربية وينتظر أن يظهر في بلدان أخرى.. ومع هذا الظهور تتغيّر أنماط وعلاقات العمل داخل البلد العربي الواحد، لا يمكن للجماهير التي أجهزت وتواصل إجهازها على الدكتاتوريات أن تقبل بأقل من حياة دستورية، قد تتفاوت فيها مستويات نضج الديمقراطية وطبيعة النظام السياسي بين بلد وآخر، إلّا أن الجامع المشترك هو الحياة الدستورية والتوجهات الديمقراطية بإطارها العام، والأهم فيها هو التداول السلمي للسلطة وعبر الانتخابات.

مثل هذه التطورات ستغير معها تركيبة قوى المجتمع المدني والقوى السياسية والمنظمات، وبما يستجيب لمتطلبات وتطورات الحياة الجديدة وبناء الدولة وسلطاتها في داخل أية دولة يطولها التغيير، وبهذا الصدد تحتاج منظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات إلى إعادة تغيير أنماط عملها وتفكيرها وعلاقاتها وفق ما تقتضيه متطلبات العمل في دولة ديمقراطية تكون معها تلك التكوينات المجتمعية متحررة من الوصاية والتابعية لأجهزة الحكم والتطفل عليه.

ولن تكون العلاقات البينية الإقليمية بمنأى عن هذه التغيرات وعن تبدل خارطة المصالح والعلاقات.

لقد فوجئ النظام السياسي العربي بعاصفة التغيير وأسلوب التغيير، لذلك لم يتح له أن يرتب أوضاعه لمواجهة العاصفة بشكل جماعي، إذا استثنينا حراك درع الجزيرة في البحرين، ومحاولة اتحاد دول الخليج بهذه الصيغة أو تلك التأثير في مسار الحدث اليمني، وساعد في هذا التمزق وضعف رد الفعل المشترك فقدان الثقة بين الأنظمة والخشية المتبادلة من كسر حاجز أنظمتها الأمنية التي يستهدف بعضها بعضا.

التغيير مستمر، ومعه يتغير نظام العلاقات العربية الذي ستجد جامعة الدول العربية نفسها أمامه في مآزق كثيرة، ربما بدأت تتلمسها الآن.. وإذا ما كان أمين عام الجامعة السابق السيد عمرو موسى كان قادرًا على امتصاص بعض هذه المآزق وتخفيف صدمتها، فأنه استطاع ذلك بفعل عوامل عديدة، لعل من أهمها أنه في نهايات فترة عمله في الجامعة مما يجعله متخففا من الضغوط والاملاءات، إضافة إلى ما وفرته له أجواء مصر الجديدة من حرية ومرونة وورقة قوة في التعامل مع حكومات عربية هي في أسوأ لحظاتها وأضعف حالاتها.

لكن الجامعة ستتغير، ويتغير نظام عملها ومهامها..تبعًا لتغير النظام الإقليمي الذي تعمل فيه، فيما التفكير بالطريقة القذافية الهوجاء نحو اتحاد إقليمي لدول ديمقراطية هو تفكير سابق لأوانه، يتطلب في ما يتطلبه استقرار ورسوخ الأنظمة الجديدة وتوفرها على حياة دستورية تكون معها هوية الدول وأنظمتها السياسية واضحة بما يكفي لمعرفة التفكير المستقبلي للدول، وموقع أي منها في خارطة التغيير من جهة وفي خارطة العلاقات الدولية.

كل هذا يتطلب تخطيطًا مبكرًا ومساعي لعمل فاعل داخل البلدان أنفسها وفي علاقاتها البينية، ويتطلب منا في العراق الخروج من دائرة البحث عن قبول من قبل دول المنطقة لنظامنا الذي لم يعد جديدًا وفريدًا، إلى أفق آخر أوسع يفهم إمكانات البلد وقدراتها وقيمة مركزيتها في المنطقة، وهو ما يبدو حتى الآن غائبًا عن اهتمام النخبة السياسية الحاكمة.

المحتويات

3- الإسلام السياسي . . الماضي لن يحكم

الإخوان

الحقيقة والقناع

كتاب مهم يحمل وجهة نظر قومية تقدمية، تنطلق من الإيمان بأن الهم المصري هو هم قومي، وأن انتصار الوطنية المصرية على الإخوان المتأسلمين هو انتصار للقوى القومية الواعدة ضد عوامل الفرقة والانقسام والتخلف والتدليس على الناس باسم دين يقوم على الحرية والعدل والكرامة الإنسانية، ويبرؤ بجوهره الأنقى من كل هؤلاء الذين يرون في أنفسهم «فرقة ناجية». وهو كتاب يتوهج بحرارة الصدق الكاشف والوعي النافذ والإيمان بالمبادئ التي لا تتجزأ عند كاتبه أو تتبدل. قد يختلف المرء مع صاحب هذا الكتاب في هذه النقطة الفرعية أو تلك، لكنه لابد أن يوافقه على أن سقوط الإخوان وعودة مصر المختطفة إلى دورها القومي ومجالها الحيوي، هو صعود لحلم الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة التي نأمل - والكاتب - أن تكون مصر ما بعد الإخوان بداية التجسيد العملي لها، والتي تغدو نموذجا لغيرها السائر على درب الثورة بأعلامه التي تحمل أماني الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والاستقلال الوطني والتنوع البشري الح[illegible] القطري والقومي.

9 789774 278648

